تصوير ابو عبد الرحمن الكردى

www.iqra.ahlamontada.com
منتدى إقرأ الثقافي

الموقف النووى فى الشرق الأوسط

فى أوائل القرن الحادى والعشرين

د. زينب عبد العظيم محمد

أستاذ العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

مكتبة الشروق الدولية

بۆدابەزاندنی جۆرەها کتێب:سەردانی: (مُنتَدى إقرَأ الثَقافِي)

لتحميل انواع الكتب راجع: (مُنتَدى إقرَأ الثَقافِي)

براي دانلود كتابهاى مختلف مراجعه: (منتدى اقرا الثقافى)

www. iqra.ahlamontada.com

www.iqra.ahlamontada.com

للكتب (كوردى ، عربي ، فارسي)

الموقف النووى فى الشرق الأوسط

فى أوائل القرن الحادى والعشرين

الطبعـــة الأولى
١٤٢٨ هـ ـ يناير ٢٠٠٧ م

٩ شارع السعادة - أبراج عثمان - روكسى - القاهرة
تليفون وفاكس: ٤٥٠١٢٢٨ - ٤٥٠١٢٢٩ - ٢٥٦٥٩٣٩
Email: < shoroukintl@hotmail. com >
< shoroukintl@yahoo.com >

الموقف النووى فى الشرق الأوسط

فى أوائل القرن الحادى والعشرين

د. زينب عبد العظيم محمد

أستاذ العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

مكتبة الشروق الدولية

البرنامج الوطنى لدار الكتب المصرية
الفهرسة أثناء النشر
(بطاقة فهرسة)
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية (إدارة الشئون الفنية)

محمد، زينب عبد العظيم
الموقف النووى فى الشرق الأوسط فى أوائل القرن الواحد والعشرين
زينب عبد العظيم محمد
ط١ ـ القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٧م
٢٢٤ ص ؛١٧×٢٤سم
تدمك: 5- 1967-09 -977
١ـ الأسلحة النووية
أ ـ العنوان ٣٥٨,٣٩

رقم الإيداع ٢٧٤٧ /٢٠٠٧م
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977- 09-1967 -5

الفهرس

الموضـــــوع	الصفحة
إهـداء	٧
تقـديم	٩
مقـدمة	١١
الفصل الأول: السلاح النووى والولايات المتحدة الأمريكية: من الاستخدام الفعلى إلى منع الانتشار	١٧
الفصل الثانى: البرنامج النووى الإسرائيلى: هل من مجال لاستمرار سياسة الغموض؟	٤٩
الفصل الثالث: البرنامج النووى العراقى: مرحلة جديدة فى سياسات منع الانتشار	٨٥
الفصل الرابع: الملف النووى الإيرانى: هل سيستمر سيناريو الصبر فى مواجهة طهران؟	١٢١
الفصل الخامس: البرنامج النووى المصرى: إخفاقات متتالية فهل من أمل فى إحيائه؟	١٨١
خاتمة	٢١٩

إهـــداء

إلى ابنتى آيـة

إلى ابنى محمد

إلى شباب مصر والعرب والمسلمين فى كل مكان .

تقـديم

شهد العراق والشرق الأوسط مجزرة دموية كبرى بدأت أوائل التسعينيات، بفرض حصار على العراق لأكثر من عشرة أعوام، سقط فيها أكثر من نصف مليون طفل وبضعة آلاف من الرجال والنساء والشيوخ، ثم غزوة همجية سقط فيها أكثر من مائة ألف قتيل، بل سقطت فيها دولة ـ كانت من أكثر دول المنطقة تقدمًا ـ إلى ما يشبه القرون الوسطى.

حدث كل ذلك بزعم كاذب، ثبت للعالم كله كذبه، من رئيسى أكبر دولتين فى العالم: الولايات المتحدة وبريطانيا، ولم يكن ذلك الكذب عن طريق الخطأ ولكن كان عن طريق التزوير المتعمد.

ويشاهد الشرق الأوسط والعالم كله، تباشير سوداء لتكرار المجزرة نفسها، ولكن هذه المرة مع إيران، بزعم أنها سوف تمتلك أسلحة نووية.

يحدث كل ذلك، فى الوقت نفسه الذى يغض العالم الغربى ـ فى رضا وسعادة وطمأنينة ـ بصره عن ترسانة السلاح النووى الإسرائيلى.

ليس ذلك فقط، فمعاهدة منع انتشار السلاح النووى تفترض على أصحاب السلاح النووى خطوات تدريجية فى خفض ترساناتهم، وهم لا يعبؤون بذلك، ولم يعد أحد يطالبهم به.

والولايات المتحدة الأمريكية التى تزعمت إرهاب العالم من ترسانة العراق النووية الزائفة، وتتزعم الآن إرهاب العالم، غربه وشرقه، من الترسانة ـ المنتظرة فى المستقبل ـ النووية الإيرانية، هى الوحيدة فى العالم التى استخدمت ذلك السلاح فى تاريخ البشرية حتى الآن ـ مع تهديد من إسرائيل باستخدامه ضد مصر وسوريا حين انتصرت عليها الجيوش العربية فى حرب أكتوبر ١٩٧٣م ـ ومن وقتها، لم يتوقف الجدل داخل

أمريكا نفسها: هل كان قصف هيروشيما ونجازاكى ذريًا، ضروريًا؟

وأين مصر من كل ذلك؟

فالخبراء والمتخصصون يرون أنه لا يمكن إحلال سلام بين طرف لديه قوة نووية، وطرف آخر لا يمتلكها، فالبديهى أن يفرض الأول شروطه على الثانى... وهذا ما يحدث من إسرائيل تجاه العرب منذ أكثر من ثلاثة عقود، برغم قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولى التى أدمنت إسرائيل انتهاكهما، وأفلحت فى خداع الحكومات العربية بأنها تسعى للسلام، وأن هناك عملية سلام فى الشرق الأوسط.

كذلك فإن الطاقة المحركة هى عصب الحياة فى العصر الحاضر؛ وعلى كل دولة جادة فى القيام بمسئوليتها العمل على توفير الطاقة الكافية للحياة والتنمية الاقتصادية.

أصبحت مصر الآن تستورد البترول، الذى تضاعفت أسعاره أكثر من مائة مرة فى الخمسين سنة الأخيرة، وستزداد حاجة مصر للاستيراد فى المستقبل بزيادة طاقاتها الإنتاجية. والاحتمال الأرجح أن تزيد أيضا أسعار البترول، مما يفاقم المشكلة أكبر وأكبر، ومما يلزم مصر بالبحث عن إستراتيجية لها.

هناك أنواع من الطاقة البديلة، مثل الرياح والشمس وغير ذلك، وهناك بالطبع الطاقة النووية التى تستخدمها عشرات الدول الآن فى العالم.

تتناول الدكتورة زينب عبد العظيم الملف النووى بدراسة تاريخية لكل من أمريكا وإسرائيل والعراق وإيران ومصر، منذ نهاية النصف الأول من القرن الماضى إلى الحاضر التعيس الذى نعيشه.

عادل المعلم

مقدمة

تصاعدت أهمية قضية «انتشار السلاح النووى في العالم فى السياسات العالمية بصفة عامة وفى الشرق الأوسط بصفة خاصة - بشكل غير مسبوق مع بداية القرن الحادى والعشرين، وتحديدا فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر، حيث قرن الخطاب الأمريكى عقب تلك الأحداث بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل باعتبارهما هما مزدوجا أو قل عدوا ذا وجهين يهدد ليس فقط الولايات المتحدة ولكن الحضارة الإنسانية فى مجملها، ومن ثم فقد اعتبرت أن المعركة ضد هذا العدو هى معركة الحضارة، إنها معركة قوى الخير ضد قوى الشر. وأكدت عالمية هذه الحرب فهى حرب حضارية عالمية ستشارك فيها دول العالم المختلفة إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأن المعرض للتهديد ليس فقط المصالح الأمريكية بل هى الحضارة بمعناها الواسع، وأكدت الولايات المتحدة أن الأخطار المشتركة تعمل على توحيد الدول والعمل على توليد قيم مشتركة بينها رغم ما بينها من اختلافات لمواجهة هذا الخطر.

إذن جاء الربط بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، وتم وضع أسس العمل المستقبلى للحرب ضد الإرهاب على أساس توسيع نطاقها لتشمل محاربة الجماعات والدول التى تسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل.

وقد حددت الولايات المتحدة الأمريكية دول محور الشر: كوريا الشمالية وإيران والعراق باعتبارها دولا ترعى الإرهاب وتهدد الولايات المتحدة وأصدقاءها بأسلحة الدمار الشامل، وبالتالى جسدت منطقة الشرق الأوسط بؤرة للتفاعلات الدولية والإقليمية حول هذه القضية. وبالفعل بدأت الولايات المتحدة شن حربها ضد العراق - خارج إطار الشرعية الدولية - بزعم امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل، واتجهت بعد ذلك نحو تهديد إيران ولوحت باستخدام القوة العسكرية ضدها وحاولت - ولا تزال -

استصدار قرار من مجلس الأمن لفرض عقوبات مشددة ضد إيران، إلى جانب تسريبات عديدة بشأن توجيه إسرائيل لضربة عسكرية ضدها، وذلك فى الوقت الذى اعتمدت فيه الدبلوماسية كأداة وحيدة للتعامل مع المشكلة الكورية، والتى أفضت فى النهاية إلى إعلان كوريا الشمالية تفجير قنبلتها النووية الأولى لتؤكد انضمامها رسميا للنادى النووى الدولى.

على الجانب الآخر من المشهد النووى بمنطقة الشرق الأوسط نجد الآتى:

- استمرار انتهاج إسرائيل لسياسة الغموض النووى، رغم وجود العديد من المؤشرات التى تصل إلى حد التأكيد، والتى تشير إلى امتلاك إسرائيل واحتكارها لترسانة ضخمة وخطيرة من السلاح النووى والتى تخلق وضعا من الخلل الشديد والخطير فى المنطقة بما يفرغ مفهوم «السلام» من أى مضمون له، وبما يعرض المنطقة كلها للخطر، فلا يمكن افتراض حسن النوايا والرشد والعقلانية لدى إسرائيل برغم ديمقراطيتها. وأنها لن تستخدم سلاحها النووى - إن لم يكن استخداما فعليا - فعلى أقل تقدير استخداماً تهديديّا (ردعا - وإجبارا).

وعلى الرغم من ذلك نجد أن هناك عجزاً من قبل المجتمع الدولى حتى عن دعوة إسرائيل للانضمام إلى المعاهدات الدولية المتعلقة بعدم الانتشار أو لنقل بصورة أكثر وضوحًا تواطؤًا دوليا للإبقاء على البرنامج النووى الإسرائيلى بل وتنميته وتطويره.

وليكتمل هذا المشهد النووى بالمنطقة بالعجز العربى عن امتلاك رادع نووى عربى ليس هذا فحسب بل عن تطوير برامج نووية ولو للاستخدام السلمى وإذا كانت قد وجدت بعض المحاولات المحدودة من جانب بعض الدول فى اتجاه تطوير برامج نووية مثل المحاولات الليبية والجزائرية والسعودية، فإن هذه المحاولات كانت محدودة للغاية ولم تسفر عن شىء جدى، أما مصر فعلى الرغم من أن اتجاهها نحو تطوير برنامج نووى قد بدأ منذ الخمسينيات فإنه وحتى الآن لم تتمكن من تحقيق إنجاز على هذا الصعيد، حتى تمت إثارة القضية مؤخرا على مستوى الحزب الوطنى، وبدعوة من جمال مبارك رئيس لجنة السياسات بالحزب.

وتتقدم الباحثة بهذا الجهد البحثى المتواضع كمحاولة لسبر غور هذا المشهد النووى فى منطقة الشرق الأوسط بالتأريخ له ووصفه وتفسيره ومحاولة الإلمام بأبعاده المختلفة،

واستشراف مستقبله أو على الأقل التساؤل حوله، ليقدم للقارئ العربى والمسلم فى كل مكان صورة مكتملة قدر الإمكان حول هذا المشهد بلغة أرادت أن تكون سهلة خالية من التعقيدات والتفاصيل الفنية والسياسية والعسكرية الدقيقة والتى قد لا تكون مفهومة بالنسبة للكثيرين؛ بغية تحقيق فهم أوسع وإدراك أشمل بأبعاد هذه القضية الحيوية والمؤثرة على واقع ومستقبل منطقتنا العربية والإسلامية والدافعة والمحركة لكثير من الأحداث الإقليمية والعالمية.

وسوف تركز الدراسة على الوضع النووى فى كل من إسرائيل والعراق وإيران ومصر، وإن كانت الدراسة تنطلق من محاولة لتوضيح أبعاد قضية «منع الانتشار النووى». كيف بدأت وإلام انتهت؟ ما هى أهم المحطات التى مرت بها؟.

ومن المعروف أن مشكلة الانتشار مقصود بها انتشار الأسلحة الذرية، والتى ترجع جذورها إلى ضرب اليابان بأول قنبلة ذرية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. فكيف تحولت الولايات المتحدة الأمريكية من الاستخدام الفعلى للسلاح النووى إلى بذل الجهود لمحاولة منع انتشاره؟

ـ الأسئلة البحثية الرئيسية:

على ضوء ما تقدم من تحديد لأبعاد القضية والهدف من تناولها يمكن وضع عدد من الأسئلة البحثية التى يمكن أن تمثل محاور أساسية للدراسة، والتى يمكن رصدها فى مجموعات على النحو التالى:

١ ـ متى برزت الثورة النووية؟ وكيف تم لجوء الولايات المتحدة الأمريكية لاستخدام السلاح النووى لأول مرة فى التاريخ ضد اليابان؟ وما هى المبررات التى تساق لذلك؟ وما هى الخسائر التى ترتبت على هذا الاستخدام؟ ولماذا لم تمنع الديمقراطية التى تنعم بها الولايات المتحدة من استخدام هذا السلاح المدمر؟ وكيف تحولت الولايات المتحدة بعد ذلك نحو تبوؤ مكان المدافع الأول «عن منع الانتشار»؟ وكيف تطورت قضية منع الانتشار منذ الخمسينيات وحتى الآن؟ وماذا عن دور وكالة الطاقة الدولية فى هذا الشأن؟ وماذا عن معاهدة منع الانتشار النووى؟ وماذا عن وضع الدول النووية وغير النووية فى إطار هذه المعاهدة؟.

٢ ـ المجموعة الثانية من التساؤلات تتعلق بإسرائيل وتتمثل فى الآتى :

متى بدأ البرنامج النووى الإسرائيلى؟ وما هى التطورات الأساسية التى مر بها؟ وما هى الدول الغربية التى دعمته؟ وما هو التقييم المتاح للقدرات النووية الإسرائيلية؟ ما هى دوافع إسرائيل لامتلاك السلاح النووى وما هو الدور المناط بالقنبلة الإسرائيلية تحقيقه؟ ومن وجهة النظر الإسرائيلية : ما هى دوافع عدم الانضمام لمعاهدة منع الانتشار النووى؟ وما هى مواقف الدول العربية والمجتمع الدولى إزاء هذا البرنامج؟ وكيف يمكن مواجهته، أو على الأقل الحد من أخطاره المحتملة؟ .

٣ ـ المجموعة الثالثة من التساؤلات تتعلق بالعراق وقدراته النووية السابقة وما انتهت إليه تلك القدرات ودلالة ذلك بالنسبة لسياسات منع الانتشار النووى، وتتمثل فى الآتى :

كيف كانت بدايات البرنامج النووى العراقى؟ وما هى دوافعه؟ وما هى طبيعته (سلمية/ عسكرية)؟ وماذا كان موقف القوى الدولية والإقليمية من هذا البرنامج النووى العراقى؟ وكيف تعاملت إسرائيل مع واقع «العراق النووى»؟ وما هو أثر الغزو العراقى للكويت علي البرنامج النووي العراقي؟ وكيف بدأت وتواصلت عملية تدمير القدرات العراقية قبل وبعد ١١ سبتمبر وبعده؟ وما دلالة تلك العملية بالنسبة لسياسات منع الانتشار النووى؟ وكذلك دلالتها بالنسبة لازدواجية المعايير الغربية فى التعامل مع القضية النووية فى الشرق الأوسط؟ وما هى الدوافع الحقيقية للولايات المتحدة من وراء غزو العراق بعد أن ثبت التضليل الذى مارسته الولايات المتحدة «بشأن قدرات عراقية نووية»؟

٤ ـ المجموعة الرابعة من التساؤلات تتعلق بإيران والملف النووى الإيرانى وتتمثل فى الآتى :

كيف كانت بدايات البرنامج النووى الإيرانى، وكيف تطور من عهد الشاه إلى عهد الثورة الإيرانية؟ ما هو موقف الولايات المتحدة تجاه البرنامج النووى الإيرانى، وكيف تطور أيضا عبر العهدين؟ وما هى الإستراتيجية التى تعاملت وفقا لها إسرائيل مع البرنامج النووى الإيرانى؟ وكيف كان السلوك الروسى إزاء هذا البرنامج؟ كيف أثرت أحداث ١١ سبتمبر على التعامل الأمريكى مع هذا البرنامج؟ وما هى حدود التقارب الأمريكى الإيرانى بشأن الحملة على أفغانستان؟ وما موقف إيران بشأن الغزو الأمريكى

على العراق؟ كيف تطورت أزمة الملف النووى الإيرانى بعد الحرب على العراق؟ وما هى الكيفية التى أدارت بها كل من إيران والولايات المتحدة تلك الأزمة؟ وما دور كل من الاتحاد الأوروبى وروسيا والصين فى إدارة تلك الأزمة؟ وكيف انعكس مجىء أحمدى نجاد المحافظ للحكم على تلك الأزمة؟ وكيف انعكست الحرب الإسرائيلية اللبنانية على ملف إيران النووى؟ ما هى مواطن القوة فى الموقف الإيرانى والتى جعلتها قادرة على الصمود فى مواجهة ضغوط القوة العظمى فى العالم وكذلك الضغوط الإسرائيلية؟ وهل ستستمر تلك القدرة الإيرانية على تحدى الولايات المتحدة؟ وما هى السيناريوهات المستقبلية المحتملة لتلك الأزمة؟ هل مزيد من التصعيد أم اتجاه نحو التهدئة؟ وما هو التأثير المتوقع للتفجير النووى الكورى على الملف النووى الإيرانى؟ .

٥ ـ وأخيرا تأتى المجموعة الأخيرة من التساؤلات بشأن مصر وهى تتعلق بجانبين أساسيين فى الواقع تلازما عبر العقود الخمسة الماضية محاولة إقامة برنامج نووى مصرى من ناحية، والضغط على إسرائيل للتخلى عن خيارها النووى والانضمام لمعاهدة منع الانتشار وإقامة منطقة خالية من السلاح النووى من ناحية أخرى، ومن ثم فالتساؤلات الأساسية التى تطرحها الدراسة تدور حول الآتى :

متى بدأت مصر برنامجها النووى؟ وكيف كان توجهه؟ وما هى الجهود التى بذلت فى هذا الإطار فى الخمسينيات والستينيات (الحقبة الناصرية)؟ وكيف انتهت هذه الجهود؟ وماذا كان موقف مصر من معاهدة منع الانتشار النووى؟ ما هى المحاولات التى بذلتها مصر لإعادة إحياء البرنامج النووى المصرى خلال السبعينيات والثمانينيات؟ وإلام انتهت؟ ولماذا؟ وكيف تعاملت مصر مع حقيقة امتلاك إسرائيل للسلاح النووى؟ وما هى المبادرات التى طرحتها فى هذا الإطار؟ ولماذا صدقت مصر على معاهدة منع الانتشار على الرغم من عدم انضمام إسرائيل إليها؟ وخلال التسعينيات وحتى الآن هل تغير التعامل المصرى مع القضية النووية؟ أو بمعنى آخر إلام أولت مصر اهتمامها: تطوير برنامج نووى أم العمل الدبلوماسى لمواجهة الخطر النووى الإسرائيلى؟ ولماذا؟ وما الذى دفع الحزب الوطنى على لسان رئيس لجنة السياسات به السيد جمال مبارك إلى الدعوة لإحياء البرنامج النووى المصرى خلال المؤتمر الرابع للحزب؟ هل هذه دعوة حقيقية وجادة وتستند إلى أسس مدروسة؟ أم أنها شىء آخر غير ذلك؟ وما تبرير إطلاق تلك الدعوة فى ذلك التوقيت تحديدا؟ .

في ضوء ما تقدم سوف تنقسم الدراسة إلى خمسة فصول وخاتمة، يتناول كل فصل منها بالدراسة والتحليل والتفسير هذه المجموعات المتقدمة من التساؤلات، فى محاولة لرسم صورة واضحة المعالم للوضع النووى فى الشرق الأوسط فى بداية الألفية الثالثة. ومن الواضح بالطبع أن تركيز الدراسة يتمحور حول الملفات النووية لكل من إسرائيل والعراق وإيران ومصر باعتبارها تجسد المعالم الأساسية فى تشكيل وتحديد المشهد والوضع النووى فى المنطقة فى الحاضر والمستقبل القريب على الأقل.

***

الفصل الأول

السلاح النووى
والولايات المتحدة الأمريكية
من الاستخدام الفعلى إلى منع الانتشار

مقدمة:

ارتبط السلاح النووى عالميًا باسم الولايات المتحدة ارتباطًا وثيقًا منذ أن ظهر هذا السلاح إلى الوجود، حيث كانت ولادة هذا السلاح ولادة أمريكية، كما كان أول استخدام له استخدامًا أمريكيًا فى هيروشيما ونجازاكى عام ١٩٤٥م[١]، ثم ما لبث أن تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدعوة لمنع الانتشار النووى وتزعمت العالم فى الدفاع عن تلك القضية وتتبع ومعاقبة الدول التى تسعى لخرق نظام منع الانتشار النووى الذى أسهمت بقوة فى وضعه.

أولاً: الثورة النووية:

كان اكتشاف الانشطار النووى فى برلين فى أواخر عام ١٩٣٨م إيذانًا بمولد الثورة النووية فى الفترة من ٣٨ ـ ١٩٤٥م، وهى ثوره علمية وتكنولوجية هائلة غيرت وجه العالم وحددت ولا تزال، توجهاته الإستراتيجية العسكرية، وقد انتقلت أنباء هذا الانشطار إلى مجتمع الفيزيائيين فى الولايات المتحدة التى كان يعمل بها عدد من العلماء الأوروبيين الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة تحت وطأة الفاشية النازية فى أوروبا، وبنهاية عام ١٩٤٢م تمكنت مجموعة من العلماء بقيادة الفيزيائى الإيطالى الشهير «فرمى ـ Fermi» من تصميم وإنشاء مفاعل نووى صغير ـ أول مفاعل فى التاريخ ـ داخل جامعة شيكاغو وبدأ تشغيله فى ٢ ديسمبر ١٩٤٢م ليثبت إمكانية الحصول على تفاعل انشطار نووى متسلسل مؤرخًا بذلك لبداية العصر النووى. وفى الفترة من ٤٢ ـ ١٩٤٥م تم تنفيذ مشروع مانهاتن الكبير لإنتاج المواد الانشطارية اللازمة لصناعة القنابل الذرية وهى اليورانيوم، عالى الإغناء (أو التخصيب)، والبلوتونيوم وهو أكبر برنامج علمى تكنولوجى صناعى فى التاريخ عمل فيه ١٥٠٠٠ فرد وعلى قمتهم حوالى ١٠٠٠ عالم، من صفوة علماء العالم، وكان من بينهم

مجموعة من العلماء الحاصلين على جائزة نوبل. وتم بناء صناعة نووية تعادل حجم صناعة السيارات الأمريكية فى ذلك الوقت فى مجال إغناء اليورانيوم وبناء المفاعلات لإنتاج البلوتونيوم وفصل البلوتونيوم ودورة الوقود النووى اللازمة، وتكلف هذا المشروع ٢ بليون دولار فى ذلك الوقت. وفى ١٦/ ٧/ ١٩٤٥م تم تفجير قنبلة بلوتونيوم فى صحراء ولاية نيومكسيكو قدرتها ٢٠,٠٠٠ طن، ثم أعقب ذلك استخدام الولايات المتحدة للقنبلة الذرية ضد اليابان، حيث تم إلقاء القنبلة الأولى على هيروشيما فى ٦ أغسطس ١٩٤٥م أعقبها فى ٩ أغسطس إلقاء القنبلة الثانية على نجازاكى[٢].

ثانيا: الاستخدام الأمريكى للقنبلة الذرية ضد اليابان:

خلال الحرب العالمية الثانية قامت الولايات المتحدة الأمريكية ـ لإجبار اليابان على الاستسلام دون شروط ـ بإلقاء القنبلتين النوويتين على هيروشيما ونجازاكى مما تسبب فى قتل ١٢٠,٠٠٠ شخص على الأقل فى الحال، وكان ٩٥٪ منهم مدنيين، ثم لقى أكثر من ضعف هذا العدد حتفه مع مرور بعض الوقت، ولقد كان إلقاء هاتين القنبلتين بمثابة أول وآخر هجومين نوويين فى التاريخ، وبناء على ذلك قامت اليابان بالفعل بالاستسلام غير المشروط للحلفاء فى الحرب العالمية الثانية فى ١٥ أغسطس ١٩٤٥م، وقد خضع دور الهجومين النوويين فى استسلام اليابان، وكذلك تأثيراتهما ومبرراتهما لكثير من الجدال.

من المنظور الأمريكى، فإن الرؤية المسيطرة هى أن هذين الهجومين النوويين قد أديا إلى إنهاء الحرب أسرع مما كان يمكن أن يحدث فى حال عدم القيام بهما، وكذلك أديا إلى إنقاذ العديد من الأرواح التى كانت سوف تفقد على الجانبين لو أن الغزو المخطط له لليابان كان قد حدث على الجانب الآخر، فإن الرؤية اليابانية تقول: إن هذين الهجومين لم يكن لهما أى مبرر، حيث إن الاستعداد للاستسلام كان بالفعل يجرى على أرض الواقع[٣].

وفيما يلى تتناول الدراسة النقطتين التاليتين:

١ ـ ملابسات استخدام السلاح النووى الأمريكى ضد اليابان.

٢ ـ ومبررات استخدامه بين الرؤيتين المؤيدة والمعارضة.

١-١ : الملابسات: رغم مشاركة الولايات المتحدة غير المباشرة فى الحرب العالمية الثانية منذ سبتمبر ١٩٤٠م، إلا أنها امتنعت عن التدخل العسكرى المباشر، وذلك كان يعود لانقسام النخبة السياسية الأمريكية حول هذا التدخل خاصة مع تصاعد نفوذ حركة «أمريكا أولاً» والتى كانت تنادى بوضع مصلحة الولايات المتحدة فى تجنب دخول الحرب فوق مصالح الدول الأوروبية الصديقة، كذلك فإن أغلبية الرأى العام الأمريكى (٨٣٪) كانت ترفض التدخل المسلح، كما أن قرب موعد الانتخابات الرئاسية فى نوفمبر ١٩٤٠م دفع روزفلت إلى الإحجام عن التدخل حتى تنتهى تلك الانتخابات وكان روزفلت مقتنعا بأن الشعب الأمريكى لم يكن مستعدًا للدخول إلى الحرب إلا فى حالة مهاجمة أراضى الولايات المتحدة بطريق مباشر.

وقد بدأ روزفلت بعد انتهاء الانتخابات الرئاسية فى تبصير الشعب الأمريكى بالخطر الذى قد ينشأ من هيمنة ألمانيا وحليفتها اليابان على أوروبا والشرق الأقصى على التوالى، ولهذا فإن الولايات المتحدة لم تكن محايدة فعليًا قبل دخول الحرب رسميًا فى ديسمبر ١٩٤١م.

وفى الشهر الذى تراجعت فيه القوات الألمانية أمام موسكو أعطت اليابان للولايات المتحدة المبرر المباشر لدخول الحرب، حيث قامت فى ٨ ديسمبر ١٩٤١م بمهاجمة الأسطول الأمريكى فى بيرل هاربورجوًا وتدميره، والسؤال الذى يثار ولماذا كان هذا القرار اليابانى بمهاجمة الولايات المتحدة، رغم أنها ظلت بعيدة عن الحرب فى الجبهة الأوروبية وركزت على الحرب التى كانت تخوضها فى شرقى آسيا؟.

يعود هذا القرار اليابانى إلى أن الولايات المتحدة بتدخلها غير المباشر فى الحرب قامت بمعارضة السيطرة اليابانية على مستعمرات الهند الصينية الفرنسية فى منطقة الشرق الأقصى مستخدمة فى ذلك الأدوات الاقتصادية، ومن ذلك على سبيل المثال، أن الولايات المتحدة قامت بحظر التصدير بالكامل لليابان وتجميد أملاك اليابانيين فى الولايات المتحدة، هذا إلى جانب قيام الولايات المتحدة بدعم قوات تشيانج كاى شيك فى الصين.

ومما ضاعف من الضغط على اليابان فى اتجاه دخول الحرب هو أن الولايات المتحدة أصدرت قرارين ينص أولهما: على ضم القوات المسلحة الفليبينية إلى جيش

الولايات المتحدة الأمريكية، وينص ثانيهما: على تعيين الجنرال دوجلاس ماك آرثر قائداً أعلى لقوات الولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق الأقصى، ويعنى ذلك أن القوات الأمريكية قد وصلت إلى جزر الفلبين وأصبحت قريبة من السواحل اليابانية، وقد فسرت اليابان هذا التطور بأنه مقدمة لضرب اليابان ذاتها مما كان يعنى تهديداً مباشراً لليابان وهو ما دفعها لأخذ زمام المبادرة وضرب الأسطول الأمريكى فى ميناء بيرل هاربور ٨ ديسمبر ١٩٤١م. وفى اليوم التالى أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على اليابان، وفى ١٠ ديسمبر أعلنت ألمانيا وإيطاليا الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية وعقب ذلك قرر الكونجرس الأمريكى إعلان الحرب على دول المحور جميعاً(٤).

وقد توالت الانتصارات اليابانية التى كانت تعنى إنهاء الإمبراطوريات البريطانية والهولندية والفرنسية والأمريكية فى شرقى آسيا، وردت الولايات المتحدة بدعم صمود القوات الصينية فى مواجهة القوات اليابانية، والتحالف مع أستراليا ونيوزيلندا لضرب خطوط المواصلات البحرية اليابانية، مما أدى إلى إلحاق خسائر جسيمة بتلك الخطوط.

وتوالت المعارك الحربية بين دول المحور والدول المتحالفة، ومنذ نوفمبر ١٩٤٢م بدأت الحرب تتحول لصالح الحلفاء وتمثل ذلك فى خمس معارك كبرى: العلمين، وستالينجراد، والإنزال البحرى فى شمال إفريقيا، والإنزال البحرى فى نورماندى، والمعارك الأمريكية اليابانية فى جبهة المحيط الهادى، وتهمنا تلك الجبهة الأخيرة التى دارت بها معارك بحرية أمريكية يابانية فى فبراير ١٩٤٣م، استطاعت بعدها البحرية الأمريكية أن تأخذ زمام المبادرة من تلك الجبهة، وفى ٢٠ أكتوبر ١٩٤٤م نزلت القوات الأمريكية فى الفلبين واستخدمتها كنقطة انطلاق لضرب اليابان، وفى ١٨ إبريل ١٩٤٤م تم قصف طوكيو، وفى الشهر ذاته قامت القوات الأمريكية باحتلال أوكيناوا فى اليابان بعد معركة ضخمة قتل فيها حوالى ٢٠٠ ألف جندى يابانى، كما بدأت الولايات المتحدة فى الوقت نفسه قصف المراكز الصناعية اليابانية بما فى ذلك العاصمة طوكيو، ورغم المقاومة اليابانية الشرسة إلا أن اليابان قد أدركت صعوبة الاستمرار فى الحرب وبدأت فى استكشاف احتمالات عقد هدنة مشرفة، إلا أن الولايات المتحدة وبريطانيا وبموافقة الصين وجهتا إنذاراً إلى اليابان أثناء انعقاد مؤتمر بوتسدام فى

٧ يوليو ١٩٤٥م، طلبتا فيه من اليابان الاستسلام دون قيود أو شروط مع إلغاء النظام العسكرى ونزع السلاح الشامل وإلغاء الصناعات الحربية وحصر سيادة اليابان على الجزر الأربع الكبرى، وأن يجرى احتلال اليابان من جانب قوات الحلفاء لتنفيذ هذه الشروط، وقد رفضت اليابان تلك الشروط واقترحت بدلاً منها تسوية تفاوضية تقوم على انسحابها من المناطق التى احتلتها فى المحيط الهادى والصين، ولكن العرض اليابانى قوبل بالرفض. ومن ثم اتخذ الرئيس الأمريكى هارى ترومان قراراً بإلقاء أول قنبلة ذرية فى التاريخ على هيروشيما فى ٦ أغسطس، وفى ٨ أغسطس أعلن الاتحاد السوفيتى أنه أصبح فى حالة حرب مع اليابان اعتباراً من اليوم التالى، وقامت الجيوش السوفيتية بغزو منشوريا فى ٩ أغسطس وفى اليوم ذاته ألقت الولايات المتحدة القنبلة الثانية على نجازاكى.

وفى ١٠ أغسطس أخطرت اليابان حكومتى سويسرا والسويد برغبة الإمبراطور فى قبول شروط مؤتمر بوتسدام تحت تحفظ واحد هو عدم المساس بعرش الإمبراطور، وقد وافق الحلفاء على هذا الطلب، وفى ١٤ أغسطس أعلنت اليابان موافقة الإمبراطور على شروط بوتسدام، وفى ٢ سبتمبر تم توقيع وثيقة الاستسلام على سطح السفينة الحربية الأمريكية ميسورى عند ميناء طوكيو، وفى ٨ سبتمبر دخل الجنرال ماك آرثر قائد القوات الأمريكية طوكيو رسميّا وانتهز الاتحاد السوفيتى فرصة الانهيار اليابانى لكى يحتل الجزر اليابانية الشمالية (جزر الكوريل)، وهكذا انتهت الحرب العالمية الثانية[٥].

١-٢: مبررات استخدامه

إذا كان استسلام اليابان أمراً متوقعًا منذ خروج إيطاليا من الحرب ١٩٤٣م واستسلام ألمانيا فى ٧ مايو ١٩٤٥م وهو ما كان يعنى عدم إمكانية مواجهة اليابان بمفردها دول الحلفاء مجتمعين، ولما كان الحوار يدور ليس حول الاستسلام ولكن حول شروطه فلماذا إذن لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام السلاح النووى ضد اليابان فى أول سابقة تاريخية من هذا النوع؟ وكما سبق أن أشارت الدراسة فإن هذه القضية هى محل جدال ما بين المؤيدين والمعارضين، وفيما يلى ستعرض الدراسة لكلا الجانبين.

٢-١ : المؤيدون للاستخدام الأمريكى للقنبلة النووية ضد اليابان :

عقب الهجوم النووى على هيروشيما وقبل الهجوم النووى على نجازاكى، قال الرئيس ترومان مبرراً هذا الهجوم بأنه كان من أجل تجنيب الشعب اليابانى الدمار الكامل الذى ورد فى الإنذار النهائى الذى تمت صياغته فى ٢٦ يوليو فى بوتسدام، إن القادة اليابانيين رفضوا هذا الإنذار، ولو أنهم لم يقبلوا شروطنا فإنه كان عليهم أن يتوقعوا هطول الدمار من الجو بصورة لم يسبق لها مثيل على وجه هذه الأرض[٦].

بهذه المقولة فإن الرئيس الأمريكى يحاول تبرير هذا الهجوم النووى الأمريكى تبريراً أخلاقيًا !! فهو بهذا الهجوم يرى أن إنقاذ الشعب اليابانى من هجوم أكثر دماراً كان مخططًا له فى حال رفض اليابان لشروط الحلفاء.

ورغم أن المؤيدين لضرب اليابان بالقنبلة النووية يقرون بأن القيادة المدنية فى اليابان قد أرسلت بصورة حذرة بيانًا دبلوماسيًا فى يناير ١٩٤٥م، وعقب غزو الحلفاء لـ «لوزون - Luzon» فى الفلبين، فإنهم يقرون بأن المسئولين العسكريين اليابانيين كانوا يعارضون بصورة إجماعية أية مفاوضات قبل استخدام القنبلة النووية، فى حين أن بعض أعضاء القيادة المدنية قد استخدموا بالفعل القنوات الدبلوماسية السرية لبدء مفاوضات من أجل السلام فإنه من جانبهم وبمفردهم لم يستطيعوا التفاوض على الاستسلام أو حتى وقف إطلاق النار. وأن اليابان كنظام ملكى دستورى لم يكن يمكنه أن يدخل فى اتفاقية سلام إلا بتأييد إجماعى من مجلس الوزراء اليابانى، ولكن هذا المجلس كان يسوده ويسيطر عليه العسكريون من الجيش الإمبراطورى اليابانى، والسلاح البحرى الإمبراطورى اليابانى، وهؤلاء جميعهم كانوا يعارضون مبدأ أى اتفاق سلام. والنقطة أو الموقف السياسى الذى تم التوصل إليه ما بين القادة العسكريين والمدنيين فى اليابان مع الجيش أكد بصورة متزايدة الحرب مهما كانت التكاليف والاحتمالات.

وقد أشار المؤرخ «ڤيكتور ديڤيز هانسون ـ Victor Davis Hanson» إلى المقاومة اليابانية المتصاعدة حتى مع اتجاه الحرب إلى نهايتها الحتمية، كما أشار فى هذا الإطار إلى معركة أوكيناوا التى أظهرت هذا التصميم على الحرب أيًا كانت التكاليف.

وأضاف أن أكثر من ١٢٠٠٠ من القوات اليابانية و١٨٠٠٠ من القوات الأمريكية قد قتلوا فى أكثر المعارك دموية على مسرح عمليات المحيط الهادى، وكان ذلك فقط قبل ٨ أسابيع من الاستسلام النهائى لليابان، كما أضاف هذا المؤرخ أن العديد من المدنيين قتلوا فى معركة أوكيناوا، وأن عدد القتلى منهم فاق عدد القتلى المدنيين الذين لقوا مصرعهم من جراء التفجيرات النووية، وعندما أعلن الاتحاد السوفيتى الحرب على اليابان فى ٨ أغسطس ١٩٤٥م، ونفذ «عملية عاصفة أغسطس ـ Operation August Storm»، فإن الجيش الإمبراطورى اليابانى أمر قواته المنهكة الضعيفة والمحدودة الإمكانات فى منشوريا أن يقاتلوا حتى آخر رجل، وهو الأمر الذى تم تنفيذه بالفعل، وقد قال الجنرال «ماساكازو أمانو ـ Masakazu Amanu» رئيس قطاع العمليات فى القيادة الإمبراطورية اليابانية إنه قد تم إقناعه تمامًا بأن تجهيزاته الدفاعية والتى بدأت فى بداية ١٩٤٤م يمكنها أن تواجه أى غزو لقوات التحالف للجزر اليابانية بأقل الخسائر، وهكذا فإن اليابانيين لم يستسلموا بسهولة نظرًا لما يتمتعون به من تقليد قوى يقوم على الفخر والشرف والكرامة؛ ونظرًا لأن الكثيرين منهم كانوا يتبعون «The Samurai code» وهو قانون المحاربين اليابانيين الذى يدعوهم إلى الحرب حتى موت آخر رجل.

ولكن بعد إدراك أن الدمار الذى لحق هيروشيما كان من جراء استخدام سلاح نووى، فإن القيادة المدنية اكتسبت المزيد من الدفع لوجهة نظرهم أن اليابان ينبغى عليها الإقرار بالهزيمة وقبول شروط إعلان بوتسدام.

ورغم ذلك وحتى بعد تدمير نجازاكى فإن الإمبراطور نفسه اضطر للتدخل بنفسه لإنهاء المأزق داخل مجلس الوزراء[٧]. ووفقًا لبعض المؤرخين اليابانيين فإن القادة المدنيين اليابانيين الذين كانوا يفضلون الاستسلام رأوا أن خلاصهم ونجاتهم كانت فى الضربة النووية، حيث إن الجيش اليابانى كان لا يزال يرفض الاستسلام، ومن ثم فإن حزب السلام وجد فى الضربة النووية دعمًا جديدًا لتحقيق الاستسلام. وفى هذا الإطار فإن «Koichi Kido» وهو واحد من المستشارين المقربين للإمبراطور هيروهيتو قال: «نحن أعضاء حزب السلام تم دعمنا ومساعدتنا بالضربة النووية، وذلك فى إطار جهدنا لإنهاء الحرب».

كذلك قال «Hisats une Sakomizu»، سكرتير رئيس مجلس الوزراء فى عام ١٩٤٥م: إن الضربة النووية كانت بمثابة فرصة ذهبية منحتها السماء لليابان لإنهاء الحرب. وفقًا لهؤلاء المؤرخين وغيرهم فإن القيادة المدنية التى كانت تميل للسلام استطاعت أن تستخدم تدمير هيروشيما ونجازاكى لإقناع الجيش بأنه لا يوجد أى قدر من الشجاعة والمهارة والقتال بإمكانه أن يساعد اليابان على مواجهة قوة الأسلحة النووية.

إلى جانب ذلك فإن مؤيدى الضربة النووية الأمريكية لليابان يشيرون أيضًا إلى أن الانتظار لحين استسلام اليابان لم يكن خيارًا بدون تكاليف «cost - free option»، حيث إنه بسبب الحرب فإن المدنيين كانوا يقتلون فى آسيا بمعدل نحو ٢٠٠٠٠٠ شخص فى الشهر الواحد، وإن القنابل التى استخدمت ضد اليابان قتلت أكثر من ١٠٠٠٠٠ شخص منذ فبراير ١٩٤٥م، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وهذا الضرب التقليدى المكثف كان سيستمر قبل أى غزو لليابان، وإذا كان حصار الغواصات وعمليات القوات الجوية الأمريكية سببًا فى توقف واردات اليابان فإن ما كان قد أضيف إليها عملية أخرى ضد خطوط السكك الحديدية اليابانية والتى كانت على وشك البدء، مما كانت ستؤدى إليه من عزل مدن جنوب هونشو عن الغذاء الذى ستتم زراعته فى الجزر الأخرى، فإن ذلك كان سيؤدى إلى ضحايا نتيجة المجاعة وسوء التغذية، أكثر مما نتج عن الهجومين النوويين. وعقب الهزيمة مباشرة قدر البعض أن ١٠ ملايين شخص كان من المحتمل أن يلقوا حتفهم جوعًا.

على الجانب الآخر، فإن الأمريكيين توقعوا فقدان العديد من الجنود فى الغزو المخطط لليابان، وإن كان العدد الفعلى من القتلى والجرحى المتوقعين يخضع للجدال ويعتمد على قدر المقاومة اليابانية ومقدار الاجتياح الأمريكى الذى كان سيحدث. ووفقًا لأحد التقديرات التى توفرت بعد بضع سنوات من الحرب والتى قدمها وزير الخارجية الأمريكى «جيمس بيرنز-James Byrnes» فقد أشار إلى أنه كان من المتوقع فقدان نحو ٥٠٠٠٠٠ أمريكى، وقد أصبح هذا الرقم يتكرر فيما بعد بشكل رسمى، ولكن فى تقدير آخر تم فى صيف ١٩٤٥م، فإن الخطط العسكرية الأمريكية قدرت عدد القتلى الأمريكية ما بين ٢٠٠٠٠ و ١١٠٠٠٠ قتيل من بداية الغزو فى نوفمبر ١٩٤٥م،

وثلاثة أضعاف هذا العدد من الجرحى، فى حين قدم بعض المستشارين العسكريين الأمريكيين سيناريو أكثر خطورة يتضمن ارتفاع عدد الضحايا من الأمريكيين إلى نحو مليون.

ـ إلى جانب ذلك فإن القنبلة النووية عجلت بإنهاء الحرب العالمية الثانية فى آسيا مما ساعد على تحرير مئات الآلاف من المواطنين الغربيين من المعسكرات اليابانية المتكدسة. إلى جانب ذلك فإن هذه النهاية السريعة أنهت الفظاعات الأمريكية التى ارتكبت ضد الصينيين[٨] (مثل مذبحة نانكينج ـ Nanking Massacre).

ـ أيضًا يشير المؤيدون للضربة النووية، وردًا على مقولة إن القتل الواسع النطاق للمدنيين كان أمرًا غير أخلاقى ويعد جريمة حرب، وإن الحكومة اليابانية شنت حربًا شاملة، وأمرت العديد من المدنيين (بمن فى ذلك النساء والأطفال) بالعمل فى المصانع، والمواقع العسكرية والقتال ضد أية قوة غازية، ومن ثم فلم يكن هناك اختلاف بين المدنيين والعسكريين، وهكذا فإن الضربات النووية كانت فعّالة فى اتجاه إنهاء إراقة الدماء، ودفع اليابان للاستسلام. ومن ثم تجنب التدمير الشامل. ومن ثم فإن هؤلاء المؤيدين يرون أنه من المنطقى أن من يؤيد الحرب الشاملة مبدئيًا لا يمكن أن يتظلم من الحرب ضد المدنيين[٩].

ـ إلى جانب ذلك فإن بعض المؤرخين رأى أن الولايات المتحدة أرادت أيضًا إنهاء الحرب بسرعة لتقويض الاكتساب السوفيتى المحتمل للأراضى التى كانت تستحوذ عليها اليابان[١٠].

ـ وأخيرًا فإن المؤيدين أيضًا أشاروا إلى الخطط اليابانية التى كانت تقوم على إطلاق طائرات يقودها انتحاريون محملة ببراغيث مصابة بالطاعون لنقل العدوى إلى سكان سان دييجو، كاليفورنيا، وكان التاريخ المحدد لتنفيذ تلك الخطط هو ٢٢ سبتمبر ١٩٤٥م، على الرغم من أنه لم يكن من المحتمل أن تتمكن الحكومة اليابانية من تخصيص الكثير من الموارد التى يمكن تحويلها بعيدًا عن أغراض من الدفاع[١١].

٢-٢ : المعارضون للضربات النووية الأمريكية ضد اليابان:

ـ مع هزيمة ألمانيا فى الحرب العالمية الثانية نادى العديد من العلماء ممن يعملون فى

مشروع مانهاتن بأن الولايات المتحدة لا ينبغى أن تكون أول من يستخدم مثل هذه الأسلحة النووية.

وبعد قيام الولايات المتحدة باستخدامها بالفعل قال أحد العلماء البارزين ممن لعب دورًا أساسيًا فى تطوير القنبلة النووية وهو «ليو سيزلارد ـ Leo Szilard» : «لو أن الألمان قد أسقطوا القنابل النووية على تلك المدينتين بدلاً منا لكنا قد وصفنا هذا العمل بأنه «جريمة حرب» ولكنا حاكمنا الألمان المسئولين عن هذه الجريمة وشنقناهم».

ـ إن استخدام القنابل النووية هو عمل وحشى، حيث إن مئات الآلاف من المدنيين قد قتلوا، والمناطق المستهدفة كان معروفًا أنها مناطق مكتظة بالسكان المدنيين. وفى الأيام التى سبقت استخدام تلك القنابل رأى العديد من العلماء (بمن فيهم العالم الفيزيائى النووى الأمريكى إدوارد تيلر) أن القوة التدميرية للقنبلة يمكن إظهارها دون أن تقضى على الأحياء، ولكن استخدام القنابل النووية نتيجة تأثيراتها الناجمة عن الإشعاعات الذرية جعلها تندرج تحت الأسلحة السامة وفقًا للقانون الدولى فى عام ١٩٤٥م، ومن ثم فإن استخدامها يمثل جريمة حرب، ورأى البعض أن الأمريكيين كان ينبغى عليهم القيام بمزيد من الأبحاث حول الآثار الناجمة عن استخدام القنبلة النووية بما فى ذلك الأمراض الناجمة عن الإشعاعات والحروق الفظيعة التى تلت الانفجار[١٢].

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن البعض رأى أن اليابانيين كانوا بالفعل قد هزموا، ومن ثم لم يكن استخدام القنابل النووية ضروريًا وهذا ما نصح به الجنرال «دوايت أيزنهاور» وزير الحرب «هنرى ل. ستيمسون ـ Henry L. Stimson» فى يوليو ١٩٤٥م[١٣].

أكثر من ذلك فقد كتب أيزنهاور فى مذكراته «سنوات البيت الأبيض»:

«فى عام ١٩٤٥م دعانى وزير الحرب ستيمسون من مركز القيادة فى ألمانيا وأخبرنى بأن حكومتنا تستعد لإسقاط قنبلة ذرية على اليابان. وكنت واحدًا ممن شعروا بأن هناك العديد من الأسباب المقنعة والوجيهة للتساؤل حول الحكمة أو الغرض من وراء هذا العمل. وأثناء ما كان يتلو على الحقائق المتصلة بذلك الأمر، شعرت بإحباط، ولذلك فقد أخبرته بهواجسى الخطيرة، أولاً، وعلى أساس اعتقادى أن اليابان قد هزمت

بالفعل، وأن إسقاط قنبلة نووية هو غير ضرورى تمامًا، وثانيًا نظرًا لأننى كنت أعتقد أن دولتنا ينبغى أن تتجنب أن تصدم الرأى العام العالمى باستخدام سلاح لم يكن توظيفه أمرًا إلزاميًا لإنقاذ حياة الأمريكيين[١٤].

ومما يذكر أيضًا أن الجنرال «دوجلاس ماك آرثر ـ Douglas Mac Arthur» وكان أحد كبار الضباط على مسرح عمليات المحيط الهادى لم يتم استشارته سلفًا ولكنه عقب الضربتين النوويتين علق قائلاً: «إنه شعر بأنه لم يكن هناك أى مبرر عسكرى لهاتين الضربتين»، وقد عبر عن الرأى نفسه العديد من العسكريين الأمريكيين ممن تولوا مواقع قيادية فى مختلف الأسلحة والقطاعات العسكرية الأمريكية[١٥].

وبعد استقصاء تم إعداده من خلال مقابلة مئات من المدنيين والقادة العسكريين اليابانيين بعد استسلام اليابان جاء ما يلى فى «بحث بشأن الضربات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية» The United States Strategic Bombing Survery.

«استنادًا إلى بحث تفصيلى لكل الحقائق، واستنادًا إلى شهادات مقدمة من القادة اليابانيين الذين شملهم الاستقصاء، فإن الرأى الذى يخلص إليه البحث فهو أنه بالتأكيد قبل ٣١ ديسمبر ١٩٤٥م، وربما من المحتمل أنه قبل ١ نوفمبر ١٩٤٥م، كانت اليابان ستقوم بالاستسلام حتى إذا لم تكن القنابل النووية قد استخدمت وحتى إذا لم تكن روسيا قد دخلت الحرب، وحتى إذا لم يكن قد تم التخطيط للغزو أو إكماله»[١٦].

ـ إلى جانب ذلك جادل البعض بشأن أن اليابان بالفعل كانت تحاول الاستسلام لأكثر من شهرين، وأن الولايات المتحدة رفضت بالإصرار على «استسلام بدون شروط».

ـ هناك أيضًا نقد آخر يتمثل فى أن الولايات المتحدة الأمريكية كان عليها أن تنتظر فترة من الوقت من أجل تقييم تأثير دخول الاتحاد السوفيتى الحرب، فالولايات المتحدة كانت تعلم أن الاتحاد السوفيتى سوف يعلن الحرب على اليابان فى ٨ أغسطس ١٩٤٥م، وبالتالى فإن افتقاد اليابان لإمكانية أن يعمل الاتحاد السوفيتى كوسيط محايد من أجل الوصول للسلام من خلال التفاوض، إلى جانب الدخول فى نزاع مع الجيش الأحمر (وهو أكبر الجيوش وأكثرها فعالية فى العالم) كان كافيا لإقناع الجيش اليابانى

بالحاجة لقبول شروط إعلان بوتسدام، ومن ثم فإن الولايات المتحدة لم تكن ستخسر شيئًا إذا ما انتظرت بضعة أيام لترى ما إذا كانت الحرب يمكن أن تنتهى بدون استخدام القنبلة النووية.

- وتؤكد بعض المصادر اليابانية أن التفجيرات النووية نفسها لم تكن السبب الرئيسى للاستسلام، بدلاً من ذلك فإنهم يجادلون فى أن الانتصارات السوفيتية المفاجئة السريعة والقاسية حتى الأسبوع التالى لإعلان ستالين الحرب على اليابان كان هو الذى أجبر اليابان على إعلان استسلامها فى ١٥ أغسطس ١٩٤٥م.

- إلى جانب ذلك فإن العديد من النقاد يعتقدون أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت لديها دوافع خفية لاستخدام السلاح النووى ضد اليابان، وهذه الدوافع تتضمن، تبرير الاستثمارات التى بلغت ٢ بليون دولار فى مشروع مانهاتن، اختبار تأثير الأسلحة النووية، الانتقام بقسوة من الهجمات اليابانية على بيرل هاربور، وإظهار القدرات الأمريكية للاتحاد السوفيتى. وفى هذا الإطار فإن العلماء الذين كانوا يعملون فى المشروع لاحظوا فيما بعد أنه كان يتم الضغط عليهم من أجل إنهاء القنبلة فى تاريخ محدد تم وضعه ليتوافق مع الدخول الروسى إلى مسرح المحيط الهادى، وهو ما كان يعنى بالإضافة لذلك أن الحرب يمكن أن تنتهى بسرعة. ومعنى ذلك أن الأمريكيين كانوا حريصين على إعداد القنبلة واستخدامها قبل أن تضطر ظروف الحرب مع روسيا اليابان للاستسلام وإنهاء الحرب، فاستخدام القنبلة النووية إذن وفقًا لهذه الرؤية كان هدفًا فى حد ذاته، وليس وسيلة لإنهاء الحرب[١٧].

- إلى جانب ذلك يرى أيضًا جانب من النقاد أن استخدام الولايات المتحدة للقنبلة النووية هو محاولة لفت الأنظار للقوة الخطيرة لسلاحها الجديد، وتوضيح وإبراز استعدادها التام لاستخدامه دون أى تردد أو رحمة وقد قُصدَ من هذا تحذير قادة الاتحاد السوفيتى أن مدنهم سوف تقاسى المصير نفسه لو أنه حاول أن يقف أمام خطط واشنطن التى تهدف لتشكيل «قرن أمريكى - an american century»[١٨].

إذن ما يمكن أن نخلص إليه من الاستخدام الأمريكى للقنبلة النووية ضد اليابان هو أن كون الولايات المتحدة دولة ديمقراطية لم يمنعها ذلك من استخدام السلاح النووى

ضد المدنيين اليابانيين مهما كانت الدوافع والمبررات والتى ـ كما أوضحت الدراسة ـ مردود عليها بالكثير من الحجج.

وهكذا، فالمقولة التى تدعيها الدول النووية وفى مقدمتها الولايات المتحدة من أن أسلحة الدمار الشامل هى أسلحة آمنة إذا ما بقيت فى يد الدول الديمقراطية وأنها أسلحة خطيرة إذا ما وقعت فى يد الدول التسلطية أو الجماعات الإرهابية «وفقًا لمفهومها» هى مقولة خاطئة وتنهار على أرض الواقع وذلك واضح من استخدام الولايات المتحدة لها ضد اليابان ولم تمنعها ديمقراطيتها من ارتكاب تلك الجريمة التى يعدها البعض أسوأ عمل إرهابى فى التاريخ، وهكذا فالمصالح وحسابات القوى وحدها تبدو محركة لإمكانية استخدام أى دولة لتلك الأسلحة أيًا كان نظامها ديمقراطيًا أو تسلطيًا، ومن ثم فالمطلوب ليس فقط منع دول جديدة من تطوير وامتلاك السلاح النووى ولكن تخلى الدول المالكة له عنه. والواقع فإن سياسة واشنطن فيما يتعلق بالإرهاب النووى لا تزال كما هى لم تمس، فالولايات المتحدة ترفض استبعاد «الاستخدام الأول» للأسلحة النووية فى أى صراع، ومراجعة الموقف النووى الأخيرة «Its Latest Nuclear Posture Review»، أوردت تصور إمكانية استخدام الأسلحة النووية ضد الدول المارقة غير النووية، وهى تحرص على تطوير جيل جديد من الأسلحة النووية التى يمكن استخدامها فى أرض المعركة، وربما أن الخوف من رد الفعل السياسى السلبى الذى قد يحدث فى داخل الولايات المتحدة وعبر العالم نتيجة استخدام هذه الأسلحة النووية يبقى القيد الرئيسى على واشنطن فى هذا الصدد. ومن ثم يرى البعض أنه فى الذكرى الستين لأسوأ عمل إرهابى فى التاريخ، فإن الشىء الأكثر فعالية الذى يمكن لمحبى السلام حول العالم القيام به للإبقاء على هذا الخوف فى عقول رجال الإداره الأمريكية، هو التعهد بهزيمة حروب الإرهاب المحلية الجارية التى تقودها واشنطن فى أفغانستان والعراق[١٩].

ثالثًا: التحول الأمريكى نحو منع الانتشار النووى:

أدى الاحتكار الأمريكى للسلاح الذرى فى البداية إلى دعم الوضع الدولى للولايات المتحدة. وقد سعت نحو الحفاظ على هذا الوضع وذلك من خلال عدة

محاولات كان أبرزها إصدار الرئيس ترومان بالاشتراك مع رئيس وزراء المملكة المتحدة ورئيس وزراء كندا فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٥م بيانًا مشتركًا اقترحوا فيه إنشاء لجنة مختصة تابعة للأمم المتحدة تعمل على منع استخدام الطاقة النووية فى الأغراض العسكرية، واستغلالها على نطاق واسع فى الأغراض الصناعية وفى سبيل إسعاد الإنسانية، وحددوا اختصاص هذه اللجنة فى وضع المقترحات اللازمة لتحقيق عدة أهداف من بينها منع استخدام الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، وتنظيم استخدام الطاقة النووية بأسلوب يضمن استغلالها فى الأغراض السلمية. وفى نهاية البيان ناشد الثلاثة جميع الدول أن تدرك، وقد أصبحت معرضة لحرب يستخدم فيها العلم من أجل الدمار، أن سيادة القانون الدولى ومنع الحرب أصبحا ضرورة لا بديل عنها ولا يحققها إلا تعضيد منظمة الأمم المتحدة واحترام سلطتها.

وفى ٢٤/ ١/ ١٩٤٦م أصدرت الجمعية العامة قرارًا بالإجماع يقضى بإنشاء لجنة لمعالجة الموضوعات الخاصة بالطاقة النووية وقد حدد هذا القرار مهام اللجنة فى ثلاثة اتجاهات شملت:

- تطوير استخدام الطاقة النووية من أجل رفاهية الشعوب.
- منع استخدام الطاقة النووية فى الأغراض العسكرية.
- نزع الأسلحة، حيث نص قرار بشأنها على استبعاد الأسلحة النووية وباقى أسلحة الدمار الشامل من التسليح الوطنى للدول[٢٠].

وفى يونيو ١٩٤٦م، تقدمت الولايات المتحدة بما عرف بمشروع باروخ للأسلحة الذرية، وقدمته إلى الأمم المتحدة، ويتضمن تدويل الأنشطة النووية ووضعها تحت إدارة دولية، إلا أن الاتحاد السوفيتى عارض المشروع وأعلن أن تسوية أمور نزع السلاح يجب أن تتم فى إطار مفاوضات عامة لنزع السلاح، وهذا يعنى تأجيل الموضوع إلى ما لا نهاية، وكان الاتحاد السوفيتى بذلك يريد منع احتكار الولايات المتحدة للسلاح الذرى، حيث إنه كان فى ذلك الوقت قد تمكن من تشغيل مفاعل نووى ولاحت له فرص الحصول على أسلحة نووية، ومن ثم فقد استمرت لجنة الطاقة الذرية فى متابعة أعمالها ومناقشاتها حتى وصلت إلى طريق مسدود عام ١٩٤٨م وتوقفت عن العمل،

وفى العام التالى أجرى الروس تفجيرهم الذرى الأول وفقدت الولايات المتحدة بالتالى احتكارها النووى، وبدأ السباق النووى يأخذ أبعادًا هائلة: صنع القنابل الهيدروجينية ـ إجراء التفجيرات الاندماجية ـ انضمام أعضاء جدد للنادى النووى: إنجلترا ١٩٥٢م، وفرنسا ١٩٦٠م، والصين ١٩٦٤م. وأعلن الرئيس أيزنهاور أمام الجمعية العام للأمم المتحدة عام ١٩٥٣م مشروعه الذرة من أجل السلام، حيث قال إن الرعب النووى يعرض كل الحضارة وكل القيم الإنسانية للدمار، وأعلن بداية الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية أو الذرة من أجل السلام، وأنهت الولايات المتحدة الأمريكية بذلك المرحلة السرية التى كانت قد فرضتها لنحو ١٥ عاما عقب اكتشاف الانشطار النووى، ومن ثم بدأت المصارحة النووية وتبادل المعلومات، وقد تمثل ذلك فى عقد مؤتمر جنيف للاستخدامات السلمية فى ١٩٥٥م تحت مظلة الأمم المتحدة.

وبدأت الولايات المتحدة عقد اتفاقات للتعاون فى مجال الاستخدامات السلمية مع عدد من الدول بدءًا من عام ١٩٥٦م وتضمنت هذه الاتفاقات أن تقبل الدول المتلقية للمساعدة التفتيش على المنشآت النووية موضوع المساعدة للتحقق من عدم استخدام المساعدة فى أغراض عسكرية، وأن يتم التفتيش بواسطة مفتشين أمريكيين أو أى جنسية أخرى[٢١].

ـ إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

كان الرئيس أيزنهاور قد اقترح فى خطابه أمام الجمعية العامة فى ديسمبر ١٩٥٣م أن تشترك حكومات الدول المعنية بالتبرع بجزء من مخزونها من اليورانيوم، والمواد الانشطارية الأخرى، وأن تستمر فى التبرع إلى وكالة دولية للطاقة الذرية تنشأ فى كنف الأمم المتحدة، وتكون وظيفتها الرئيسية إيجاد السبل التى تضمن استعمال المواد الانشطارية فى الأغراض السلمية من أجل إسعاد البشرية. وفى ديسمبر ١٩٥٤م صدر قرار بإجماع الآراء من الجمعية العامة بعنوان «الذرة من أجل السلام» وهو يقضى بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية دون إبطاء، وفى عام ١٩٥٦م عقد مؤتمر خاص لبحث النظام الأساسى للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذى وضع موضع التنفيذ فى يوليو ١٩٥٧م وأصبحت الوكالة جهازًا قائما معترفًا به بعد إيداع وثائق التصديق على

دستورها من جانب ١٨ دولة. من بينها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والمملكة المتحدة وفرنسا وكندا[٢٢].

وتتخلص مقاصد الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى واجبين أساسيين:

١ ـ العمل على استخدام الطاقة الذرية فى الأغراض السلمية فى المجالات الصحية والاقتصادية فى سبيل رفاء العالم وراحة الإنسانية.

٢ ـ التأكد من أن المساعدة التى تقدمها أو تنظمها أو تشرف عليها لا تستغل فى الأغراض العسكرية[٢٣].

وقد شهدت نهاية الخمسينيات والستينيات أنشطة جديدة ومهمة فى مجال منع التجارب النووية ونزع السلاح النووى، ومن بين أهم تلك الأنشطة:

١ ـ بدء المفاوضات بشأن منع الاختبارات النووية وقد عقدت عدة اجتماعات إلا أن ظروف الحرب الباردة أدت إلى تعثر تلك المفاوضات إلا أنه تم استئنافها من جديد بعد أزمة كوبا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والتى كانت قد وصلت إلى حد مواجهة نووية أمكن تفاديها، تغيرت مواقف الدولتين العظميين واتجهتا للعمل المشترك لمنع الانتشار النووى، وتم بالفعل التوصل معاهدة المنع الجزئى لاختبارات الأسلحة النووية فى الهواء والفضاء وتحت الماء، ولم تمنع الاختبارات الجوفية شريطة ألا تؤدى إلى تلوث إشعاعى.

٢ ـ فى ١٩٥٨م قدمت أيرلندا مشروع قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة يهدف إلى منع مزيد من انتشار الأسلحة النووية، وقد أصدرت الجمعية العامة منذ عام ١٩٥٩م عدة قرارات خاصة بمنع الانتشار النووى، وفى ديسمبر ١٩٦١م وجهت الجمعية العامة نداء للدول خاصة دول النادى النووى الدولى للتوصل إلى اتفاق دولى لمنع انتشار الأسلحة النووية، وانشقت فى العام نفسه لجنة الثمانى عشرة لنزع السلاح تتكون من ممثلى الدول الخمس الكبرى وخمس دول من الكتلة الشرقية وثمانى دول من عدم الانحياز من بينهم مصر وبدأت العمل والمناقشات فى هذا المجال.

وبعد نهاية المواجهة الكوبية وكذلك التفجير الصينى فى عام ١٩٦٤م بدأت مفاوضات معاهدة منع الانتشار ووافقت الجمعية العامة ١٩٦٥م على قرار يحمل

عنوان منع انتشار الأسلحة النووية لأول مرة، ودعت لجنة نزع السلاح لوضع المبادئ الرئيسية لمعاهدة منع الانتشار.

٣ ـ تم التوصل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية فى عام ١٩٦٨م ودخلت حيز النفاذ عام ١٩٧٠م[٢٤]. وفيما يتعلق بهذه المعاهدة فإنه يمكن الإشارة إلى الملاحظات التالية:

أ ـ مثلت هذه المعاهدة فى حينها أملاً كبيراً للعديد من دول العالم فى تحقيق السلام ودرء أخطار السلاح النووى وأيضًا ضمان الاستخدام السلمى للتكنولوچيا النووية.

ب ـ إن هذه المعاهدة تعد أوسع المعاهدات عضوية بعد[٢٥] ميثاق الأمم المتحدة باعتبارها دعامة نظام منع الانتشار النووى.

جـ ـ إلا أنه على الجانب الآخر فإن هذه المعاهدة تمثل تجسيدًا واضحًا للتمييز بين نوعين من الدول: الدول النووية المالكة للسلاح النووى والدول غير النووية، ولكل منهما تعهدات والتزامات مختلفة وليست متعادلة، ولذلك توصف هذه المعاهدة بأنها تحيزية، بالنسبة للدول غير النووية فهى تتعهد بموجب المعاهدة بعدم قبول أى نقل لأسلحة نووية أو أجهزة متفجرات نووية أخرى أو سيطرة مباشرة أو غير مباشرة على أسلحة أو أجهزة كتلك من أى دولة سواء كانت طرفًا فى المعاهدة أو لم تكن، كما تتعهد أيضًا بألا تصنع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرات نووية وبألا تقتنيها أو تتلقى أى مساعدة من أجل صنع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرات نووية أخرى.

وبهذه المادة تنازلت هذه الدول عن حقها فى امتلاك السلاح النووى. وتخضع هذه التعهدات لرقابة من خلال نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية الذى يجب أن تنضم إليه للتحقق من الوفاء بهذه الالتزامات، وهذا فى حد ذاته يعده الكثيرون تضحية دون مقابل من جانب تلك الدول.

د ـ تنص المادة الثامنة من المعاهدة على أن تعديل المعاهدة يتطلب موافقة الدول الخمس النووية الكبرى والدول الأعضاء فى مجلس المحافظين بالوكالة الدولية وقت التعديل، وبالتالى فإن أمر التعديل يصبح فى حكم المستحيل إذا رفضت دولة نووية واحدة ولو كانت جميع الدول غير النووية تريده.

هـ ـ الأكثر من ذلك، فإن ضمانات الأمن للدول غير النووية تعد ضعيفة ولا تلبى مطالب تلك الدول غير النووية، فهذه الضمانات اقتصرت على تعهد من جانب الدول النووية الثلاث المنضمة للمعاهدة حينذاك وهى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتى بالمساعدة فى إطار ميثاق الأمم المتحدة لأى طرف غير نووى فى حالة هجوم أو تهديد بهجوم نووى.

و ـ أما الدول النووية فإنها تعهدت بعدم نقل أو تسليم أى أسلحة نووية أو أجهزة متفجرات نووية وألا تقوم إطلاقًا بمساعدة أو تشجيع أى دولة غير نووية على صنع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرات نووية أخرى أو على اقتنائها أو اكتساب السيطرة عليها، ولكن هذه الالتزامات لا تخضع لأية رقابة.

ز ـ نصت المعاهدة أيضًا على تعهد كل طرف من الأطراف بإجراء مفاوضات لاتخاذ تدابير فعالة تتعلق بوقف سباق التسلح النووى فى موعد مبكر، وبنزع السلاح النووى وعقد معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل فى ظل رقابة دولية محكمة فعالة.

ولكن المعاهدة لم تنص على أى آلية أو أى تدابير فعالة ولذلك أو أى منظور زمنى يتم فيه ذلك. ومن ثم ففى واقع الأمر وعلى مدى خمسة وثلاثين عامًا تقريبًا تركز الاهتمام والعمل على منع الدول غير النووية من اقتناء الأسلحة النووية، وتم إهمال الشق الثانى المتعلق بتعهد الدول النووية بنزع سلاحها النووى.

ح ـ إن المادة الرابعة من المعاهدة وإن كانت قد وضعت لصالح الدول غير النووية، حيث إنها نصت على «تعهد جميع أطراف المعاهدة بتيسير أكمل تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتقنية لاستخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية»، إلا أن الواقع الفعلى أيضًا يشير إلى عدم تحقق ذلك نظرًا للكثير من القيود الفنية والتجارية والسياسية التى تفرضها الدول المالكة لتلك التكنولوجيا النووية، وتريد بالتالى حرمان الدول غير النووية من الاستخدام السلمى لها، ومن هنا تأتى أزمة الملف النووى الإيرانى على نحو ما سيتضح من الدراسة، حيث تصر إيران على حقها فى الاستخدام السلمى للطاقة النووية وتخصيب اليورانيوم لهذا الغرض، بينما تنكر عليها الدول النووية هذا الحق بدعوى أنها تنوى استخدامه فى أغراض عسكرية غير سلمية، على الرغم من عدم توفر الأدلة على ذلك.

ط ـ نجحت الدول غير النووية من خلال إصرارها على تضمين المعاهدة لفقرتين مهمتين: الفقرة الثالثة من المادة الثامنة وتنص على أن تعقد مؤتمرات لمراجعة المعاهدة كل خمس سنوات لاستعراض سير المعاهدة والتأكد من وضع أهدافها موضع التنفيذ، وكذلك الفقرة الثالثة من المادة العاشرة والتى تنص على أن يعقد مؤتمر بعد ٢٥ سنة من نفاذ المعاهدة للبت فى استمرار نفاذ المعاهدة إلى أجل غير مسمى أو لفترة واحدة أو لفترات محددة ويكون هذا القرار بأغلبية الأطراف[٢٦]. ولكن وكما سيتضح من الدراسة فإن موازين القوى والضغوط الدولة التى مارستها الدول النووية وفى مقدمتها الولايات المتحدة حالت دون الاستفاده الحقيقية من هاتين الفقرتين.

حيث انتهى الأمر إلى تمديد المعاهدة لأجل غير مسمى على غير رغبة الدول غير النووية وبما يكرس أوضاعًا تتسم بعدم التوازن والخلل فى مناطق مختلفة من العالم وفى مقدمتها منطقة الشرق الأوسط.

وإجمالاً فإنه يتضح أن معاهدة منع الانتشار النووى قد ركزت على منع الانتشار الأفقى دون الرأسى، حيث كانت المصلحة الأساسية للدول النووية منع هذا الانتشار الأفقى ولهذا الغرض تم التأكيد على ضرورة تقييد الحق فى الحصول على التكنولوجيا الذرية السلمية من خلال الرقابة الدولية على مجمل الأنشطة الذرية وذلك على عكس ما كان عليه الحال من قبل، وبعد الإعلان عن عصر الذرة من أجل السلام، حيث كان يتم الربط بين الحصول على المساعدات والرقابة الدولية وهو ما مكن عددًا من الدول من الحصول على ما تحتاج إليه برامجها المدنية السلمية، بل ونجحت بعض الدول مثل الهند وإسرائيل فى الإبقاء على قدر من نشاطها المخصص للأغراض العسكرية بعيدًا عن هذه الرقابة.

ومن ثم فقد اعتبرت بعض دول العالم الثالث أن هذه الرقابة الدولية تمثل نوعًا من الاستعمار الجديد، كما رأت دول أخرى أن إجراءات الأمان الدولية التى تطالب المعاهدة بتطبيقها من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تستطيع منع التحويل غير القانونى للوقود إلى أغراض عسكرية، وذلك فى ظل التطور التكنولوجى فى مجال المفاعلات النووية التى تفسح المجال أمام إمكانات التحول من الأغراض المدنية إلى العسكرية. كما اعتبرت دول ثالثة أن هذه المعاهدة هى إنتاج جهود أمريكية ـ سوفيتية

للحفاظ على احتكارهما النووى، وأنها لا ترتب أى التزامات على الدول النووية فى مجال الحد من الانتشار الرأسى.

وهو ما حدا فى النهاية بعدد من الدول خاصة الدول التى كان معروفًا عنها أنشطتها الذرية السرية التى لا تخضع لإجراءات الأمان الدولية بعدم الانضمام إلى المعاهدة ورفضت حتى التوقيع مثل الصين - فرنسا - أسبانيا - باكستان - البرازيل - الأرجنتين - الهند - جنوب إفريقيا - إسرائيل - كوريا الجنوبية وقد ساعد ذلك الوضع تلك الدول على الاستمرار فى أنشطتها النووية وتطوير برامجها العسكرية دون أن تخرق أى اتفاق دولى قائم، وهو ما يشير إلى هشاشة المعاهدة - رغم أهميتها - فى منع الانتشار النووى.

٤ - كان للتفجير الذرى الهندى عام ١٩٧٤م مدلولات عديدة بالنسبة لمشكلة الانتشار، حيث أوضح هذا التطور دخول أطراف جديدة من العالم الثالث إلى النادى النووى الدولى، وهو ما أدى إلى تصاعد المخاوف من تزايد الانتشار النووى العسكرى كذلك أبرز هذا التفجير خطورة التحول من الأغراض المدنية إلى الأغراض العسكرية، ومسئولية الأطراف المصدرة للتكنولوجيا النووية فى هذا الصدد نتيجة ما تقدمه من مساعدات علنية أو سرية، وهو ما ألقى مزيدًا من الضوء أيضًا على نشاط إسرائيل الذرى الذى تحيطه بالسرية الكاملة.

وفى ضوء ذلك بدأت الولايات المتحدة فى التفكير فى وضع قيود على التجارة الذرية الدولية، وقد استطاعت - بالتعاون مع الدول الأخرى الرئيسية المصدرة مثل كندا والاتحاد السوفيتى وفرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية واليابان (مجموعة أو نادى لندن) والتى انضمت إليها دول أخرى فيما بعد - أن تصل إلى اتفاق أو تعهد بالتشاور فيما بينها ومع الوكالة الدولية للطاقة مثل عقد أى اتفاق لبيع مفاعلات أو تكنولوجيا دوائر الوقود النووى، ولكن هذا الاتفاق كان من الهشاشة لدرجة لم تمنع التجارة الدولية فى هذا المجال، ولم تستطع الدول المجتمعة نتيجة الانقسام ما بين متشددين (الولايات المتحدة - الاتحاد السوفيتى) ومعتدلين (فرنسا - ألمانيا) من التوصل إلى اتفاق شامل وقوى يحد من مخاطر الصادرات النووية.

وعلى ضوء ذلك توالت الاتفاقيات النووية الفرنسية مع دول عدة مثل إيران، باكستان، جنوب إفريقيا، منذ عام ١٩٧٥م، حيث رفضت فرنسا فرض إجراءات الأمان على مبيعاتها؛ لأنها ليست عضواً فى المعاهدة، كما أن فرنسا التى كانت تتبنى الاتجاه «العالمى» للدبلوماسية الفرنسية بما ينطوى عليه من رؤية خاصة للعلاقات بين الشمال والجنوب استمرت فى مناوأة السياسة الذرية الأمريكية، وإن لم يكن بشكل جاد وصريح[٢٧].

٥ ـ فى ضوء عدم فعالية الإجراءات الجماعية التى حاولت واشنطن الوصول إليها من خلال اجتماعات لندن، اتجهت الولايات المتحدة إلى محاولة اتخاذ إجراءات فردية لمنع الانتشار، وذلك بإصدار قانون ينص على وقف كل صادراتها النووية الأساسية لأية دولة غير نووية لا تخضع كل نشاطاتها النووية لإجراءات أمان الوكالة الدولية (البرازيل ـ الهند ـ باكستان . . إلخ) وكان هذا القانون يستند إلى الربط القوى بين انتشار الطاقة المدنية واحتمالات تحولها نحو الأغراض العسكرية.

والواقع، فإن الصيغة الأساسية لهذا القانون الذى صدر فى عهد الرئيس كارتر كانت هى الصناعات الذرية الأمريكية، حيث لم تفلح الجهود الأمريكية فى دفع حكومات الدول الغربية الأخرى أن تسلك المسلك الأمريكى الجديد (بالرغم من التراجع الفرنسى النسبى فى هذا المجال)، كما لم تفلح هذه السياسة فى التعامل مع الدول التى تحوز بالفعل المواد والمعدات النووية الحساسة والتى تعتمد فى برامجها العسكرية على تسهيلات خاصة أو تحصل عليها من مصادر أخرى (مثل باكستان ـ الهند ـ إسرائيل ـ جنوب إفريقيا).

ومن ثم فإنه مع وصول الرئيس ريجان للسلطة قام بإعادة صياغة السياسة الأمريكية تجاه قضية العلاقة بين الطاقة النووية وبين الانتشار العسكرى على نحو أثر على سياسات منع الانتشار التى تتبعها الإدارة الجديدة، حيث قررت إدارة ريجان رفع القيود التى تعرقل الصادرات النووية، وذلك انطلاقًا من الرغبة فى الحفاظ على حيوية قطاع مهم من الصناعات الأمريكية؛ لأن السياسة السابقة لم تفلح فى منع أو إبطاء الانتشار، ولم تفعل إلا أنها أفقدت الولايات المتحدة اتفاقات تصدير عديدة لصالح المصدرين الآخرين الذين تطورت صناعاتهم النووية بشكل كبير، واعتمد ريجان فى هذا الإطار على فعالية إجراءات الوكالة الدولية للطاقة فى منع التحول نحو الأغراض العسكرية[٢٨].

٦ ـ شهدت مشكلة الانتشار الأفقى تراجعًا نسبيًا فى الثمانينيات نتيجة تجدد الحرب الباردة بين القوتين العظميين، وقد ترتب على اشتداد المنافسة بين القطبين قيامهما باستغلال صادراتهما النووية كوسيلة لكسب وتدعيم النفوذ فى العالم الثالث وهو ما أدى من ناحية إلى تقليص فعالية القيود الفنية والتجارية ومن ناحية ثانية إلى زيادة الشعور بعدم الأمان لدى دول العالم الثالث مما أعطاها مبررًا إضافيًا للسعى لامتلاك السلاح النووى[٢٩].

٧ ـ مع هدوء الحرب الباردة منذ منتصف الثمانينيات عادت مرة أخرى قضية منع الانتشار الأفقى إلى قلب اهتمامات السياسة الأمريكية والغربية عمومًا، وفى هذه المرحلة حازت التطورات فى مجال الأسلحة الكيمائية وفى مجال الصواريخ طويلة ومتوسطة المدى الحاملة للرءوس النووية والبيولوجية والصواريخ المضادة لها ـ قدرًا كبيرًا من من الاهتمام، وفى هذا الإطار اتفقت الدول الصناعية الكبرى على قواعد لتقييد تصدير تكنولوجيا هذه الصواريخ، كما تسارع الإعداد لعقد مؤتمر للأسلحة الكيمائية للتوصل إلى معاهدة بصددها، وتم بالفعل عقد هذا المؤتمر فى باريس ١٩٨٩م، وانتهى الأمر بطرح المعاهدة للتوقيع عليها فى نهاية ١٩٩٢م[٣٠].

٨ ـ ومع بداية التسعينيات، وانهيار الاتحاد السوفيتى وبداية مرحلة جديدة من التحول فى هيكل النظام الدولى تتسم بسيطرة الولايات المتحدة كقوى عظمى وحيدة، بدأت أيضًا مرحلة جديدة فيما يتعلق بسياسيات منع الانتشار الأفقى. وبقدر اقتران تلك المرحلة بالتحول فى هيكل النظام الدولى بقدر اقترانها أيضًا بالتطور فى أوضاع النظام العربى باعتباره جزءًا من العالم الثالث وبالتطور فى إحدى أهم القوى الإقليمية به وهى العراق، حيث كانت هذه المرحلة نتاجًا لأزمة الخليج الثانية، التى ترتبت على قيام العراق بغزو الكويت، وتميزت تلك المرحلة باللجوء إلى أداة جديدة فى تنفيذ سياسيات المنع ألا وهى: استخدام القوة العسكرية لتدمير قدرات إحدى الدول، وإكمال عملية التدمير بعملية تتولى إدارتها هيئة دولية وبمساندة من الولايات المتحدة الأمريكية[٣١] (على نحو ما سيتضح تفصيلا فى جزء تال من الدراسة).

٩ ـ وأخيرًا فإن أحداث ١١ سبتمبر مثلت نقطة تحول تصاعدية فى اتجاه تشديد وإحكام عملية منع الانتشار الأفقى باستخدام جميع الوسائل المتاحة وفى مقدمتها القوة

العسكرية، حيث صعدت قضية الانتشار النووى لتصبح فى صدارة المخاطر الدولية التى تحيق ليس فقط بالولايات المتحدة ولكن أيضًا بالحضارة الغربية عمومًا، حيث ربطت الولايات المتحدة بين الإرهاب وامتلاك السلاح النووى، وأكدت أن الحرب على الإرهاب تشمل محاربة الجماعات والدول التى تسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل[٣٢]. وقد بدأ هذا الاتجاه للربط بين الأمرين مع خطاب حالة الاتحاد الذى ألقاه بوش فى ٢٩/ ١/ ٢٠٠٢م، وذلك تمهيدًا للمرحلة الثانية من الحرب المعلنة ضد الإرهاب والتى استخدمت العراق، حيث قال: «سوف يستمر بلدنا فى صموده وصبره ومثابرته فى السعى لتحقيق هدفين عظيمين:

- سوف نعمل على إغلاق معسكرات الإرهابيين وتعطيل خططهم وتقديمهم للعدالة.

- علينا أن نمنع الإرهابيين والأنظمة أن تسعى للحصول على أسلحة كيمائية وبيولوجية أو نووية من تهديد الولايات المتحدة والعالم[٣٣].

وقد حددت الولايات المتحدة كلاً من كوريا الشمالية وإيران والعراق باعتبارها أنظمة ترعى الإرهاب وتهدد الولايات المتحدة وأصدقاءها بأسلحة الدمار الشامل وهذه الدول تشكل محور الشر وهى تجسد خطرًا كبيرًا ومتزايدًا، حيث يمكن أن تقوم هذه الدول بتزويد الإرهابيين بهذه الأسلحة، وقد حدد بوش السياسة التى سوف تتبعها الولايات المتحدة لمواجهة خطر تطوير وامتلاك أسلحة الدمار الشامل من جانب الجماعات الإرهابية ودول محور الشر التى ترعاها فأرسى بذلك مبدأ الضربات الوقائية[٣٤] «سنعمل بشكل وثيق مع حلفائنا لنحول دون حصول الإرهابيين والدول الراعية لهم على المواد والتقنيات والخبرات التى تمكنهم من صنع ونشر أسلحة الدمار الشامل، وسنطور وننشر دفاعاتنا الصاروخية الفعالة لحماية أمريكا وحلفائها من هجوم مفاجئ.. لن ننتظر وقوع الأحداث بينما تتراكم الأخطار.. إن الولايات المتحدة لن تسمح لأخطر الأنظمة فى العالم بتهديدنا بأكثر الأسلحة التدميرية فى العالم»[٣٥].

ووفقًا لمبدأ الضربات الوقائية فإن الولايات المتحدة تقوم بتوجيه ضربات وقائية مسبقة ضد تهديدات محتملة من جماعات إرهابية أو دول تحصل على أسلحة كيمائية أو بيولوجية أو نووية، ومعنى ذلك أن الهجوم الوقائى لا يقوم على دليل مؤكد، وهو ليس ردًا على هجوم فعلى، ولكنه سلوك هجومى فى أساسه[٣٦].

وفى هذا الإطار يؤكد الرئيس فى خطابه الذى ألقاه فى الأكاديمية العسكرية فى ويست بوينت فى ٢٠٠٢/٦/١م.

«إننا لو انتظرنا التهديدات التى نشعر بها إلى أن تصبح واقعًا ملموسًا فسوف ننتظر طويلاً، سيتطلب ذلك من جميع الأمريكيين الشعور بالثبات والتفاؤل وأن يكونوا مستعدين للقيام بالمبادرة متى دعت الحاجة للدفاع عن حريتنا وعن أنفسنا»(٣٧).

ولقد أثارت عملية الغزو الأمريكى للعراق ومحاولات الولايات المتحدة قبله لبناء ائتلاف يساعدها على تحقيق هدفها جدلاً وخلافًا واسع النطاق على المستوى الأوروبى ـ الأوروبى، والأوروبى ـ الأمريكى على نحو أثار التساؤل حول طبيعة النظام العالمى والعلاقات الدولية فى عصر ما بعد انتهاء الحرب الباردة وإمكانات التحول إلى نظام متعدد الأقطاب. ولكن فى النهاية فإن ما كشفت عنه الأحداث والتطورات من اتجاه منفرد للولايات المتحدة لغزو العراق، إنما أكد الانفرادية الأمريكية فى السيطرة على العالم وتوجيه مساراته وفقًا لما تمليه عليها مصالحها مستخدمة فى ذلك كل وسائل التأثير والضغط وكل ما تملك من قوة عسكرية ـ من أجل بسط هيمنتها الكاملة على النظام الدولى وتأكيد هذه الهيمنة فى مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر(٣٨).

ولكن ـ ووفقًا لمقولة إن الرياح قد تأتى بما لا تشتهى السفن ـ فإن ما ترتب على الغزو الأمريكى للعراق من آثار لم تكن محسوبة، والمستنقع الذى وجدت الولايات المتحدة نفسها غارقة فيه، جعلها لا تستطيع أن تمضى بالقوة وبالانفرادية ذاتها نحو إنجاز خطوات أخرى فى مجال نزع أسلحة دولتى محور الشر الباقيتين، خاصة إيران التى مثلت الهدف التالى بعد العراق وهو ما جعلها تعاود التشاور والتعاون مرة أخرى مع حلفائها الغربيين وكذلك روسيا والصين، الأمر الذى يطرح من جديد التساؤل حول طبيعة النظام العالمى وشكله المستقبلى.

وعلى الجانب الآخر، فإن موقف الدول العربية تجاه الغزو الأمريكى للعراق، قد كشف المأزق الإستراتيجى الذى تعانيه الدول العربية ومدى الضعف العربى وضعف الثقة المتبادلة وأواصر التعاون والتضامن، الأمر الذى أدى بها إلى تبنى أحد خيارين: إما التعاون أو الصمت. ولا يمكن فى هذا الإطار إغفال الدور الإسرائيلى، حيث واصلت إسرائيل تحريضها للولايات المتحدة من أجل القيام بعمل عسكرى ضد العراق ونجحت

إلى حد كبير فى استغلال حالة القلق العميق لدى المجتمع الأمريكى لإقناع الإدارة الأمريكية بأن تحقيق أهداف حربها ضد الإرهاب لا يمكن إلا بضرب الدول المناوئة للسياسة الأمريكية خاصة فى الشرق الأوسط، وفى مقدمتها العراق بهدف القضاء على بنيتها الأساسية وقدراتها العسكرية. وفى الوقت نفسه الإطاحة بنظام صدام حسين مما يخلصها من العراق كقوة عربية كبيرة معادية تمثل تهديداً سياسيًا لها[٣٩].

ولا يمكن فصل الغزو الأمريكى للعراق عن المشروع الذى طرحته الولايات المتحدة لشرق أوسط جديد، ذلك المشروع الذى لاقى معارضة عربية وإسلامية قوية، خاصة من جانب مصر وسوريا وإيران التى اعتبرت أنه يمكن أن يكون هناك شرق أوسط جديد ولكن بدون إسرائيل والولايات المتحدة، مما أثار ويثير عليها الكثير من الهجوم الدعائى الغربى الشرس فماذا سيؤول إليه أمر الملف النووى الإيرانى فى ضوء موازين القوة الإقليمية والعالمية ووضع الولايات المتحدة المتأزم فى العراق؟

وما موقف مصر كقوة عربية وإقليمية تملك مقومات علمية وتكنولوجية تواجه بقوة إسرائيلية نووية مؤكدة وقوة نووية إيرانية محتملة؟

فى ضوء ما تقدم من تحليل للسياسات الأمريكية التى انتقلت من الاستخدام الفعلى للقنبلة النووية إلى تكريس جهود فردية وجماعية لمنع الانتشار الأفقى، وفى ضوء ما تقدم أيضًا من تحليل لطبيعة نظام منع الانتشار والانتقادات الموجهة له، والتى سمحت لدول بامتلاك السلاح النووى وهى غير منضمة لمعاهدة الانتشار (إسرائيل)، فى حين تقف بكل حزم وشدة فى مواجهة دول أخرى ملتزمة بالتوقيع والتصديق على المعاهدة لمنعها من تطوير برنامج نووى سلمى استنادًا المقولة إمكانية التحول إلى الاستخدام العسكرى، فإن هذه الدراسة تهتم بتناول وضع الانتشار النووى فى منطقة الشرق الأوسط وخريطة القوى النووية فى تلك المنطقة بما تثيره من قضايا مختلفة تتعلق بالعلاقات والتفاعلات الدولية بين من يملكون ومن لا يملكون التكنولوجيا النووية والأسلحة النووية، وبما تثيره أيضًا من انعكاسات على صورة توازنات القوى الإقليمية والدولية فى تطورها على مدى نحو خمسة عقود، وبما أيضًا تسهم به من رسم لخريطة ومستقبل المنطقة على مدى عقود قادمة.

فى هذا الإطار فإن الدراسة سوف تتناول بالتحليل الموقف النووى وتطوراته من البداية وحتى الآن فى كل من إسرائيل، والعراق وإيران ومصر، وهذا التحليل وإن كان سيتم على أساس مرحلى زمنى غالبًا ليبين تطور الموقف النووى لدى كل دولة، فإن ذلك لا يعنى اقتصار التحليل على مجرد الوصف أو الرصد التاريخى، لكنه سيتعدى ذلك إلى التفسير والنقد وطرح التساؤلات حول المستقبل.

واختيار هذه الدول ربما لأنها هى الأهم فى المنطقة فيما يتعلق بملفاتها النووية، ولكن ذلك دون إغفال الإقرار بوجود بعض الأنشطة المحدودة وربما غير المؤثرة[٤٠] لدول أخرى عربية مثل الجزائر وسوريا والسعودية، أما ليبيا، فقد كشفت مؤخرًا عن برنامجها النووى طواعية بعد الغزو الأمريكى للعراق، وربما تأثرا به وبالرسالة التى أرسلها الرئيس بوش بأنه ينبغى على الدول الأخرى أن تتخذ من العراق عبرة، ومن ثم فقد أعلنت تخليها اختياريًا عنه.

ولنبدأ الدراسة بتأكيد حقيقة مهمة وهى أنه طالما استمرت إسرائيل تحتفظ بقوتها النووية غير عابئة بأى معاهدات أو التزامات دولية، فإن ذلك سيدفع حتمًا دولاً عديدة بالمنطقة لتطوير برامج نووية سلمية وإن أمكن عسكرية سعيًا ليس فقط للدفاع عن الذات ولكن لتحقيق التوازن المفقود فى المنطقة وهو السبيل الوحيد لضمان سلام حقيقى ودائم.

ومهما قيل من أن إسرائيل دولة ديمقراطية وهذا يمثل ضمانًا لعدم استخدامها للسلاح النووى، فهذا وهم يسقط أمام حقيقة استخدام الولايات المتحدة الديمقراطية للقنبلة الذرية ضد اليابان لتحقيق مصالح وأهداف عليا من وجهة النظر الأمريكية ولم تمنعها ديمقراطيتها من ارتكاب هذه الجريمة.

الهوامش

١ ـ مراد إبراهيم الدسوقى، بين السلاح النووى الإسرائيلى ومعاهدة عدم الانتشار النووى، السياسة الدولية عدد ١٢٠، إبريل ١٩٩٥م، ص٥٦ .

٢ ـ فوزى حماد، منع الانتشار النووى الجذور والمعاهدة، السياسة الدولية عدد ١٢٠، إبريل ١٩٩٥م، ص٤٨ ـ ٤٩ .

٣ ـ Atomic bombings of Hiroshima and Nagasaki - Wikipedia, the free encyclopedia http://en.Wikipedia.org/wiki/Atomic - bombings of Hiroshima and Nagasaki. p. l.

٤ ـ محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية فى القرنين التاسع عشر والعشرين، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم والسياسة، قسم العلوم السياسية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ص ٤٥٧ ـ ٤٥٩ .

٥ ـ المرجع السابق، ص٤٦٢ ـ ٤٦٤ .

٦ ـ http://en.wikipedia.org/wiki/Atomic - bombings - of - Hiroshima - and - Nagasaki # endnote - history 1990 about.com 316.

٧ ـ Atomic bombings of Hiroshima and Nagasaki, op.cit, p. 6.

٨ ـ Ibid p.7.

٩ ـ http://en.wikipedia.org (wiki/Atomic - bombings - of - Hiroshima and Nagasaki # endnote - www.gole.edu.326).

١٠ ـ Atomic bombings of Hiroshima and Nagasaki, op.cit, p. 8.

١١ ـ http://www.centurychina.com/wihist/germ war.htm # germus.

١٢ ـ Atomic bombings of Hiroshima and Nagasaki, op.cit, p. 8.

١٣ ـ http://en.wikipedia.org/wiki/Atomic - bombings - of - Hiroshima - and - Nagasaki # endnote - refbot.327.

١٤ ـ http://en.wikipedia.org/wiki/Atomic - bombings - of - Hiroshima - and - Nagasaki # endnote _ Eisenhower) pp. 312 - 313.

١٥ ـ Atomic bombings of Hiroshima and Nagasaki, op.cit, p. 9.

١٦ ـ http://en.wikipedia/wiki/Atomic_bombings - of - Hiroshima - and Nagasaki # endnote - SBS).

١٧ ـ Atomic bombing of Hiroshima and Nagasaki op.cit, pp. 9 - 10.

١٨ ـ Hiroshima and Nagasaki _ the worst Terror Attack in history Last updated 23/8/2005. http://www.p5 - 6 Tamilnation.org/humanrights/Hiroshima.htm.

١٩ ـ Ibid, p. 6.

٢٠ ـ ممدوح حامد عطية، صلاح الدين سليم، الأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية فى عالمنا المعاصر (الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٢م)، ص١٢٣ - ١٢٦ .

٢١ ـ فوزى حماد، منع الانتشار النووى: الجذور والمعاهدة، السياسة الدولية، عدد ١٢٠ (إبريل ١٩٩٥م)، ص ص٥١ - ٥٢ .

٢٢ ـ ممدوح حامد عطية، صلاح الدين سليم، مرجع سابق ص١٢٧ - ١٢٩ .

٢٣ ـ ممدوح عطية، عبدالفتاح بدوى، السلام الشامل أو الدمار الشامل، نزع أسلحة الدمار الشامل، (القاهرة: الصلاح للدراسات الإستراتيجية والإنتاج الإعلامى أكتوبر ١٩٩٤م، ص٨٠ ـ ممدوح عطية، صلاح الدين سليم، مرجع سابق، ص١٣٢ .

٢٤ ـ فوزى حماد، مرجع سابق، ص٥٢ .

٢٥ ـ محمود كارم، أضواء على الموقف المصرى من معاهدة حظر الانتشار للأسلحة النووية، السياسة الدولية عدد ١٢٠ (إبريل ١٩٩٥م)، ص٧٦ .

٢٦ ـ فوزى حماد، المرجع السابق، ص٥٣ - ٥٥ .

ـ نص معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ترجمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، السياسة الدولية، عدد ١٢٠ (إبريل ١٩٩٥م)، ص٩٣ - ٩٥ .

٢٧ ـ نادية محمود مصطفى، تطور سياسى، منع الانتشار النووى فى العالم الثالث، السياسة الدولية، (١٩٨٦م)، ص١٧ - ٢١ .

٢٨ ـ المرجع السابق، ص٢٢ - ٢٧ .

٢٩ ـ المرجع السابق، ص ٢٨ - ٣٠ .

٣٠ ـ نادية مصطفى، خبرة عملية تدمير القدرات العراقية فى مجال أسلحة الدمار الشامل، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ١٩٩٣م)، ص٢ .

٣١ ـ المرجع السابق، ص٣ .

٣٢ ـ زينب عبد العظيم محمد، الإستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الإرهاب، أمتى فى العالم: حولية قضايا العالم الإسلامى (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٣م)، ص٨١٦ .

٣٣ـ نص خطاب بوش عن حالة الاتحاد الأمريكى، ١٩/ ١/ ٢٠٠٢ م.

٣٤ـ زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص٨١٦ .

٣٥ـ نص خطاب بوش عن حالة الاتحاد الأمريكى، ١٩/ ١/ ٢٠٠٢م، مرجع سابق.

٣٦ـ زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص٨١٧ .

٣٧ـ خطاب بوش فى الأكاديمية العسكرية فى ويست بوينت ١/ ٦/ ٢٠٠٢ م.

http://usinfostate.gov/arabic/mena/0726/weamade.htm.

٣٨ـ لمزيد من التفاصيل، انظر زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص٨٦٥ - ٨٧٩ .

٣٩ـ المرجع السابق، ص٨٧٥ .

٤٠ـ انظر لبعض التفاصيل حول برامج هذه الدول: محمد نبيل قوادحه.

الأسلحة النووية وأولويات الأمن القومى فى ضوء إمكانات بناء قوة نووية عربية، إبراهيم محمد العنانى وآخرون (محررون) الخيار النووى فى الشرق الأوسط (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١م)، ص ص٣٦٠ - ٣٦١ .

الفصل الثانى

البرنامج النووى الإسرائيلى

هل من مجال لاستمرار سياسة الغموض؟

مقدمة:

بدأت إسرائيل برنامجها النووى منذ ولادة تلك الدولة عام ١٩٤٨م فى عهد أول رئيس وزراء ديفيد بن جوريون، وقد كان رئيس الوزراء الإسرائيلى مقتنعًا أشد الاقتناع بضرورة سعى إسرائيل إلى امتلاك سلاح نووى كخيار إستراتيجى[١].

وتتبع إسرائيل سياسة غامضة بخصوص تسلحها النووى بما يحقق هدف «الردع بالشك» فى حين يرى البعض أن هذا التوجه الإسرائيلى الغامض إنما تدفعه عدة دوافع من بينها رغبة إسرائيل فى إثناء العرب عن محاولة امتلاك أسلحة نووية أو تأخير هذه المحاولات على الأقل، وكذلك إثناء دول نووية عن مد العرب بأسلحة أو مساعدات نووية هامة عندما يصبح من المعروف امتلاك إسرائيل لأسلحة نووية وهو أمر تحاول إسرائيل ألا يتم[٢].

وقد عبر «دان سفير» فى دراسته المعنونة بـ «سلاح نووى كشرط للبقاء» عن الموقف الإسرائيلى التقليدى فى هذا الشأن، حيث ذكر «يعتبر وضع إسرائيل النووى أمرًا مجهولاً ومن الأفضل أن يبقى كذلك، فالضرر الذى سيحدث بسبب الإعلان رسميًا عن وجود أو عدم وجود خيار نووى إسرائيلى سيزيد عشرات المرات على المزايا الثانوية التى يمكن أن يحققها مثل هذا الإعلان»[٣].

وهو فى رأيه هذا إنما كان يرد على الدعاوى التى تبناها بعض المسئولين والخبراء الإستراتيجيين الإسرائيليين والتى طرحوا خلالها الموقف القاضى بضرورة إعلان إسرائيل عن امتلاكها لسلاح نووى مقابل انسحابها من الأراضى المحتلة إلى حدود سنة ١٩٦٧م أى بالتخلى عن إستراتيجية الردع بالشك وتبنى الإستراتيجية الردعية الكلاسيكية والتى تقوم على إعلان امتلاك السلاح النووى وإعلام الطرف الآخر بجسامة الضرر الذى يمكن أن يصيبهم فى حالة تجاوز خط أحمر معروف وهو ما يكفل

ضمانًا مطلقًا لأمن إسرائيل فى حدودها، ومن بين هؤلاء الذين تبنوا هذا الرأى شاى فيلدمان فى كتابيه «إستراتيجية نووية إسرائيلية» و«الخيار النووى الإسرائيلى»[٤].

ولكن حتى الآن لم تنضم إسرائيل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ولا توجد أية منشآت إسرائيلية باستثناء مفاعل «ناحال سوريك» خاضعة للضمانات الدولية الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة النووية، وحيث إن إسرائيل ليست طرفًا فى أية اتفاقية تلزمها بإخطار الوكالة الدولية للطاقة النووية بمثل تلك المنشآت النووية فإنه ليست هناك أية معلومات رسمية تتعلق بالجزء الأعظم من البرنامج النووى الإسرائيلى، وبالتالى فليس هناك ما يؤكد رسميًا إلى أى مدى تستخدم إسرائيل منشآتها النووية غير الخاضعة للضمانات فى إنتاج وقود نووى للأغراض العسكرية[٥]، ومن ثم يمكن القول إن هناك ثلاث مراحل فيما يتعلق بتطور الخيار النووى الإسرائيلى:

١ ـ مرحلة الخيار النووى: وتعنى أن سلاحًا نوويًا عمليًا لم ينتج بعد، على الرغم من توفر القدرة على إنتاجه فى فترة زمنية قصيرة.

٢ ـ القنبلة فى القبو: وتعنى أن سلاحًا نوويًا ثم إنتاجه فعليًا فى حين أنه لا يزال أمر هذا الإنتاج سرًا.

٣ ـ الإعلان عن السلاح النووى: ـ ويعنى أن موضوع إنتاج السلاح النووى قد أعلن على الملأ، وأصبح جزءًا من أدوات الردع المعروفة بل سلاحًا لا يخفى وجوده على أحد فى الشرق الأوسط والعالم.

ومن المؤكد أن إسرائيل قد تجاوزت المرحلة الأولى وأنها الآن فى المرحلة الثانية رغم تأرجح آراء المسئولين الإسرائيليين بين الإعلان وعدم الإعلان[٦].

وفيما يلى تتناول الدراسة بالتحليل عددًا من النقاط التى تحاول من خلالها الإجابة على التساؤلات التى تم طرحها فى مقدمة الدراسة بشأن البرنامج النووى الإسرائيلى.

أولاً ـ التطورات الأساسية التى مر بها البرنامج النووى الإسرائيلى:

بدأت إسرائيل برنامجها النووى مع قيام الدولة فى ١٩٤٨م، عندما أرسلت خبراءها إلى صحراء النقب للبحث عن خامات اليورانيوم، وقامت الجامعات بإرسال طلابها

إلى أوروبا وأمريكا لدراسة العلوم النووية، وقرر رئيس الوزراء الإسرائيلى بن جوريون التحرك نحو الخيار النووى، فأنشأ لجنة أو (وكالة) الطاقة الذرية الإسرائيلية من داخل المؤسسة العسكرية وجعلها تحت إشراف وزارة الدفاع وأعلن عنها فى ١٩٥٢م[٧].

وفى عام ١٩٤٩م بدأت أنشطة البحوث والتطوير بمعهد وايزمان وتمكنت إسرائيل فى أواخر الستينيات من ابتكار طريقة جديدة لاستخلاص اليورانيوم من خامات الفوسفات، كما أقامت وحدة إنتاج الماء الثقيل لتشغيل المفاعلات التى تعمل باليورانيوم الطبيعى غير المخصب.

وأصبح المركز النامى فى راحبوب معهدًا للعلوم الذرية الإسرائيلية[٨].

ومع بداية الخمسينيات انفتح باب التعاون النووى الفرنسى ـ الإسرائيلى وتوالت الاتفاقات والوفود المشتركة والعمليات الكثيفة لنقل الخبرة من فرنسا لإسرائيل وبالعكس[٩].

وعلى عكس ما هو متوقع كانت فرنسا وليست الولايات المتحدة هى الدولة التى لعبت الدور الرئيسى فى دعم وتأسيس البدايات الأولى للمجهود النووى الإسرائيلى ويعود ذلك لعده اعتبارات:

١ ـ كان عدد كبير من علماء الذرة الفرنسيين بعد الحرب العالمية الثانية يهودًا، كما كان عدد كبير من أفراد المقاومة الفرنسية ـ التى حاربت الاحتلال النازى لفرنسا ـ أصحاب علاقات قوية مع إسرائيل، وهذا أن العاملين كان لهما أثرهما فى توجه حكومة الحزب الاشتراكى بقياده «ليون بلوم» ثم «چى مولين» باتجاه تدعيم العلاقات الفرنسية الإسرائيلية بصفة عامة والعلاقات فى المجال العسكرى والأبحاث النووية بصفة خاصة.

٢ ـ محاولة فرنسا معاقبة مصر على الدور الذى لعبته فى دعم نشاط ثورة الشعب الجزائرى، ولإرهاب مصر وإجبارها على التراجع عن هذا الموقف.

٣ ـ مقايضة بعض الاكتشافات الإسرائيلية المهمة فى التكنولوچيا النووية بتكنولوچيا الكمبيوتر الأمريكية التى أتيحت آنذاك لإسرائيل ومنعتها الولايات المتحدة عن فرنسا خشية استخدامها فى تطوير الجهود النووية الفرنسية.

٤ ـ اعتبرت فرنسا أن توثيق التعاون النووى مع إسرائيل يسمح لها بالعودة مرة آخرى وأن يكون من باب جانبى إلى المشرق الذى جردها شريكاها فى الأطلنطى من نفوذها التقليدى فيه، هذا وقد واكبت الخطوات التدريجية لابتعاد فرنسا عن حلف الأطلنطى خطوات حثيثة للتقارب مع إسرائيل، خاصة بعد رفض چون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية آنذاك طلب الچنرال ديجول رفع مستوى العلاقات النووية ـ الأمريكية ـ الفرنسية إلى مستوى نظيرتها الأمريكية ـ البريطانية، فارتأت الإدارة الفرنسية ضرورة اتباع توجهات خارجية مستقلة عن النفوذ الأمريكى.

وفى ١٧ سبتمبر ١٩٥٦م تم توقيع الاتفاق الذى طالما ارتجته إسرائيل والذى تلتزم بموجبه فرنسا بإنشاء مفاعل نووى لإسرائيل فى ديمونة فى صحراء النقب[١٠].

وكانت إسرائيل قد ادعت أولاً أنه مصنع للنسيج ثم عادت واعترفت بماهيته مع الادعاء بأنه مفاعل لاستخدام الطاقة النووية فى المجالات السلمية وقد فضحت استقالة د. دوستر وفسكى عالم الذرة الإسرائيلى البارز من هيئة الطاقة النووية الإسرائيلية عام ١٩٥٧م النوايا الفعلية لتصنيع القنبلة النووية فى مفاعل ديمونة، وكان هذا العالم قد تمكن من تطوير عملية لإنتاج الماء الثقيل عام ١٩٥٣م والذى يستخدم لإنتاج الطاقة النووية بطريقة أرخص، كما كان تجرى فى الوقت نفسه تجارب لاستخلاص اليورانيوم من الفوسفات الخام الموجود بوفرة فى صحراء النقب[١١].

إلا أن هذا التعاون الفرنسى الإسرائيلى لم يكن بديلاً فى الوقت ذاته عن التعاون الإسرائيلى الأمريكى، فالولايات المتحدة بإداراتها المختلفة والمتتالية وصلت فى تعاملها تجاه القضية النووية الإسرائيلية إلى مستوى التواطؤ بالصمت وغض النظر والدعم والمساندة والتواطؤ بالتعاون المادى المباشر فى حقل التكنولوچيا النووية وعلى عدة مستويات، فالولايات المتحدة هى الدولة الأساسية الثانية التى ساندت المجهود النووى الإسرائيلى ويسرت له سبل التطور والتفوق، فلم يقتصر تورط الحكومة الأمريكية وتقديمها المساعدات المالية والتقنية على المفاعل النووى الصغير فى «ناحال سوريك» ضمن مشروع الذرة من أجل السلام عام ١٩٥٥م فحسب، بل إنها شاركت بشكل مباشر فى الأبحاث النووية التى كان يجريها معهد وايزمان، وأسهمت بشكل أساسى فى تمويل مشاريع المعهد ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل امتد ليشمل تدريب

خبراء إسرائيليين فى المنشآت النووية الأمريكية وإمداد إسرائيل بالمواد الأولية النووية والخبرات التكنولوجية الخاصة بعمليات إدارة المفاعلات النووية. وتتناول بعض الكتابات عمليات تهريب الاحتياجات النووية الإسرائيلية بصوره غير شرعية، ومن ضمنها مئات الأرطال من اليورانيوم المشبع الصالح لإنتاج الأسلحة، والذى كانت تقوم به شركات أمريكية مثل الشركة التعاونية للمواد والتجهيزات النووية والتى كان مقرها أبوللو فى بنسلفانيا. وعلى الرغم من تواصل الدلائل والقرائن وتقارير الأمن والخارجية والمخابرات التى تؤكد أن إسرائيل أنتجت أو كانت فى طريقها لإنتاج القنبلة النووية، إلا أن الولايات المتحدة آثرت اتباع سياسة النعامة والتى كان من شأنها إتاحة الفرصة كاملة لإسرائيل لبناء ترسانتها النووية[١٢].

ولم يقتصر التواطؤ الغربى على تعاون فرنسا والولايات المتحدة فحسب، بل قامت كل من النرويج وبريطانيا وألمانيا بدور فعّال فى مجال مساعدة إسرائيل فى المجال النووى من خلال إمدادها بالماء الثقيل ومادة اليورانيوم ومساعدتها فى فصل البلوتونيوم إلى جانب إمدادها بالتكنولوجيا اللازمة لصناعة القنبلة النووية[١٣].

ويشير كثير من التقارير المتوافرة إلى أن إسرائيل قد أتمت صناعة القنابل النووية فى النصف الثانى من الستينيات، فعلى سبيل المثال أشار أحد تقارير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية المقدم إلى لجنة تنظيم الطاقة الإسرائيلية إلى أن إسرائيل تمكنت بطريقة ما من فصل البلوتونيوم فى مفاعل ديمونة فى نهاية ١٩٦٦م وبداية ١٩٦٧م وصنعت من قنبلتين إلى ثلاث قنابل ذرية بقوة ١٩ طنًا، ويحتمل أنها أصبحت من خمس إلى ست قنابل عام ٦٩ ـ ١٩٧٠م[١٤].

كذلك واستنادًا إلى تقارير نشرتها مجلة التايمز تحت عنوان «كيف حصلت إسرائيل على القنبلة» فإن إسرائيل أصبح لديها ٣ قنابل ذرية فى عام ١٩٧٣م عندما بدأ الهجوم المصرى السورى وكان بإمكانها إلقاؤها بواسطة طائرات الفانتوم، حيث إن جولدا مائير أعطت الإذن لوزير الدفاع موشى ديان آنذاك بتجهيزها بعد أن تراجع الجيش الإسرائيلى، وتمكن المصريون من صد الهجمات الأولى المضادة بعد عبور قناة السويس، كما تمكن السوريون من دحر القوات الإسرائيلية فى الهجوم الشامل فى هضبة الجولان إلا أنه تم التراجع عن هذا القرار بعد تغير موازين الحرب[١٥] والواقع فإن

حساب عدد الرءوس النووية التى تمتلكها إسرائيل حتى ذلك الحين قد تم بناؤه اعتماداً على معلومات غير مؤكدة وبطريقة تقديرية على أساس قدرة المفاعل وكمية البلوتونيوم التى ينتجها سنويًا والتى كانت[١٦] قائمة على أساس أن قدرة مفاعل ديمونة هى ٢٤ ميجاوات، إلا أن التقارير التالية والصادرة عام ١٩٨٠م أكدت زيادة طاقة الإنتاج القصوى فى مفاعل ديمونة إلى حوالى ٧٠ ميجاوات، ثم كان التحول الكبير فى التقديرات سواء من حيث حجمها أو مصداقيتها مع الاعترافات التى أدلى بها التقنى الإسرائيلى موردخاى فانونو الذى عمل لمدة عشر سنوات فى مركز الأبحاث النووية فى ديمونة، وكان قد هرب من إسرائيل ثم اختطفته المخابرات الإسرائيلية فى إيطاليا عام ١٩٨٦م ليقضى مدة حكم ١٨ عامًا بتهمة إفشائه أسرارًا عسكرية، حيث أكد فانونو أن إسرائيل قد أنتجت حوالى مائة قنبلة نووية وأن مفاعل ديمونة، ينتج أربعين كيلو جرامًا من البلوتونيوم سنويًا، ويذكر خبراء الطاقة النووية أن ٨ كيلوجرامات من البلوتونيوم تكفى لصناعة قنبلة نووية واحدة، وبالتالى استنادًا إلى تلك المعلومات التى أدلى بها فانونو فإن هذا يعنى أن إسرائيل تصنع سنويًا نحو خمس قنابل نووية، كما تؤكد تلك المعلومات أيضًا أن طاقة مفاعل ديمونة تصل إلى ١٥٠ ميجاوات، وهو الأمر الذى يعنى أن إسرائيل خلال السنوات العشر الأخيرة فقط قد تمكنت من إنتاج وامتلاك ما بين ١٠٠ - ٢٠٠ قنبلة نووية وهو ما يعنى وجود ترسانة كبرى وليس مجرد أسلحة[١٧].

لقد كان تقرير فانونو إذن الذى نشرته صحيفة صنداى تايمز البريطانية فى ٥ أكتوبر ١٩٨٦م يمثل بكل المقاييس انقلابًا حقيقيًا فى التقديرات السائدة بشأن قدرات إسرائيل النووية التى كانت تعتمد حتى ذلك الحين على افتراضات نظرية أكثر مما تعتمد على معلومات حقيقية. فقد أكد هذا التقرير للمرة الأولى وبشكل نهائى أن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية وهى المسألة التى كانت محل تحليل، خاصة مع عدم إجراء إسرائيل تجارب نووية معلنة[١٨].

وقد ذكرت صحيفة صنداى تايمز أن هذه الشهادة لفانونو لا تكشف أن إسرائيل تمتلك القنابل النووية فحسب ولكن تبين أنها أصبحت دولة نووية كبرى، وأضافت أن شهادة فانونو والصور التى وفرها وتفحصها الخبراء النوويون تؤكد أن إسرائيل أصبحت تمثل سادس قوة نووية فى العالم بعد الدول الخمس: الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا[١٩].

وفى ١٥/ ١١/ ١٩٩٤م نشرت مجلة جينزانتلجنس ريفيو المتخصصة فى المسائل الصناعية والتى تصدر فى لندن أن إسرائيل لديها سبع منشآت نووية وتمتلك ٢٠٠ سلاح نووى، وأوردت المجلة مجموعة من المعلومات التى لم تنشر من قبل تظهر حجم المنشآت النووية الإسرائيلية واستندت فى معلوماتها إلى صور التقطتها الأقمار الصناعية التجارية الفرنسية والروسية لتحليل سبعة مواقع نووية وحددت أماكنها وطبيعتها كالتالى:

١ ـ الموقع الأول والأكثر شهرة والذى كشف عن وجوده عام ١٩٨٦م الإسرائيلى فانونو، ويقع فى ديمونة بصحراء النقب (جنوب) ويحتوى على مفاعل نووى ومصنع لإعادة معالجة البلوتونيوم ولا تتيح الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية معرفة المزيد عن هذه المنشآت نفسها والمحجوبة تمامًا عن الأنظار الخارجية بستار كثيف من الأشجار.

٢ ـ موقع سوريك (وسط غرب) ويطلق عليه اسم (لوس الآموس) الإسرائيلى ويضم منشآت للأبحاث النووية ومفاعلاً للأبحاث أمريكى الصنع.

٣ ـ موقع (باليكيم) للتجارب الذى يبتعد بضعة كيلو مترات شمالاً عن سوريك وهو مخصص لإجراء تجارب على الصواريخ النووية مثل «أريحا».

٤ ـ موقع (يوديفات) الذى يبعد ثلاثين كيلو مترًا شرق حيفا ويستخدم هذا الموقع فى تجميع وتفكيك الأسلحة النووية الإسرائيلية.

٥ ـ (عيلبون) الذى يبعد عشرين كيلو مترًا إلى الشرق من (يوديفات) وفيه يخزن الأسلحة النووية التكتيكية.

٦ ـ (بير يعقوب) على مقربة من مدينة الرملة وعلى بعد ٣٥ كيلو مترًا شمال غرب القدس ويتم فيه تصنيع صواريخ «أريحا ـ ٢» النووية وأوضحت المجله أن الموقع يضم منشآت مهمة تحت الأرض.

٧ ـ (كفار زكريا) وتعتبر «جينز» هذا الموقع الذى تفوق مساحته عشرين كيلو مترًا مربعًا قلب نظام «الردع النووى الإسرائيلى» وتظهر الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية أنه مستمر فى التوسع ويتألف من خمسين تحصينًا تحت الأرض يضم كل منها قاعدة لإطلاق صواريخ «أريحا ـ ٢»، وأقيم هذا الموقع شديد الأهمية فى وسط الدولة العبرية[٢٠].

وإضافة إلى هذه القدرة النووية والأسلحة النووية فإن إسرائيل تمتلك نظم إيصال السلاح النووى، فهى تمتلك حاليًا عدد هامًا من الطائرات القادرة على حمل رءوس نووية. ففى عام ١٩٦٦م حصلت من الولايات المتحدة على ٤٨ قاذفة قنابل سكايهوك أى ـ ٤ والتى يبلغ مداها ٣٠٠٠ ميل وتبلغ حمولتها ٨٠٠ رطل. وفى عام ١٩٦٨م حصلت أيضا على مقاتلة قاذفة من طراز فانتوم «2 إف ـ 44» مزودة بمرجع ارتفاع عمودى وجهاز حاسبة إلكترونى للقذف يعرف باسم (آى چى بى ـ 7) مصمم للاستعمال فى مهام الضربات النووية، وهناك عدد آخر من الطائرات الحديثة والقادرة على حمل رءوس نووية استلمتها إسرائيل فى الثمانينيات مثل (كفيرس ـ 2) (إف 15 إيغل) و (إن ـ 16 فالكون) ويتراوح مدى الطائرات الإسرائيلية بين 750 ـ 2000 كيلو متر، ويوجد لدى إسرائيل مجموعة من صواريخ لانسى قصيرة المدى. وذكرت تقارير عديدة أن إسرائيل قد أنتجت صاروخى أريحا قصير المدى ـ وأريحا ـ 2 متوسط المدى القادرين على حمل رءوس نووية ويبلغ مدى صاروخ لانسى 120 كيلو مترا وصاروخ أريحا ٤٨٠ كيلومترا، وصاروخ أريحا ـ ٢ حوالى ١٤٥٠ كيلومترا[٢١].

وإضافة إلى هذه المعلومات الواردة من مصادر مختلفة فإن من بين ما أكدته تقارير عدة ومنها تقرير فانونو أن إسرائيل لا تمتلك فقط ترسانة نووية تتضمن أسلحة ذرية من عيار ٢٠ كيلو طنا وإنما أسلحة تكتيكية أصغر، حيث ذكر أنها قامت بتصنيع مدافع نووية وألغام نووية من عيارات غير معتادة. وأفادت تقارير أخرى توالت منذ الثمانينيات بقيام إسرائيل بنشر عناصر من قواتها النووية فعليًا على مسرح العمليات فى النقب والجولان، وبالتالى فإن إسرائيل أصبحت تتصرف كدولة نووية معلنة لديها قوات على مسرح العمليات جاهزة للاستخدام[٢٢].

فى الواقع فإن هذا النوع من التسلح النووى التكتيكى الإسرائيلى يقودنا إلى الحديث عن التعاون الأمريكى مع إسرائيل من خلال اتفاقيات التعاون الإستراتيجى بين الدولتين، وخاصة بالنسبة لاشتراك إسرائيل فى أبحاث مبادرة الدفاع الإستراتيجى الأمريكية المعروفة بحرب النجوم، مما أتاح لإسرائيل تحقيق طفرة ليس فقط فى نظم التسليح التقليدية ولكن النووية والفضائية، وكان من أبرز نتائج هذه الطفرة إلى جانب زيادة دقة الصواريخ أرض ـ أرض عامة وتطوير صواريخ مضادة للصواريخ وبدء استخدام الأقمار الصناعية، الاتجاه نحو الأسلحة النووية التكتيكية ووسائل إيصالها.

ومن ثم بدأ الحديث منذ الثمانينيات يدور حول مستوى آخر من التسلح النووى الإسرائيلى وهو التسلح التكتيكى، وهنا لعبت تكنولوچيات أبحاث مبادرة الدفاع الإستراتيچى دورًا هامًا فى تطوير هذا النوع من التسليح الذى يتطلب لتحقيق أهدافه منظومات معينة من الأسلحة (رءوس نووية صغيرة أو طلقات مدافع) وسبل الإيصال اللازمة (صواريخ ذات مدى كبير ودقة عالية) ووسائل الاستشعار عن بعد.

ولا شك أن إتقان صنع القنابل والرءوس المصغرة ذات التقنية العالية سيفسح المجال أمام استخدام مجموعة مطورة من الأسلحة كوسائل إيصال مثل الصواريخ المضادة للسفن والصواريخ جو أرض ومدافع الميدان وهى سبل إما متوسطة المدى يمكن أن تعمل داخل مسارح العمليات المختلفة أو سبل تكتيكية مخصصة للاستخدام الميدانى والقصف الاختراقى على مسافات قصيرة ومتوسطة وفى مختلف هذه الحالات فإن فعالية الاستخدام تتوقف على القدرة على الوصول إلى الهدف والقدرة على التعامل مع الوسائل المضادة (بالتضليل والتشويش أو المواجهة والتصدى)، وهكذا فإن القدرة على التحكم فى حجم ووزن القدرة التدميرية للأسلحة النووية يرتبط إلى حد كبير بتطوير وسائل الإيصال المناسبة التى يمكن أن تستخدمها إسرائيل فى عمليات القصف التكتيكى العملياتى ضد التجمعات العسكرية العربية والخطوط الدفاعية والتحصينات الحدودية وقواعد الصواريخ العربية أرض ـ أرض. وإذا ما تم التوصل إلى هذا الوضع الذى تسهم أبحاث المبادرة الوصول إليه فإن إسرائيل ستكون قادرة على استخدام أسلحتها النووية ضمن نظام قتالى متكامل يتراوح فى شموله بين المهام الميدانية المباشرة وعمليات القصف التكتيكى العادى وتدمير الأهداف الحيوية المختارة وصولاً بالطبع إلى مستوى الردع الإستراتيچى الشامل، والخلاصة إذن أن الاستخدامات التكتيكية لا تسقط العامل النووى من الحسابات الإسرائيلية ولكن تجعله أكثر دقة استنادًا إلى استخدام تكنولوچيات حديثة تظهر آثارها فى مجال الإيصال ودقة الإصابة وحجم ووزن الرءوس النووية[٢٣].

وهكذا فإن الاشتراك الإسرائيلى فى أبحاث المبادرة يساعد على تطوير طبيعة القدرة النووية الإسرائيلية بما يحقق لها تدعيم وزيادة قدرتها على فرض المكانة والسمعة والإجبار، وهى الأمور التى استندت إليها الإستراتيجية النووية الإسرائيلية فى الواقع،

وخاصة فى ضوء تضاؤل القدرة العربية (إن لم يكن تلاشيها) على توجيه ضربة أولى فعالة ولو تقليدية تدمر قدرة الرد لدى إسرائيل.

وتشير بعض الدراسات إلى أن التحول نحو هذا النوع من الأسلحة النووية التكتيكية قد اقترن بدخول الإستراتيجية النووية الإسرائيلية مرحلتها الثالثة وهى مرحلة الإستراتيجية الهجومية، والتى بالاستناد إلى القنبلة التكتيكية تهدف إلى تحقيق الهيمنة والاستئصال للقدرة المعادية، وكانت المرحلة الأولى قد امتدت حتى عام ١٩٧٢م وهى مرحلة إستراتيجية الردع فى حين امتدت المرحلة الثانية حتى حرب لبنان وعرفت بإستراتيجية الانتحار، ووفقًا لهذا الرأى فإنه إذا كان السلاح النووى فى العلاقة بين القوتين الأعظم كان سلاحا ردعيًا وليس سلاحًا للممارسة، فإن هذا السلاح بالنسبة للقوى الإقليمية (إسرائيل) ليس سلاحًا ردعيًا بل هو بالأساس سلاح لتحقيق السيادة لأحد الأطراف فى مواجهة الأطراف المحلية أى هو سلاح للممارسة، وخاصة منذ اكتشاف القنبلة النووية التكتيكية التى تسمح لإسرائيل بتحقيق الهيمنة على المنطقة، ومن ثم فهى أداة لخلق الاختلال فى التوازن السلاحى فى المنطقة لصالحها ومنطلق لاختلال التوازن الإقليمى، نظرًا لغياب القدرة على الضربة الثانية لدى العرب(٢٤).

ويقودنا هذا التحليل إلى النقطة الثانية وهى دوافع إسرائيل من وراء امتلاك السلاح النووى.

ثانيًا: دوافع إسرائيل لامتلاك السلاح النووى:

هناك عدة دوافع يتم عادة الإشارة إليها فى مجال تفسير اتجاه إسرائيل لامتلاك السلاح النووى:

١ ـ تعتبر إسرائيل أن هذه الأسلحة هى بمثابة الرادع النهائى فى مواجهة هجوم عسكرى عربى تقليدى يهدد كيانها كدولة، أو بمثابة دفاع ضد احتمال تفوق عسكرى عربى مستقبلى فى المجال التقليدى.

٢ ـ إن امتلاكها السلاح النووى هو ضمانها الوحيد الكافى لأمنها فى مواجهة احتمال امتلاك دولة أو أكثر من دول المنطقة والمعادين لها سلاحًا نوويًا.

٣ ـ امتلاك إسرائيل للسلاح النووى هو وسيلة ضغط عسكرى وسياسى على الدول العربية المجاورة.

٤ ـ وأخيراً فهو يعد ضرورياً لتدعيم السياسة العدوانية الإسرائيلية والتى تقوم على الضم التدريجى للأراضى الفلسطينية من خلال إقامة المستوطنات على الأراضى المحتلة[٢٥].

وقد وضع المخططون للإستراتيجية الإسرائيلية عدداً من المزايا للخيار النووى الإسرائيلى تتمثل فى الآتى:

١ ـ الحرية فى اتخاذ القرار.

٢ ـ سرعة تآكل السلاح التقليدى.

٣ ـ زيادة تكلفة الرادع التقليدى وتعقيده.

٤ ـ صعوبة حيازة العرب للرادع النووى فى المدى القريب، خاصة بعد أن أعطت إسرائيل لنفسها الحق فى تحديد المستوى التكنولوجى الذى لا يجوز أن تتعداه الدول العربية (ضرب المفاعل النووى فى العراق عام ١٩٨١م، ثم تدمير القدرات النووية العراقية بدءاً من ١٩٩١م).

٥ ـ استنزاف الطاقات العربية حيث إن تصعيد قوة الردع إلى المستوى النووى يمتص قدرات العرب المالية ويستنزفها ويبعدها عن مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهى المجالات التى تخشاها إسرائيل بحق.

٦ ـ زيادة الهيمنة الإقليمية والعالمية[٢٦].

٧ ـ إن الرادع النووى الإسرائيلى يؤدى إلى فرض الاستقرار من وجهة النظر الإسرائيلية وذلك من خلال الآتى:

أ ـ إنه يفرض الخوف الذى يعمل كلقاح مهدئ للعنف.

ب ـ إنه يفرض الاستقرار على أساس قاعدة التدمير غير المقبول.

جـ ـ إنه يفرض فترة هدوء إجبارية تكون بمثابة تمهيد لتهدئة التوتر فالتكنولوجيا تؤدى إلى زوال الحرب، وبالتالى إلى السلام.

د ـ إن الأحتكار النووى الإسرائيلى يفرض الاستقرار وفى حالة تعدد القدرات النووية فى يوم ما فسوف يتحقق الاستقرار عن طريق الرعب النووى أو الخوف من التدمير المتبادل لتوفر القدرة على الضربة الثانية لدى كل الأطراف، وهذا كفيل بتردد كل الأطراف عند اللجوء إلى الضربة الأولى[٢٧].

ولكن هذه الدوافع المطروحة والمزايا التى يمكن أن يحققها الجانب الإسرائيلى بامتلاكه للسلاح النووى يرد عليها الكثير من المحللين بطرح عدد من المثالب التى يمكن أن تجنيها إسرائيل من جراء خيارها النووى كالآتى:

١ ـ إن الرادع النووى الإسرائيلى يشكل حافزاً للرادع النووى العربى[٢٨].

وإذا كان الواقع يؤيد هذا التحليل، حيث كانت العراق هى الدولة العربية التى حاولت كسر الاحتكار النووى الإسرائيلى، فإن إسرائيل قد وضعت حداً لهذه المحاولة عام ١٩٨١م بضرب المفاعل النووى العراقى، وقد سعت العراق بعد ذلك لإعادة بناء قدرتها النووية إلا أن الولايات المتحدة تصدت لها وبدأت عمليات تدمير هذه القدرة مستغلة فى ذلك الغزو العراقى للكويت، ومروراً بتحرير قوات التحالف للكويت، وانتهاءً بغزو العراق ٢٠٠٢م.

٢ ـ إن الرادع النووى الإسرائيلى حافز لدخول روادع أخرى ليس بالضرورة من العائلة نفسها ولكن هناك عائلات أخرى متنوعة ورادعة: الأسلحة الكيمائية، والبيولوجية.. إلخ وهى أسلحة أرخص تكلفة وأقل تعقيداً ويمكن امتلاكها بسهولة لسد الفجوة الموجودة حالياً فى الردع النووى.

٣ ـ كذلك فإن الاستقرار الذى تأمله إسرائيل نتيجة امتلاكها الرادع النووى هو أمر أيضاً مرود عليه فالرادع التقليدى وفوق التقليدى لدى العرب يمكنه من التصدى للرادع النووى الإسرائيلى على الأسس التالية:

أ ـ يمكن للرادع الأقل تأثيراً ردع الرادع الأكبر إذا كانت هناك عزيمة قوية لاستخدامه، فالعزيمة الصادقة تعوض النقص فى حجم التدمير.

ب ـ ليس المهم وسيلة التدمير بقدر النتيجة التى يحدثها الرادع.

جـ ـ إن الرادع الأقل تأثيراً أكثر مصداقية من الرادع الأكبر تأثيراً والذى قد يعود على

صاحبه بضرر لا يقل خطورة فى حال ما استخدم سلاحه، وإضافة لذلك فإن عامل الشك فى حجم التدمير المتوقع وعدم القدرة على حسابه بدقة ترجح جانب الرادع التقليدى.

د ـ إن قدرة العرب على امتصاص الضربات تعوض النقص فى التدمير المتوقع.

هـ ـ امتلاك أحد الطرفين الرادع النووى لم يمنع أطرافًا تقليديين من التصدى (الأرجنتين ـ بريطانيا، ڤيتنام والولايات المتحدة ـ أفغانستان والاتحاد السوڤيتى)[٢٩].

ثالثًا: موقف إسرائيل من معاهدة منع الانتشار النووى والجهود الإقليمية والدولية فى هذا الصدد:

يتسم الموقف الإسرائيلى تجاه معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية بالبساطة والجمود والثبات عام ١٩٦٨م وحتى الآن، فقد رفضت إسرائيل دائمًا التوقيع على المعاهدة وهى فى هذا الإطار تقدم أسبابًا متعلقة بأمن إسرائيل ومستقبلها فى المنطقة. والواقع فإن هناك توافقًا عامًا فى إسرائيل للموقف المعلن تجاه المعاهدة والقضية النووية عمومًا وهذا الموقف لا يرتبط بحزب دون آخر أو بحكومة دون أخرى. أما الرأى العام الإسرائيلى فإما أنه غير مبال أو أنه موافق إلى حد كبير على المواقف الرسمية من حيث المبدأ أما بالنسبة للأكاديميين والمثقفين الإسرائيليين فإنه توجد بينهم لجان محدودة العضوية تدعو للانضمام إلى المعاهدة ويقوم بعضهم بانتقاد بل وتفنيد الحجج المثارة فى مواجهة المعاهدة لكن لا يوجد تيار يقف فى مواجهة الموقف الرسمى[٣٠].

الموقف الإسرائيلى لم يتغير مع بدء عملية السلام عما قبلها ثم بعد توقف تلك العملية والتطورات المتتابعة التى تشهدها المنطقة ـ لا يزال الموقف الإسرائيلى هو نفسه فإسرائيل لا تزال ـ من وجهة نظر مسئوليها مهددة، ومن ثم فلا تزال هناك ضرورة لاستمرار استعدادها للحرب خاصة فى ضوء التهديدات الإيرانية والهدف المعلن لإيران بتدمير إسرائيل.

والغريب فى هذا الموقف الإسرائيلى أنه يتناقض بشكل صارخ مع الموقف المبدئى الإسرائيلى من المعاهدة، حينما أعلنت منذ البداية مساندة كل الجهود المبذولة لإزالة

الأخطار البشعة الناجمة عن الاستمرار فى سباق التسلح النووى وقد حرصت إسرائيل على إبراز التأييد للمعاهدة تمشيًا مع المبدأ العام المعلن من قبلها، حيث رحب المندوب الإسرائيلى رافائيل بالمعاهدة مشيدًا بالجهود التى بذلت من أجل الوصول إليها وواصفًا إياها بأنها تعبير عن فهم أفضل لأهمية التوصل إلى الاتفاق ودليل على الرغبة المتبادلة للقوى النووية الأساسية للتوصل إلى اتفاق كامل حول وجهات النظر والمصالح الأمنية للدول غير النووية، واعتبرت إسرائيل أيضًا ـ على لسان مسئوليها ـ أن هذه المعاهدة تعد جزءًا هامًا من السعى العالمى تجاه نزع السلاح العام، وأنها يجب أن تقود بالدرجة الأولى إلى نزع السلاح العام والشامل[٣١].

ومن ثم يأتى التناقض السلوكى الإسرائيلى مع مبادئها المعلنة ومواقفها المبدئية وهو ما يوضح حقيقة البعد الوعائى للسياسة الخارجية الإسرائيلية عامة وبشأن قضية نزع السلاح خاصة.

فكما ذكرنا فقد جاء الموقف الإسرائيلى الفعلى من هذه المعاهدة مغايرًا تمامًا لما تم الإعلان عنه مسبقًا، فقد أعلن المندوب الإسرائيلى أن إسرائيل لا تستطيع الانضمام إلى المعاهدة لأسباب متعددة ذكر بعضًا منها عند إقرار المعاهدة، بينما تولى بقية المسئولين الإسرائيليين ووسائل الإعلام الإسرائيلية تبرير عدم الانضمام بالبعض الآخر، وأهم هذه الأسباب:

١ ـ ارتباط التوقيع على المعاهدة بمسألة الأمن الإسرائيلى، حيث ذكر المندوب الإسرائيلى عن تبرير عدم الموافقة على الانضمام للمعاهدة، أن بلاده متورطة فى صراع لم يحل بعد تهدد فيه أمنها كثيرًا بفعل انفجاره فى مواجهات مسلحة خطيرة، كما أن هذا الصراع يتميز بصراع رهيب فى الأسلحة التقليدية ذات القدرة التدميرية الهائلة، ومن ثم فإن إسرائيل لا تعرف ما هى المخاطر التى تواجهها فى المستقبل، وبناء عليه فإن إسرائيل ترى فى انضمامها لتلك المعاهدة تهديدًا لأمنها.

٢ ـ احتمال حصول العرب على القنبلة النووية من الاتحاد السوفيتى، وفى حالة انضمام إسرائيل للمعاهدة لا تستطيع إسرائيل مواجهة هذا الموقف.

٣ ـ أرادت إسرائيل الضغط على الولايات المتحدة للحصول على المزيد من الأسلحة

وذلك باستغلال ورقة الانضمام إلى المعاهدة، وذلك بحجة تأمين القدرات الإسرائيلية فى مواجهة التطلعات العربية الهادفة للانتقام من إسرائيل.

٤ ـ أبرزت إسرائيل العديد من التحفظات والانتقادات على المعاهدة:

أ ـ إن هذه المعاهدة تشتمل على تعهد من قبل الدول النووية فإنها لن تستخدم أسلحتها النووية ضد الدول التى لا تمتلكها.

ب ـ إن المعاهدة تمارس تأثيراً واضحًا على الاستخدام السلمى للطاقة النووية من قبل الدول غير النووية.

جـ ـ إن المعاهدة تضع الدول النووية فى موقف قوة وامتياز، بينما تنزل الدول الأخرى إلى مرتبة دنيا.

د ـ عدم احتواء الاتفاقية على ضمانات محددة تقدم لإسرائيل على وجه الخصوص فى حالة التوقيع ثم التصديق من قبل الحكومة الإسرائيلية على الاتفاقية[٣٢].

٥ ـ إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تمنع الدول المنضمة إليها من السعى لامتلاك سلاح نووى والاقتراب من القنبلة النووية كما حدث من جانب العراق، وبالتالى فإن إسرائيل لا يمكنها الاعتماد على ضمانات المعاهدة لأمنها القومى خاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط الذى فشلت فيه هذه المعاهدة وغيرها من مواثيق ضبط التسلح الدولية، وتثير إسرائيل فى هذا الإطار عدة قضايا منها:

أ ـ نظام التفتيش، فإسرائيل ترفض نظام التفتيش والرقابة الذى وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق من الامتثال للمعاهدة باعتباره نظامًا غير محكم، كما أن المعاهدة لا تنص على إمكانية القيام بعمليات تفتيش خاصة على أساس اتهامات أو شكوك ويعتمد النظام بأكمله على موافقة الدولة المعنية، وتضر مثل هذه الشروط بالنظام والمفتشين وتعوق إمكانية الكشف المبكر.

ب ـ مشكلة الانسحاب، فطبقًا للبند العاشر يمكن أن يعلن أى طرف فى أى وقت صراحة انسحابه من المعاهدة بناء على اختياره بعد مهلة ٣ شهور فيما يعتبر ممارسة للسيادة الوطنية، ونظرًا لوجود أطراف فى المنطقة لا تزال فى حالة حرب مع إسرائيل

فإن مسألة الانسحاب واردة، ومن ثم فمن الصعب الاعتماد على المعاهدة من وجهة النظر الإسرائيلية.

إلى جانب ذلك يشير البعض من الكتاب الإسرائيليين إلى مزايا عدم الانضمام إلى المعاهدة:

١ ـ إن إسرائيل كانت قادرة بفعل عدم الانضمام إلى المعاهدة على الرد على المقولات التى تريد أن تدفع باتجاه التعامل مع برنامجها النووى على نمط ما حدث بشأن البرنامج النووى العراقى، (وعلى نحو ما يحدث بشأن البرنامج النووى الإيرانى أيضًا)، حيث إن إسرائيل حالة مختلفة، فلم تخالف معاهدة التزمت بها.

٢ ـ إن موقعها المتمثل بعدم الالتزام بأى قيد يعوق قدرتها على تطوير قوتها النووية كان ضمانًا لاستقلال الإمكانية التساومية لهذه القدرة والتى يمكن أن تفقدها بدخولها اتفاقية عدم الانتشار تحديدًا[٣٣].

٣ ـ إن رفض إسرائيل الدائم للانضمام للمعاهدة كان له دور رئيسى فى تدعيم إستراتيجية الغموض النووى التى تعتمدها إسرائيل كسياسة رسمية لاستخدام قدرتها النووية، إذ كان لهذا الرفض أهمية فى المحافظة على عدم اليقين الذى يعتمد عليه نظام الغموض النووى[٣٤].

والواقع فإن عدم انضمام إسرائيل إلى المعاهدة إنما يضمن لها استمرار التفوق العسكرى، وبالتالى، ومن خلال ذلك فهى تسعى لإقناع دول الجوار بعدم جدوى الحل العسكرى وبضرورة التسليم بقبول السلام الإسرائيلى بالمفهوم الذى تريده بما يضمن إضفاء الشرعية الإقليمية على الدولة الإسرائيلية وتحقيق الآمال الإسرائيلية بشأن دور الدولة الأكبر فى المنطقة استنادًا إلى تفوقها العسكرى[٣٥].

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن: هل كان هناك بديل إسرائيلى للتعامل مع المشكلة النووية فى الشرق الأوسط؟

فى مواجهة هذا الموقف الإسرائيلى تجاه التوقيع على معاهدة منع الانتشار النووى، وتجاه المدخل الدولى للتعامل مع القضية النووية، تطرح إسرائيل تصوراتها الخاصة بالتعامل مع المشكلة النووية فى الشرق الأوسط، والتى ترتبط بمقترحات قدمتها

إسرائيل عام ١٩٧٥م لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية استناداً إلى آليات إقليمية بعيداً عن النظام الدولى الذى تمثله معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وذلك فى ظل تصور بأن النظام الإقليمى المقترح من جانبها يتلافى جميع سلبيات المعاهدة ويتيح ترتيبات أكثر فعالية للتعامل مع هذه المشكلة، ويتم التعبير عن تلك التصورات الإسرائيلية بأساليب مختلفة وفى إطار قنوات متعددة(٣٦).

وفى هذا الإطار يمكننا الإشارة إلى أمرين:

١ ـ المبادرة الإسرائيلية بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية والتى تبلورت عام ١٩٧٥م.

٢ ـ المواقف الإسرائيلية التى طرحت داخل لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمى متعددة الأطراف التى انبثقت عن مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م فيما يتعلق بالأمر الأول فيمكن القول إن إسرائيل بدأت منذ عام ١٩٧٥م فى بلورة موقفها عندما أعلن فى ٣ سبتمبر إيحال آلون وزير خارجية إسرائيل عن اقتراحه أمام الجمعية العامة لإجراء مشاورات مع جميع الدول المهتمة بخلق منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط مقرراً أن إسرائيل تؤيد الاقتراح بوجود تلك المنطقة وستكون مستعدة للدخول فى مفاوضات مع جميع الدول المعنية من أجل الوصول إلى هذا الهدف. وفى عام ١٩٧٦م كرر آلون المقترح نفسه مقرراً أنه يمكن الإعداد لقيام مثل هذه المنطقة من خلال مفاوضات مباشرة يمكن تحقيقها حتى قبل عقد اتفاقية للسلام الشامل وقد استمر التأكيد على هذا الاتجاه بعد ذلك على فترات متباعدة. وفى عام ١٩٨١م وافقت إسرائيل على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذى كانت مصر تتقدم به منذ عام ١٩٧٤م مع إيران حينذاك، بشأن إقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية ولكن فى إطار شروطها الخاصة القائمة على أساس ثنائى وتفتيش متبادل بين جميع دول المنطقة دون استثناء.

وفى أكتوبر ١٩٩١م تقدمت إسرائيل بوثيقتها الخاصة بإقامة «منطقة خالية من السلاح النووى» إلى الأمم المتحدة وقد كررت الوثيقة التأكيد على النقاط نفسها التى يبنى عليها الموقف الإسرائيلى ومن بينها:

أ ـ أن المنطقة الخالية تتأسس عبر المفاوضات المباشرة والانضمام إلى الاتفاقيات المتعددة.

ب ـ أن تكون الثقة أساسًا لأية اتفاقيات قادمة فيما عدا الترتيبات والإجراءات ذات الطابع التقنى.

جـ ـ أن بناء الثقة يتطلب إحراز تقدم بشأن التعامل مع المشكلات السياسية الدائمة، فهناك علاقة طردية بين تراجع التوتر وضبط التسلح، وإسرائيل لا تستطيع التفكير فى وضعها بصورة متزنة طالما ظلت تتعرض للتهديد من جانب أى من جيرانها الإقليميين(٣٧).

ويقودنا هذا الموقف الإسرائيلى إلى الأمر الثانى والمتعلق بما تمت إثارته من آراء ومواقف إسرائيلية داخل لجنة ضبط التسلح من الأمن الأقليمى متعددة الأطراف والتى انبثقت عن مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م، وهى مواقف أيضًا تستند إلى ضرورة السير فى اتجاه إجراءات بناء الثقة أولاً قبل التفاوض على الحد من التسلح بحيث تكون الثقة أساسًا لأية اتفاقيات قادمة.

وفى واقع الأمر فإنه فى إطار هذه اللجنة والتى أنشئت فى إطار عملية السلام التى انطلقت من مدريد من أجل مواجهة مجموعة واسعة من القضايا الأمنية لم يتم سوى التركيز بشكل يكاد يكون كاملاً على دراسة ومناقشة إجراءات بناء الثقة خاصة فيما يتعلق بـ CBMS تبادل المعلومات بشأن التدريبات العسكرية، ولم يحدث أن تناولت المفاوضات التى جرت داخل هذه اللجنة قضايا السيطرة على التسلح سواء فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة التقليدية. ومن ثم فإن الإدراك الذى يقوم على تصوير تعثر عمل هذه اللجنة نتيجة عدم الاتفاق على القضية النووية ليس دقيقًا تمامًا، وفى الحقيقة فإن ما فرض مشكلة حقيقة أمام عمل تلك اللجنة هو رفض إسرائيل المبدئى مناقشة أى شكل من أشكال السيطرة على التسلح خلال تلك المفاوضات قبل تحقيق السلام مع كل جيرانها. هذا الموقف نتج عنه أجندة محدودة النطاق إلى حد كبير، ومن ثم قاد فى النهاية إلى تعليق المفاوضات.

وفى الواقع، فإن العديد من المحللين قد أعادوا ترديد الموقف الإسرائيلى والمتمثل فى أن أية عملية حقيقية للسيطرة على التسلح فى منطقة الشرق الأوسط يمكن فقط أن تبدأ عقب تحقيق تسوية ناجحة للصراع العربى الإسرائيلى. ولكن هذا الموقف فى الحقيقة يتناقض مع سجل السيطرة على التسلح حتى الآن، فعلى سبيل المثال، فإن

التنافس بين القوتين العظميين خلال الحرب الباردة مثلاً لم يحول دون التفاوض بشأن اتفاقية INF وسولت I وسولت II، وكذلك لم يمنع بدء عملية START.

كذلك فإن مؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا بدأت العملية الخاصة به، على الرغم من انقسام أوروبا بفعل الحرب الباردة أيضًا فإن الصراعات الإقليمية فى إفريقيا وأمريكا الجنوبية، وجنوب الپاسفيك وجنوب شرق آسيا لم تمنع بدء المفاوضات حول اتفاقية «پليندابا ـ Pelindaba»، واتفاقية «تلاتيلولكو ـ Tlatelolco» واتفاقية «راراتونجا ـ Raratonga»، واتفاقية «بنكوك ـ Bangkok» والتى كانت كل منها أساسًا لمنطقة خالية من التسلح النووى (NWFZ) كل فى إقليمه. كل هذه الحالات إنما تدحض مقولة إن السيطرة على التسلح ينبغى أن تعلق لحين حل الصراعات الچيوپوليتيكية[٣٨].

وجدير بالذكر أن مصر كانت من بين الدول التى مارست ضغوطًا قوية على إسرائيل بشأن القضية النووية، وقد استغلت مصر مؤتمر التمديد الثالث الذى عقد حتى ١٩٩٥م لممارسة ضغوط دبلوماسية على إسرائيل وقدمت مسودة قرار إلى الأمم المتحدة أوائل نوڤمبر تصف فيها إسرائيل بأنها الدولة الوحيدة فى المنطقة التى تملك قدرات نووية متقدمة غير خاضعة للرقابة وتطالبها بألا تقوم بتطوير الأسلحة النووية أو إنتاجها أو اختبارها أو امتلاكها بأية وسيلة أخرى، وأن تتخلى عن امتلاك تلك الأسلحة وتنضم إلى معاهدة خطر الانتشار النووى[٣٩].

ولم يكن موقف مصر أثناء مؤتمر المراجعة والتمديد عام ١٩٩٥م جديدًا بل كان استمرارًا للجهود السياسية التى بذلتها مصر من منطلق تأييدها لنزع السلاح ومنع الانتشار النووى عالميًا وإقليميًا، وفى هذه الفترة بالذات رأت أن الأوضاع الإقليمية تقتضى إثارة موضوع إسرائيل إلى المعاهدة لأنه إذا كانت دول المنطقة تريد إنهاء الصراع وإقامة نظام إقليمى جديد فلا بد من مناقشة قضايا الأمن ونزع السلاح وضبطه لكى يصبح السلاح شاملاً كل القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية ولا يمكن الحديث عن استقرار السلام فى المنطقة، بينما يبقى سباق التسلح قائمًا، ومن ثم دعت جميع دول المنطقة إلى الالتزام بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية[٤٠]، إلا أن هذه الجهود الدبلوماسية لم تفلح فى إثناء إسرائيل عن مواقفها المبدئية ولم تدفعها بالتالى للانضمام إلى معاهدة منع الانتشار التى تم تمديدها فى مايو ١٩٩٥م.

ورغم ذلك فإن الجهود الدبلوماسية وخاصة المصرية تتواصل من أجل العمل على إخلاء المنطقة من كل أسلحة الدمار ومن حقوقها فى حيازة السلاح النووى، وفى هذا الإطار أكد وزير خارجية مصر أحمد أبو الغيط أن مصر ستستمر فى الضغط على إسرائيل للتخلى عن أسلحة الدمار الشامل والانضمام إلى الإطار القانونى الدولى فى هذا الشأن والالتزام به على الرغم من أنها لا تزال ترفضه وتتحداه، وأشار فى هذا الصدد إلى قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٦٨٧ الذى ينص على نزع سلاح العراق كخطوة نحو إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، وأضاف أن المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة يصدر قراراً سنويًا يطالب بتطبيق ضمانات الوكالة فى المنطقة وإخلائها من السلاح النووى، وفى هذا الإطار أكد أبو الغيط أن هناك خللاً أمنيًا نتيجة تفرد دولة وحيدة فى المنطقة وهى إسرائيل بامتلاك قدرات نووية مبهمة ترفض الإفصاح عنها أو إخضاعها للرقابة الدولية، مؤكدًا أن أية ترتيبات أمنية فى المنطقة لن تتحقق طالما غابت عنها معايير المساواة والتكافؤ والعدل، وأن الحاجة أصبحت أقوى من أى وقت مضى لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط، وكذلك تحقيق عالمية معاهدة منع الانتشار النووى[٤١].

وإذا كانت إسرائيل قد وافقت على التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتى تم التوصل إليها فى سبتمبر ١٩٩٦م، فيما يعد أول مرة تشارك فيها فى نظام دولى يتعلق بالأسلحة والانتشار النووى، فإنها إلى الآن لم تصدق عليها، حيث إن التصديق عليها يعنى قبولها للخضوع لنظام دولى للتحقق والرصد، وهو الأمر الذى طالما أصرت إسرائيل على رفضه فهى لم تضع قط محطة ديمونة النووية تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولم تسمح ابتداءً من عام ١٩٧٠م بأية زيارات تفتيشية لهذا الموقع. أضف إلى ذلك أن توقيعها عليها جاء بعد أن تخطت ترسانتها النووية حد الكفاية وهى التى تتكون من أكثر من ٢٠٠ سلاح نووى، هذا إلى جانب توارد بعض الأنباء غير المؤكدة عن إجرائها تفجيرين نوويين عام ١٩٦٦م، و ١٩٧٩م، وأنها استطاعت الحصول على الحواسب الآلية الكبيرة بمعنى أنها قد توصلت إلى تكنولوجيا المحاكاة[٤٢].

كذلك فإن توقيع إسرائيل على اتفاقية الأسلحة الكيمائية فى يناير ١٩٩٣م، لم يعقبه التصديق عليها وهو ما يشير إلى المواقف الإسرائيلية الثابتة تجاه الأطر الدولية للحد من الانتشار النووى.

وترجع المصادر الإسرائيلية السبب فى ذلك إلى:

١ ـ امتلاك بعض الدول العربية وكذلك إيران هذه الأسلحة واحتمال استخدامها ضد إسرائيل.

٢ ـ إنها تبرر للمجتمع الدولى بأنها حاولت التوقيع فى البداية لإظهار حسن النوايا، ولكنها الآن لا تصدق على المعاهدة دفاعًا عن نفسها ضد الآخرين.

٣ ـ إن المصادقة على هذه المعاهدة تتطلب قيام إسرائيل بتدمير مخزونها من هذه الأسلحة قبل عام ٢٠٠٧م وهو ما تعتبره إسرائيل تهديدًا لأمنها ولإستراتيجيتها العسكرية.

٤ ـ إن المصادقة سوف تعرض إسرائيل للجان التفتيش الدولية مما قد يدفعها لكشف الإمكانات النووية الإسرائيلية.

٥ ـ لقد كان التوقيع الإسرائيلى على المعاهدة فى البداية مناورة لكشف الدول العربية وموقفها الرافض ولم تكن جادة فى التصديق، وطالما قد تحقق الهدف فلا داعى للتصديق على المعاهدة فى ظل المساندة الأمريكية لموقفها الإستراتيجى من الحفاظ على الخلل بالتوازن فى المنطقة[٤٣].

والملاحظ إذن أن موازين الأمن المختلة ستبقى لصالح إسرائيل طالما أن الولايات المتحدة والدول الكبرى فى العالم تغض الطرف عن ترسانتها النووية، فى الوقت الذى تتجه فيه بقوة إلى إيران بعدما تمكنت من تدمير القوة العراقية.

والمثير للسخرية أن إسرائيل وهى تحوز كل أنواع الأسلحة تعتبر التسلح النووى لأية دولة عربية أو إسلامية تهديدًا لأمنها وبشكل خاص إيران التى ترى أن العداء الإيرانى لها واتصال إيران بسوريا وحزب الله والمنظمات الفلسطينية طرف غير مباشر فى الصراع العربى الإسرائيلى وهى تبرر من هذا المنطلق وغيره ـ كما سبق أن أوضحنا ـ عدم التخلى عن السلاح النووى. وربما لم تعد إسرائيل تشعر بالخطر من السلاح

النووى الپاكستانى لأنها تعلم أنه تحت السيطرة الأمريكية ولم تعد تثير هذا الخطر الآن رغم أن إسرائيل قبل الغزو الأمريكى لأفغانستان كانت تعتبر القنبلة الپاكستانية قنبلة إسلامية وكانت تحاول كسر خطورتها بأساليب متعددة منها التحالف الإستراتيجى مع الهند.

إذن، ما نريد التأكيد عليه هو ازدواجية المعايير إلى الدرجة التى تجعل دولة نووية كإسرائيل تنادى بضرورة وقف إيران تخصيب اليورانيوم وإخضاعها للمراقبة الدولية الدقيقة، بل وتوجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية إن هى لم ترتدع!!.

لقد جعلت إسرائيل الآن البرنامج النووى الإيرانى على قمة أولوياتها وتجاذبت مع إيران تصريحات عدائية[٤٤].

إن هذه المفارقة تثير على الأقل الضمير الإنسانى، كيف لدولة نووية ترفض الالتزام بالأطر الدولية للحد من الانتشار أو الانخراط فى إطار إقليمى لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووى دون فرض شروط معيقة ومجحفة ومعطلة لهذا الإطار الإقليمى، كيف لها أن تنادى بضرورة التزام إيران بوقف برنامجها النووى والرضوخ لتعليمات القوى الكبرى وفى مقدمتها الولايات المتحدة!!.

ولقد بدأت فى الآونة الأخيرة خطوات حثيثة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومن قبل رئيسها د. البرادعى من أجل الضغط على المسئولين الإسرائيليين لإقناعهم بالبدء فى الحديث بشكل جدى حول إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية؛ حيث إن القدرات النووية الإسرائيلية ـ كما يقول د. البرادعى ـ خلقت وضعًا غير متوازن فى المنطقة، مما جعل الدول العربية تتهم المجتمع الدولى باتباع سياسة المعايير المزدوجة؛ حيث إن الدول العربية تطالب الدول الأخرى فى الشرق الأوسط بفتح منشآتها أمام المفتشين الدوليين ولكنها لا تضغط بالقدر بنفسه على إسرائيل[٤٥].

ولكن رغم ذلك ورغم الجهود الدبلوماسية العربية التى سعت مرارًا من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الإشارة فى بيان مؤتمرها العام إلى مخاطر القدرات النووية الإسرائيلية فقد باءت هذه الجهود بالفشل. وكان آخر هذه المحاولات فى الدورة الـ(٤٩) لمؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث سعت الدول العربية لاستغلال الظروف السياسية الراهنة من أجل الدعوة إلى عدم استثناء إسرائيل من

الإجراءات التى تفرض على الدول الأخرى ـ كإيران ومن قبلها العراق ـ رغم ترسانة أسلحتها النووية الضخمة التى تشير إليها عدة تقارير ومن بينها تقارير أمريكية . وقد أكد المدير العام لهيئة الطاقة الذرية الإسرائيلية جدعون فرانك رفض بلاده إدراج بند القدرات النووية الإسرائيلية على جدول أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية مهدداً فى الوقت ذاته بعرقلة هذا البند مثلما فعلت بلاده خلال السنوات الماضية وقد قدمت إسرائيل مذكرة احتجاج إلى رئاسة المؤتمر تحتج فيها على محاولات المجموعة العربية إصدار بيان رئاسى يشير مجدداً إلى موضوع القدرات النووية الإسرائيلية[٤٦] .

وقد كانت الدول العربية قدمت طلباً إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لإدراج بند القدرات النووية الإسرائيلية ومخاطرها على منطقة الشرق الأوسط ضمن جدول أعمال المؤتمر السنوى العام الذى عقد بڤيينا فى سپتمبر ٢٠٠٥م، وذلك إلى جانب بند آخر اعتادت مصر تقديمه سنوياً يتعلق بتطبيق ضمانات الوكالة فى المنطقة . وعلى الرغم من فشل مؤتمر مراجعة عدم الانتشار النووى الذى اختتم أعماله فى نيويورك نهاية شهر مايو ٢٠٠٥م وعدم صدور قرارات رسمية عنه خاصة ما يتصل بمنطقة الشرق الأوسط ، إلا أن الدول العربية ظلت متمسكة بحقها فى إثارة مخاطر التسلح النووى الإسرائيلى .

وكانت مصر والدول العربية قد اعتادت خلال السنوات الماضية طرح بند القدرات النووية الإسرائيلية ومخاطرها على جدول أعمال المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، إلا أن إسرائيل وبدعم من الدول الغربية تتذرع دائماً بكون هذا الموضوع ذا طبيعة سياسية ولا يمكن إثارته داخل الوكالة فنياً ، فضلاً عن استمرار حالة التوتر فى المنطقة وجمود عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين . وتتعرض الدول العربية عادة إلى ضغط كبير أثناء المؤتمرات السنوية للوكالة ، حيث تهدد الدول الغربية بإفشال بند تطبيق نظام الضمانات فى الشرق الأوسط الذى لا يشير إلى إسرائيل بالاسم فى حالة إصرار المجموعة العربية على طرح بند مخاطر القدرات النووية الإسرائيلية[٤٧] .

وفى الواقع ، فإن هذا المؤتمر الأخير لم يكن استثناء عن سابقة من مؤتمرات الوكالة الدولية للطاقة ، حيث رفض المؤتمر الإشارة إلى أن إسرائيل هى الطرف الوحيد الذى يعارض الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووى .

وكان البيان العربى الذى أعدته الوفود العربية والذى وصفت فيه انتشار الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط بأنه يعد تهديداً للأمن والسلم الدوليين والذى دعا إسرائيل أيضًا إلى فتح مرافقها النووية للتفتيش الدولى أسوة بدول المنطقة، قد واجه رفضًا من إسرائيل والدول الغربية الحليفة لها، ومن ثم تم إحباط هذا السعى، وتم الاتفاق على بيان مخفف يوصى بوضع بند القدرات النووية الإسرائيلية على جدول أعمال المؤتمر المقرر انعقاده فى العام المقبل دون الإشارة إلى إسرائيل أو مطالبتها بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووى. وقد أظهرت الوفود العربية استياءها من البيان الرئاسى للوكالة واعتبروه أنه جاء «دون الحد الأدنى». وقد انتقد رئيس الوفد اليمنى مصطفى مهران بيان رئاسة المؤتمر وقال إنه لا يرقى إلى مستوى المطالب العربية وتحقيق هدف جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، كما أنه لا يساعد على تحقيق عالمية نظام الضمانات الذى تسعى الدول كافة إلى تحقيقه ضمانًا للأمن والسلم العالمين، وانتقد تقاعس المجتمع الدولى عن اتخاذ إجراءات قانونية ملزمة ضد إسرائيل، كذلك أكد رئيس الوفد السورى إبراهيم العثمان أن الخطر النووى الحقيقى فى الشرق الأوسط هو الخطر النووى الإسرائيلى، وأضاف أنه كان يأمل فى صدور قرار يدين قدرات إسرائيل النووية ويتفهم قلق شعوب المنطقة من هذه القوة المدمرة ومعالجة اختلال التوازن المتمثل فى امتلاك إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل مخالفة لجميع الاتفاقيات الدولية، وأضاف أنه فى الوقت الذى تلتزم فيه الدول العربية بتنفيذ مطالب المجتمع الدولى بتوقيع المعاهدات لتأكيد التزام العرب وحبهم للسلم والعدل فإن المجتمع الدولى يعجز حتى عن دعوة إسرائيل إلى الانضمام إلى المعاهدات الدولية، وانتقد ازدواجية المعايير وسياسة الكيل بمكيالين التى ينتهجها المجتمع الدولى والتى جعلته يتجاهل ما تمتلكه إسرائيل من برنامج نووى محظور لا يهدد الأمن والسلم فى الشرق الأوسط فحسب ولكن أيضًا السلم والأمن الدوليين.

أيضًا انتقد مندوب مصر السفير رمزى عز الدين إسرائيل مطالبًا بتشديد الضغط عليها كى تلتزم بما التزم به العرب منذ سنوات، وحذر المجتمع الدولى من مخاطر امتلاك إسرائيل أسلحة نووية وبرنامجًا نوويًا غير معلن ويشكل تهديداً للأمن القومى العربى بوجه عام والمصرى بوجه خاص.

ووصف الموقف الإسرائيلى بالتعنت وقال إنه يشكل عقبة رئيسية أمام إقرار سلام حقيقى وشامل فى الشرق الأوسط وانتقد أيضًا المجتمع الدولى القائم على أساس ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين خاصة عندما يتعلق الأمر بإسرائيل. وقال إن إسرائيل ظلت تمارس أنشطة نووية محظورة تتعدى الأغراض السلمية فى الوقت الذى يغض فيه المجتمع الدولى النظر عن مخاطر مواصلة إسرائيل رفضها الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وتطبيق ضمانات الوكالة الذرية.

وأكد رئيس الوفد الكويتى فوزى الجاسم أن منطقة الشرق الأوسط لن تتحقق غايتها فى الأمن والاستقرار طالما أن إسرائيل هى الوحيدة التى لا تزال ترفض إخضاع منشآتها لنظام ضمانات الوكالة. وقال إن ذلك يشكل عائقًا أساسيًا، أما تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار النووى يسبب اختلالاً عميقًا فى تقوية نظام منع الانتشار ويشجع دولاً أخرى للسعى لامتلاك أسلحة نووية أو تصنيعها بذريعة غض البصر والتهاون فى التعامل مع الدول التى لم تنضم للمعاهدة وترفض فتح منشآتها للتفتيش[٤٨].

ورغم هذا الاستياء العربى والمطالبة العلنية بضرورة إخضاع إسرائيل منشآتها النووية للتفتيش والانضمام إلى المعاهدة الدولية الخاصة بمنع الانتشار النووى، إلا أن سياسة الكيل بمكيالين وازدواجية المعايير والسياسة الأمريكية المتحالفة مع إسرائيل إلى جانب التعنت الإسرائيلى، يجعل الموقف متجمدًا على النحو الذى هو عليه بشأن الملف النووى الإسرائيلى، فهل تحمل السنوات القادمة جديدًا؟

رابعًا: محددات استخدام السلاح النووى الإسرائيلى:

تختلف التحليلات فى هذا الإطار بشأن إلى أى مدى تبدو احتمالات اتجاه إسرائيل إلى استخدام فعلى للقنبلة النووية، وفى هذا الصدد تميز بين رؤيتين:

١ ـ تؤكد الأولى أن إسرائيل لم تبذل كل هذه الجهود ولم تتكبد تلك النفقات من أجل إنتاج قنبلة نووية تظل محتفظة بها فى القبو، بلا داع ولا قيمة، بل العكس هو الصحيح، حيث إن خطط الهجوم النووى على أهداف عربيّة منتقاة بدقة جاهزة ومعدة سلفا وتم التدريب عليها مرارًا ولم يبق سوى التنفيذ الفعلى بالقنبلة إذا ما وقعت الواقعة وحانت الساعة.

ومما يزيد من سهولة الأمر ـ وفقًا لهؤلاء ـ تجمع الأهداف القمة فى الدول العربية، ففى معظم دول المنطقة لا يوجد أكثر من ٣ ـ ٥ أهداف ذات أهمية إستراتيجية وتدمير هذه الأهداف بواسطة الأسلحة النووية سيدمر هذه الدول، وتشمل هذه الأهداف إلى جانب التجمعات السكانية عدة مراكز إستراتيجية فى كل دولة من هذه الدول: حقول النفط فى السعودية وليبيا، وسد الفرات فى سوريا، وسد أسوان فى مصر، فإذا ما تم ضرب ٣ ـ ٥ أهداف فقط فى كل دولة من الدول العربية فسيبقى بالطبع معظم السكان لكن مصر ستدمر إذا ما دمرت القاهرة والإسكندرية والجيزة وأسوان بقنابل نووية وإذا ما تلوثت مياه سد أسوان بالإشعاع النووى عندها سيبقى القرويون الذين يعيشون فى قرى صغيرة منتشرة، حيث يديرون حياتهم على نمط حياة العصور الوسطى وسيضطر هؤلاء إلى مواجهة مشاكل الاختفاء المفاجئ لكل العناصر الرئيسية فى الدولة، ومما يؤكد هذه الرؤية ويدعمها إن منطقتنا بصفة أساسية هى المرشح الأول لأى احتمال لحرب نووية، وذلك حيث إن هناك حقيقة أساسية مفادها أنه على امتداد خمسين عامًا كاملة تخللتها أحداث جسام أزمت الأوضاع فى العالم كله، لم يهدد طرف أوروبى طرفًا أوروبى آخر بشن حرب نووية فعلية ضده، وحقيقة أخرى ذكرها من قبل الرئيس الغانى نكروما، حيث ذكر أن القادة الأمريكيين حين أرادوا اختبار القنبلة النووية أطلقوها على مدينتى هيروشيما ونجازاكى اليابانيتين وهما مدينتان لا تمثلان قيمة إستراتيجية تذكر ولم يوجهوها إلى ألمانيا النازية العدو الرئيسى؛ لأنهم كانوا يؤمنون بأنه لا يمكن اختبار القنبلة النووية بشكل عملى ضد أى شعب أوروبى ولما احتاجوا إلى توجيه رسالة بليغة مفتوحة للاتحاد السوفيتى وقع الاختيار على شعب غير أوروبى لكى ترسل الرسالة عن طريقه، ومنذ ذلك الوقت ظل سيف التهديد العسكرى (التقليدى والنووى) معلقًا على رءوس العالم الثالث فى كوريا وفيتنام ومصر وسوريا وفلسطين والعراق وغيرها.

وبذلك فإنه إذا ما استمرت حالة التعامى القائمة والتجاهل العربى المعتمد لمخاطر انفراد إسرائيل بامتلاك خيارها النووى وفرض احتكارها للعامل النووى فى الصراع، فإن النتائج لن تكون مواتية على الإطلاق. فالقنبلة الإسرائيلية هى بالأساس أداة حرب فى معركة الوجود والمصير ولن تتورع إسرائيل عن استخدامها إذا لزم ذلك فى نظرها.

ومما يجعل الاستخدام الإسرائيلى للقنبلة النووية مطروحًا بقوة أيضًا ـ وفقًا لهؤلاء ـ أنه أصبح لدى العديد من الدول العربية أسلحة كيمائية (مصر ـ العراق ـ سوريا ـ ليبيا) وأن الكثير منها أيضًا أصبح يمتلك الصواريخ متوسطة المدى، وبالتالى فإن إسرائيل تعتقد أن بوسع العرب تحييد قدرتها النووية بضربة استباقية بالأسلحة الكيمائية التى تحملها تلك الصواريخ وأصبحت المسألة هى من يقوم بضربة استباقية: الأسلحة النووية الإسرائيلية أم الأسلحة الكيمائية العربية[٤٩].

ثم إن ما توارد من أنباء عن اتخاذ إسرائيل للاستعدادات لشن هجوم مضاد بالأسلحة النووية عندما بدا أن جيوشها كانت قد أوشكت على الهزيمة عام ١٩٧٣م، إنما يدل على أن الإسرائيليين مستعدون فى حالة الضرورة القصوى لاستخدام خيارهم النووى[٥٠].

وفى هذا الإطار يحدد إفيكدور هيسلكون حالات أربعًا تشكل وضع «الملاذ الأخير» الذى يدفع الإسرائيليين إلى قرار استخدام القنبلة النووية:

أ ـ تحول مصر إلى دولة نووية.

ب ـ انخفاض حاد فى قدرة إسرائيل العسكرية التقليدية.

جـ ـ هبوط كبير فى قدرات القوة الجوية الإسرائيلية أثناء القتال.

د ـ حظر إرسال أسلحة إلى إسرائيل.

والحالة الأولى، تعكس جدية وخطورة الموقف الإسرائيلى الإستراتيجى القاضى بالتصدى لأية محاولة عربية جادة لامتلاك خيار نووى. أما الحالتان الثانية والثالثة فتعكسان فكرة أن الهزيمة الأولى لإسرائيل هى الهزيمة النهائية. وتؤكدها وقائع حرب ١٩٧٣م حينما أصدرت جولدا مائير قرارها بتجهيز الصواريخ المحملة بالقنابل النووية لإطلاقها إذا استمرت معدلات التدهور على مساحات القتال بصورة تهدد مستقبل إسرائيل، أما الحالة الرابعة والأخيرة فهى تأكيد لما أسماه روبرت هركابى صرخة شمشون أى أن إسرائيل ستكون مستعدة لاستخدام تلك الأسلحة فى حال تعرضها لخطر حقيقى يمس جوهر وجودها حتى أدى استخدام الخيار النووى الإسرائيلى إلى هدم المعبد فوق رءوس الجميع[٥١].

٢ ـ ولكن فى مقابل تلك الرؤية تأتى الرؤية الأخرى التى ترى أن هناك عدداً من المحددات بمثابة قيود تشكل نقاط ضعف ينبغى أن تستغل من جانب الدول العربية، وهذه القيود هى كالآتى:

قيود جيوبوليتكية: حيث تعانى دولة إسرائيل من نقاط ضعف فى استخدام خيارها النووى تتمثل فى الموقع الجغرافى وصغر مساحة الدولة وافتقادها للعمق الإستراتيجى وقلة عدد السكان مقارنة بسكان الدول العربية، حيث تبلغ مساحة إسرائيل ٢٦٥٠ كيلومترا مقابل ١٢ مليون كيلومتر مربع للدول العربية مما يؤدى إلى ضيق مساحة المناورة.

ومن ثم يرى البعض أن امتناع إسرائيل عن الاستخدام الفعلى للقنابل النووية خشية ما يمكن أن يلحق بها من أضرار نتيجة ضيق حيز الأراضى التى احتلتها وتماسها مع الحدود العربية.

فالقاعدة العامة هى احتمالات تأثر إسرائيل بالإشعاع النووى والتلوث من جراء ضربها لأهداف قريبة، وإن استخدام أى قنبلة ضد أهداف عربية مثل سوريا أو لبنان أو الأردن مثلاً سوف يكون لها تأثير خطير على إسرائيل، خاصة أن إسرائيل تقيم المستوطنات على شكل أحزمة أمنية على حدودها مع الدول العربية[٥٢]. وربما يفسر ذلك امتناع إسرائيل عن اللجوء للسلاح النووى بعد تأكيد هزيمتها فى عام ١٩٧٣م، وأيضًا فى لبنان ٢٠٠٦م، مما سيؤدى إلى محدودية ما يمكن أن يصيبهم من التساقط النووى والإشعاع[٥٣].

أضف إلى ذلك ما تؤكد عليه بعض الدراسات من أن خط الأمان النووى فى الشرق الأوسط لا يمثل مثيراً قاطعًا على الاستخدام الفعلى للأسلحة النووية، لأن احتمالات تأثر إسرائيل ترتبط بعوامل مختلفة كعيار الأسلحة المستخدمة والمسافة بينها وبين الهدف وطريقة التفجير النووى وتسمح المعادلات المتصلة بهذه العوامل بتصور إمكانية وجود سيناريوهات مختلفة لاستخدام الأسلحة النووية الإسرائيلية دون أن تتأثر إسرائيل فيما عدا حالات خاصة[٥٤].

ورغم ذلك ، فإن التكلفة ـ ولو المحدودة ماديًا ـ التى قد تترتب على استخدام إسرائيل للسلاح النووى ، إلا أنها لن تكون محتملة من جانب إسرائيل فى إطار المنطقة ذات الأبعاد الجغرافية الضيقة ، مما يمثل قيدًا واضحًا على استخدام هذا السلاح .

أضف إلى ذلك ما سبق وأن أشارت إليه الدراسة من أن تطوير رادع عربى فوق تقليدى (رادع الحد الأدنى) يمكنه أن يتغلب على الرادع النووى الإسرائيلى خاصة إذا ما أدخلنا فى الاعتبار الأبعاد الديموغرافية (السكانية) ، فمهما آلت النوعية إلى إبطال قيمة الكم فإن حالة تضارب النوعية وليس تكافئها تمامًا ستبطل قيمة النوع وتجعل قيمة الكم ذات رجحان . وفى حالة تبادل الضربات غير التقليدية (سواء نووية/ فوق تقليدية ، أو نووية/ نووية) فإن الكم سيكون حاسمًا ، حيث إن إبادة إسرائيل واردة من الضربة الأولى وبقنابل محدودة العيار ، فى حين أن اتساع المنطقة العربية وكثرة سكانها يصبح ميزة إستراتيجية تتمتع بها الدول العربية ، فى حالة تعرضها لضربة أولى ، ويمكن أن ترد بالضربة الثانية ، فى حين أن إسرائيل لا تملك الرد بالضربة الثانية ، حيث إنه من الممكن ألا يبقى من يرد هذه الضربة على الإطلاق(٥٥) .

ولكن رغم ذلك يتبقى أن استخدام السلاح النووى ليس محصورا فقط فى الاستخدام الفعلى له ، ولكن هناك التهديد بالاستخدام فى إطار نمط الردع أو نمط الإجبار وهى استخدامات تهديدية تهدف إلى التأثير فى إرادة الخصم فى اتجاه منعه من القيام بسلوك معين يرغب فى القيام به (الردع) أو دفعه نحو اتباع سلوك معين لا يرغب فى القيام به (الإجبار) ، وهذا فى الحقيقة كان الشكل الرئيسى لاستخدام القوة النووية من بعد الاستخدام الفعلى الوحيد لها من جانب الولايات المتحدة عام ١٩٤٥م ، أضف إلى ذلك أن السلاح النووى هو ليس فقط مجرد أداة أمن ولكنه أداه سياسية قد تستخدم من أجل استعراض القوة ، والتأثير النفسى إلى جانب استخدامه فى عمليات التفاوض وفى هذا الإطار وفى ظل محددات معنية فهو يمثل سلاحًا فعّالاً .

وفى ضوء ذلك فإنه يمكن القول إن الأسلحة النووية تستخدم من جانب إسرائيل منذ أواخر الستينيات ، ومنذ إدراك الدول العربية لقدرات إسرائيل النووية وحجم ترسانتها المتزايدة ، فوجود وهذه الأسلحة وامتلاك إسرائيل لها حتى لو لم يتم التهديد صراحة باستخدامها ، يطرح آثارًا إستراتيجية على البيئة الأمنية الإقليمية ، وهو وضع يستحيل معه تحقيق استقرار إقليمى مستند إلى أسس إستراتيجية .

ويبقى التخوف قائمًا رغم الكثير من المحددات والمحاذير من التحول نحو الاستخدام الفعلى له فى ظل هذا الوضع الاحتكارى، فإذا كان السلاح النووى قد وجد على مدى الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية التى استمرت نحو أربعين عامًا فإنه لم يتم استخدامه نظرًا للتوازن القائم كعامل رئيسى (إلى جانب القيود المتصلة باستخدام الأسلحة المدمرة بشكل عام)، ولكن فى ظل هذا الوضع الاحتكارى الذى تنفرد فى إطاره إسرائيل بامتلاك السلاح النووى ورغم القيود المتصلة باستخدامه تبقى إمكانية التحول نحو الاستخدام الفعلى واردة (رغم محدوديتها) ومثيرة للقلق وعدم الاستقرار[٥٦].

الهوامش

١ ـ ممدوح حامد عطية، البرنامج النووى الإسرائيلى والأمن القومى العربى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦م) ص٣٦ .

٢ ـ ممدوح حامد عطية، صلاح الدين سليم، الأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية فى عالمنا المعاصر (الكويت: دار سعاد الصباح، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م) ص١٧٧ .

٣ ـ أحمد بهاء الدين شعبان، الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠م: الابتزاز بأسلحة الدمار الشامل تحت رايات النظام العالمى الجديد، (القاهرة: سينا للنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م)، ص٣٣١ .

٤ ـ المرجع السابق ص٣٣٢ نقلاً عن مجلة بمحانيه الإسرائيلية ٢١ نوفمبر ١٩٨٥م.

٥ ـ ممدوح حامد عطية، صلاح الدين سليم، مرجع سابق، ص١٧٠ .

٦ ـ محمد سليمان مفلح الزبود، الردع العربى فى مواجهة الخيار النووى الإسرائيلى (٩١ ـ ٢٠٠١م)، رسالة دكتوراه فى العلوم السياسية، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤م) ص١٥١ .

- Shai Fieldman, Nuclear Weapons and Arms Control in the Middle East, p. 15.

٧ ـ عادل محمد أحمد على، فعاليات سياسات منع الانتشار النووى، منطقة الشرق الأوسط كحالة دراسة، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٩م) ص١٤٩ .

٨ ـ محمد سليمان مفلح الزبود، مرجع سابق، ص١٥٢ .

٩ ـ أحمد بهاء الدين شعبان، مرجع سابق، ص٣٣٧ .

١٠ ـ المرجع السابق، ص٣٤٠، ٣٤١ .

انظر أيضًا حول الأسباب التى دفعت فرنسا للتعاون النووى مع إسرائيل.

بيتر براى، ترسانة إسرائيل النووية مع تقرير فانونو، أسرار القوة النووية الإسرائيلية، ترجمة منير غنام (بيروت: مؤسسة الأبحاث الغربية)، ص ص٣٦، ٣٧ .

١١ ـ أحمد بهاء الدين شعبان، مرجع سابق، ص٣٣٨ .

١٢ ـ المرجع السابق، ص٣٣٧، ٣٤٢ ـ ٣٤٤ .

١٣ ـ لمزيد من التفاصيل، انظر المرجع السابق ص٣٣٩ .

١٤ ـ محمد سليمان مفلح الزيود، الردع العربى فى مواجهة الخيار النووى الإسرائيلى ١٩٩١ ـ ٢٠٠١م، رسالة دكتوراه، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ٢٠٠٤م)، ص١٥٤.

١٥ ـ المرجع السابق، ص١٥٥ .

١٦ ـ عادل محمد أحمد، مرجع سابق، ص١٥٣ .

١٧ ـ القنبلة النووية الإسرائيلية،

http://www.f555f.com/vb/show thread.pbp? T=4762.

١٨ ـ الأهرام، ٢٦ إبريل ٢٠٠٤ م.

١٩ ـ القنبلة النووية الإسرائيلية، مرجع سابق ص٢ .

٢٠ ـ المرجع السابق، ص٣٠٢ .

٢١ ـ المرجع السابق، ص٢ .

٢٢ ـ الأهرام، ٢٦ إبريل ٢٠٠٦م، مرجع سابق.

٢٣ ـ د. نادية محمود مصطفى، سياسات سباق التسلح الإسرائيلى ـ العربى خلال الثمانينيات : بين الفرص والمكاسب الإسرائيلية وبين القيود والضغوط على مصر، الفكر الإستراتيجى العربى، (عدد ٣٢، إبريل ١٩٩٠م)، ص٩، ص٣٠ ـ ٣٢ .

٢٤ ـ المرجع السابق ص٣٣ .

٢٥ ـ ممدوح حامد عطية، صلاح الدين سليم، الأسلحة النووية، والكيمائية والبيولوجية فى عالمنا المعاصر (الطبعة الأولى، الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٢م) ص ص١٧٦ ـ ١٧٧ .

٢٦ ـ ممدوح عطية، عبد الفتاح بدوى، ص ص٤٢ ـ ٤٣ أمين هريدى، الصراع العربى الإسرائيلى بين الردع التقليدى والردع النووى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى، ١٩٨٣م).

٢٧ ـ ممدوح عطية، عبدالفتاح بدوى، ص٤٩ .

٢٨ ـ أمين هويدى، مرجع سابق.

٢٩ ـ ممدوح عطية، عبد الفتاح بدوى، مرجع سابق ص٤٩، ٥١، ٥٢ .

٣٠ ـ محمد عبد السلام، الموقف الإسرائيلى من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، السياسة الدولية (عدد ١٢٠ إبريل ١٩٩٥م) ص ص٧٠ ـ ٧١ .

٣١ ـ منير محمود بدوى، إسرائيل وقضايا نزع السلاح، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٨١م)، ص٤٢ .

٣٢ـ المرجع السابق، ص٤٣ـ ٤٥ .

٣٣ـ محمد عبد السلام، مرجع سابق ص٧١ نقلاً عن تصريحات شيمون بيريز، الحياة ١/ ٩/ ١٩٩٤، الأهرام ٢/ ٩/ ١٩٩٤م، الحياة ١٢/ ١/ ١٩٩٥م الشرق الأوسط ١٨/ ٢/ ١٩٩٥م.

٣٤ـ المرجع سابق، ص ص٧١ـ ٧٢ .

٣٥ـ منير بدوى، مرجع سابق، ص٢٥ .

٣٦ـ محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص٧٠ .

٣٧ـ المرجع السابق، ص ص٧٣ـ ٧٤ .

٣٨ـ Nabil Fahmy, Prospects for Arms Control and Proliferation in the Middle East, The Non proliferation Review (Summer, 2001), p. 4.

٣٩ـ أفنر كوهين، دراسات عالمية: نحو شرق أوسط جديد إعادة النظر فى المسألة النووية عدد (١) (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ١٩٩٥)، ص ص٥٤ـ ٥٥ .

٤٠ـ عادل محمد أحمد على مرجع سابق، ص ص ١٦٥ـ ١٦٦ .

٤١ـ القناة، ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٥ م. alqanat.com

٤٢ـ المرجع السابق ص١٦٠ .

٤٣ـ أفنر كوهين، مرجع سابق. (الشرق الأوسط والحد من التسلح، فى د. سمعان بطرس ومحرر)، مستقبل مع الترتيبات الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربى: القاهرة ٢٧ـ ٢٩ ديسمبر ١٩٩٧م (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٩٨م) ص ص٤٢، ٤٣ .

٤٤ـ عبد الله الأشعل، العالم العربى والتسلح النووى الإيرانى، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية .http://www.ahram.org.eg/acp

٤٥ـ أضواء على سياسة الغموض النووى الإسرائيلى، ٦/ ٧/ ٢٠٠٤م BBC Arabic.com.

٤٦ـ اجتماعات حاسمة داخل أروقة وكالة الطاقة الدولية حول قدرات إسرائيل النووية، http://www.kuna.net.kw/story.asp?DSNO = 774504

٤٧ـ الحظر النووى الإسرائيلى على جدول أعمال المؤتمر السنوى لوكالة الطاقة الذرية، http://www.intiqad.com/view.php?id=7957

٤٨ـ خيبة أمل عربية لنتائج الدورة الـ ٤٩ لمؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية http://www.us.moheet.com/asp/show - m. asp? # do=1614835..

٤٩ ـ أحمد بهاء الدين، الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠م، الابتزاز بأسلحة الدمار الشامل تحت رايات النظام العالمى الجديد (القاهرة: سينا للنشر، الطبعة الأولى ١٩٩٣م) ص ص٣٦٥ ـ ٣٦٦ .

٥٠ ـ بيتر براى، مرجع سابق، ص٦٨ .

٥١ ـ أحمد بهاء الدين، مرجع سابق، ص٣٣٥ .

٥٢ ـ محمد سليمان مفلح الزيود، الردع العربى فى مواجهة الخيار النووى الإسرائيلى (٩١ ـ ٢٠٠١م)، مرجع سابق، ص١٦٦ .

٥٣ ـ أحمد بهاء الدين، مرجع سابق، ص٣٦٦ .

٥٤ ـ محمد عبد السلام، احتمالات ومحاذير استخدام السلاح النووى فى الشرق الأوسط، فى إبراهيم محمد العنانى وآخرون (محررون)، الخيار النووى فى الشرق الأوسط (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١م)، ص٢٧٩ .

٥٥ ـ محمد سليمان، مرجع سابق، ص١٦٧ .

٥٦ ـ محمد عبد السلام، مرجع سابق ص ٢٧٤ ـ ٢٧٧ ـ ٢٩١ .

الفصل الثالث

البرنامج النووى العراقى

مرحلة جديدة فى سياسات منع الانتشار

مقدمة:

مثلت عملية تدمير القدرات العراقية فى مجال أسلحة الدمار الشامل مرحلة جديدة فى تطور سياسات منع الانتشار، حيث اتسمت هذه المرحلة بامتداد عمليات منع الانتشار لتتجاوز حد الضغوط والقيود الفنية والتجارية والاقتصادية والقانونية والسياسية إلى ممارسة عمليات تدمير القدرات النووية باستخدام القوة العسكرية وإستخدام الوكالة الدولية للطاقة ومجلس الأمن لاستصدار قرارات تضفى الشرعية على تلك العمليات، وإن كانت الولايات المتحدة لم تعبأ كثيراً بتلك الشرعية حين قررت الاتجاه منفردة وخارج إطار مجلس الأمن لغزو العراق مبررة ذلك باستمرار العراق فى انتهاكه لقرارات الشرعية الدولية ولم يقم بنزع أسلحة الدمار الشامل لديه. من ناحية ثانية فقد ارتبطت بداية عملية تدمير القدرات النووية العراقية، بالتحول فى هيكل النظام الدولى نحو نظام أحادى تسيطر عليه وتوجهه الولايات المتحدة وفقًا لما تمليه عليها مصالحها مستخدمة فى ذلك كل ما يمكن من وسائل التأثير والضغط. وقد انتهت عملية التدمير تلك بغزو أمريكى للعراق كشف عن تأكيد الانفرادية الأمريكية فى السيطرة على العالم، وحدود القدرة الأوروبية وكذلك الروسية والصينية على مواجهة الأهداف الإستراتيجية الأمريكية.

من ناحية ثالثة، فقد مثلت عملية الغزو الأمريكى للعراق حلقة من حلقات الحملة الأمريكية على الإرهاب، والتى نجحت خلالها فى الربط بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل.

من ناحية رابعة فإن هذه المرحلة الجديدة من سياسات منع الانتشار قد تم تدشينها بصدد دولة عربية إسلامية وهى العراق، فى الوقت الذى تم فيه تجاهل الترسانة النووية الإسرائيلية، والقدرات النووية الكورية الشمالية والتى أعلنت مؤخراً كدولة نووية

جديدة تنضم للنادى النووى الدولى، الأمر الذى يثير التساؤل حول معنى «الشرعية الدولية» والتوظيف السياسى لها وازدواجية المعايير فى تطبيقها مما لا يؤدى فى النهاية إلى خدمة الأمن والسلم فى تلك المنطقة.

وأخيراً فإنه ـ وكما سيتضح من التحليل ـ فإن سياسات منع الانتشار النووى لم تطبق بشكل شامل ومطلق وحاسم، طالما أن الولايات المتحدة غضت الطرف عن القدرات العراقية فى مجال أسلحة الدمار الشامل حينما كان ذلك يخدم مصالحها فى حين اتجهت بكل قوة وباستخدام كل الوسائل نحو تدمير تلك القدرات حينما أدركت أنها تنطوى على تهديد لمصالحها العليا فى المنطقة.

وسوف تتناول الدراسة البرنامج النووى العراقى منذ البداية وحتى النهاية مروراً بمختلف التطورات التى جسدت تفاعلات إقليمية ودولية تراكمت لتدفع إلى وضع كلمة النهاية لهذا البرنامج.

أولاً: بدايات البرنامج النووى العراقى:

تعود بدايات البرنامج النووى العراقى إلى أواخر عقد الخمسينيات، حينما أعلن الرئيس الأمريكى أيزنهاور عن مشروع الذرة من أجل السلام للاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، حيث قام العراق بإنشاء لجنة الطاقة النووية كلجنة تابعة لوزارة التعليم العالى، وقد وقف العراق فى مقدمة الدول المؤيدة لعملية منع الانتشار النووى، حيث وقع على معاهدة منع الانتشار أول يوليو ١٩٦٨م، ثم صدق عليها ١٤ مارس ١٩٧٢م.

وقد بدأ العراق فى إقامة بنية أساسية نووية عقب إنشائه لجنة الطاقة النووية، وكان الاتحاد السوفيتى هو الدولة الأولى التى ساندته فى هذا الإطار، حيث اتفقت الدولتان على إقامة مفاعل نووى سوفيتى للطاقة الحرارية فى منطقة التويثة، وبدأ العمل فى هذا المشروع فى عام ١٩٦٣م وتم استكماله فى عام ١٩٦٨م، وتصل طاقة المفاعل إلى ٢ ميجاوات، وتم زيادتها إلى ٥ ميجاوات، وقد ضمت التويثة أيضاً مؤسسة نووية متكاملة تضم معملاً لإنتاج النظائر شديدة الإشعاع وأفراناً فيزيائية، وقد أرسل مئات الطلبة العراقيين إلى الاتحاد السوفيتى لإتمام دراساتهم فى مجال الفيزياء النووية.

وقد شهد البرنامج النووى العراقى انطلاقته الأساسية فى منتصف السبعينيات باعتبار ذلك جزءاً من عملية النهضة التنموية والعلمية والصناعية الكبرى فى العراق، فتبنت القيادة العراقية مشروعاً متكاملاً يهدف على المدى القصير إلى امتلاك تكنولوچيا نووية للاستخدامات السلمية، فى حين تهدف على المدى البعيد إلى إنتاج الأسلحة النووية، وفى هذا الإطار جرى ضم لجنة الطاقة الذرية إلى مجلس قيادة الثورة مباشرة وأصبح صدام حسين شخصيًا رئيسًا لها[1].

وعلى أثر تصديق العراق على معاهدة منع الانتشار اتجه ـ ووفقًا للفقرة الثانية من الماده الرابعة من المعاهدة ـ للحصول على التكنولوچيا النووية من الدول والشركات الغربية المختلفة فتعاقد مع فرنسا وإيطاليا للحصول على حلقات دورة الوقود النووى وحصل منها على معامل تجريبية لتصنيع الوقود النووى للمحطات النووية لتوليد الكهرباء ومعامل بحوث معالجة الوقود النووى المحترق واستخلاص اليورانيوم من خامات الفوسفات والحصول على مفاعل أوزيراك[2].

كذلك حصل العراق على التكنولوچيا والمواد والمساعدات الفنية اللازمة لبرامجه الكيمائية والبيولوچية من كل من ألمانيا الغربية (سابقًا) وبلچيكا وإسپانيا وهولندا وإيطاليا، وجرى تهريب مواد لتلك البرامج من الولايات المتحدة. أما بالنسبة للصواريخ الباليستية فقد حصل العراق على التكنولوچيا والمساعدات الفنية من كل من الاتحاد السوفيتى السابق والأرچنتين والبرازيل وبريطانيا وفرنسا[3].

وقد ارتبط هذا التوجه العراقى إلى حد كبير بحدوث تطورات مهمة فى البرنامج النووى الإيرانى، حيث بدأ نظام الشاه عام ١٩٧٥م فى تنفيذ برنامج نووى طموح كان من شأنه أن يؤدى إلى الحصول على السلاح النووى فى غضون عقد من الزمن وكان ذلك بدعم من الولايات المتحدة، وفرنسا وألمانيا اللتين تنافستا على بيع وتركيب المفاعلات النووية فى إيران[4].

وعلى الجانب الغربى من العراق كانت إسرائيل تتصرف كقوة إقليمية تتفوق فى قدراتها العسكرية على جميع الدول العربية، حيث أنشأت إسرائيل بمعونة فرنسية فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن الماضى مفاعلاً نوويًا يستخدم اليورانيوم الطبيعى فى منطقة ديمونة، وتم تزويد إسرائيل بمنظومة معالجة الوقود المستنفد

لاستخلاص البلوتونيوم منه بهدف استخدامه لتصنيع سلاح نووى، ولم يعد سراً امتلاك إسرائيل كميات من البلوتونيوم تكفى لصنع مئات من القنابل النووية التى تعتمد على البلوتونيوم كمادة انشطارية. وفى ظل هذه الأجواء الإقليمية وفى وقت توافرت فيه للحكومة العراقية مبالغ طائلة من العملة الصعبة من إيرادات النفط فضلاً عن تصاعد نجم صدام حسين عربيًا ودوليًا بدأ رجل حزب البعث العراقى القوى فى محاولة جعل العراق قوة إقليمية تقف نداً لند مع قوتى إيران وإسرائيل، وقادرة على تصدير فكر البعث إلى الدول العربية فاتجهت طموحات القوة لديه إلى الطاقة الذرية[٥].

فى هذا الإطار لجأ العراق إلى الدول الغربية أساسًا للحصول على التكنولوجيا النووية عمومًا والفرنسية خصوصًا التى كانت أكثر تطوراً من مثيلتها السوفيتية.

وكما أشارت الدراسة، فقد مثل مفاعل أوزيراك النواة المركزية للمشروع النووى العراقى وكان ثمرة اتفاق عراقى ـ فرنسى، حيث وافقت فرنسا على إعطاء العراق مفاعل بحوث متطوراً خاصًا بأغراض توليد الطاقة الكهربائية، جنبًا إلى جنب مع إنتاج البلوتونيوم للأغراض العسكرية.

وقد اشتمل هذا المفاعل فى الحقيقة على مفاعلين الأول (أوزوريس) وتصل طاقته إلى ٧٠ ميجاوات وهو مفاعل البحوث النووية ويتم تشغيله باليورانيوم المخصب والثانى (إيزيس) وهو أصغر حجمًا وقد أعاد العراقيون تسمية المشروع كله وأصبح اسمه ١٧ تموز وأطلق على المفاعل الأكبر اسم (تموز ١)، والمفاعل الأصغر (تموز ٢)، وقد ذكرت بعض الدراسات الفنية أنه كان من المفترض أن ينتج مفاعل (تموز ١) ما بين ٥ ـ ٧ كيلو جرامات من البلوتونيوم المخصب الصالح اللاستخدام العسكرى سنويًا[٦].

وقد كان هذا التغيير فى مسمى المفاعل النووى مرتبطًا بتولى صدام حسين السلطة عقب تنحى أحمد حسن البكر فى ١٧ تموز ١٩٧٩م، الذى اعتبر أن امتلاك أسلحة الدمار الشامل يشمل أداة فعالة ضد الخصوم الخارجيين والمحليين ووسيلة فعالة لتعزيز المكانة وجعل العراق قوة إقليمية كبرى، وهذا يقود الدراسة إلى تحليل أهم الدوافع التى ساقت العراق وتحديد الرئيس صدام حسين لتبنى الخيار النووى ببعديه السلمى والعسكرى.

ثانيًا: الدوافع وراء سعى العراق لتطوير برنامج نووى سلمى/ عسكرى:

وفقًا للرؤية الرسمية العراقية هناك عدة دوافع لهذا السعى :

١ ـ التصدى للتحدى الصهيونى، والذى نجم عن إقامة دولة إسرائيل فى قلب العالم العربى ثم توسع هذا الكيان على حساب أراضى ومقدسات الأمة العربية بالإضافة إلى امتلاكه لترسانة من الأسلحة النووية التى بدأ العمل عليها منذ عام ١٩٥٧م وعدم توقيعه على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية جنبًا إلى جنب مع امتلاكه لترسانة كبيرة من أسلحة الدمار الشامل الكيمائية والبيولوجية ووسائل نقلها من الطائرات القتالية والصواريخ بعيدة المدى[٧].

والواقع، فإن هذا الدافع ربما يكون هو القاسم المشترك لدى كل الدول الشرق أوسطية التى تسعى إلى تطوير برامج نووية سواء للاستخدام السلمى أو العسكرى، حيث إن استمرار احتفاظ إسرائيل بالقدرة النووية والموافقة الضمنية للغرب عمومًا والولايات المتحدة خصوصًا على تجاهل هذا الأمر، إنما يخلق خللاً فى التوازن الإقليمى غير مقبول[٨].

٢ـ مواجهة الأطماع الإيرانية: وفقًا للرؤية الرسمية العراقية فإن هذه الأطماع الإيرانية هى أطماع تاريخية وتمتد لتشمل أراضى عربية مختلفة، ومن بينها العراق، حيث سعت إيران دومًا لتحقيق مكاسب إقليمية على حساب أراضى العراق ومثلت منطقة شط العرب محورًا رئيسيًا فى هذا الصراع الإقليمى، كذلك سعت إيران لدعم أكراد العراق ماديًا وعسكريًا لتمكينهم من التمرد على الحكومة المركزية فى بغداد خلال النصف الأول من السبعينيات، مما شكل استنزافًا عسكريًا وماديًا عنيفًا للعراق. ثم كان اندلاع الثورة الإسلامية فى إيران والذى تسبب فى تدهور سريع فى العلاقات بين الجانبين خاصة مع طرح قادة الثورة الإيرانية مبدأ تصدير الثورة. وقد وجه النظام الثورى الإيرانى آليته الدعائية نحو الشيعة فى العراق لاستمالتهم لتأييد الثورة الإسلامية، مما أثار قلقًا عارمًا لدى القيادة العراقية، ثم كانت الحرب التى خاضها العراق ضد إيران عاملاً مساعدًا على تعزيز ودعم برامج أسلحة الدمار الشامل من جانب القيادة العراقية لتعزيز قدراتها العسكرية سواء بفرض الردع أو الاستخدام العملياتى، خاصة أن القيادة العراقية قد لجأت للاستخدام الفعلى للأسلحة الكيمائية فى الحرب مع إيران[٩].

ففى نوفمبر ١٩٨٣م قدمت إيران إلى الأمم المتحدة أدلة تثبت من خلالها استخدام العراق لأسلحة كيمائية ضدها ومن عام ٨٣ ـ ١٩٨٨م واصل العراق استخدامه لغاز الخردل وغاز الأعصاب فى معارك جرت مع الإيرانيين، وقد لجأ العراق لتلك الأسلحة لأنه رأى فيها عاملاً مضاعفًا لقوته العسكرية وتعزيزًا لقوة جيشه فى أرض المعركة[١٠].

٣ ـ حماية الثروات العربية: حيث يستند الموقف الرسمى العراقى على أن الوطن العربى عامة والعراق خاصة غنى بثرواته الطبيعية خاصة النفط الذى يمثل ثلث الاحتياطى العالمى، وهذه الثروة هى مطمع للدول الاستعمارية وفى مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا، ولذا كان من حق العراق وواجبه استخدام جميع السبل للحفاظ على ثرواته خدمة لشعبه.

٤ ـ إن عمليات التطوير العسكرى والتسليحى كانت تأتى ضمن نهضة صناعية شاملة فى جميع ميادين الحياة فى العراق من أجل بناء القاعدة المادية لبلد عصرى ذى نهج مستقل ومستوى حال من الرفاهية[١١].

إلى جانب تلك الرؤية الرسمية هناك الرؤية الأخرى (ذات مصادر متعددة) التى تسوق عدة دوافع مثل:

١ ـ التهديدات الداخلية والنابعة من الانقسامات العرقية والطائفية العراقية الداخلية (أكراد ـ تركمان ـ شيعة ـ سنة . . . إلخ)[١٢].

وجدير بالذكر أن العراق قد استخدم الأسلحة الكيمائية ضد المتمردين الأكراد فى سلسلة من الهجمات التى قامت بها قواته والتى أطلق عليها اسم «حملة الأنفال»، والتى أطلقها صدام حسين نتيجة إدراكه أن أكراد الشمال يتحالفون مع إيران خلال الحرب العراقية الإيرانية، وقد اختتمت تلك الحملة طائرة تابعة لسلاح الجو العراقى قصفت فى ١٦ فبراير ١٩٨٨م مدينة حلبجة الكردية الواقعة شمال العراق بغاز الخردل وغاز الأعصاب، حيث رأت القيادة العراقية أن إلقاء القنابل الكيمائية من الجو على المتمردين الأكراد هو الحل الأمثل لتلك المشكلة، وجدير بالذكر أن الوثائق الخاصة بحملة الأنفال لم تتضمن أى إشارة صريحة إلى الهجمات الكيمائية ولكن رمز إليها العراقيون بعبارة «العتاد الخامس»[١٣].

٢ ـ إن امتلاك قدرات متقدمة فى مجال أسلحة الدمار الشامل تأتى كجزء من محاولات تعزيز الدور القيادى العراقى على الساحة العربية والإقليمية مستغلة فى ذلك حالة الفراغ التى أصابت العالم العربى عقب مبادرة السلام المصرية الإسرائيلية، والزيادة فى أسعار النفط عقب حرب ١٩٧٣م.

٣ ـ حرص صدام على امتلاك السلاح النووى هو نتيجة لقناعته بأن ذلك هو المفتاح لتحقيق جميع أهدافه وأطماعه.

والواقع، فإن هذه الدوافع مجتمعة تشكل فى النهاية مبررات حقيقية وواقعية دفعت العراق لتبنى الخيار النووى بجانبيه السلمى والعسكرى.

ثالثاً ـ موقف القوى الدولية والإقليمية من المشروع النووى العراقى

أثار المشروع النووى العراقى قلقًا شديدًا لدى القوى الدولية المختلفة وفى مقدمتها الولايات المتحدة ولكن رغم ذلك فقد تعاملت الولايات المتحدة بقدر من الدبلوماسية حيث لم تبد إدارة كارتر ثم ريجان تشددًا واضحًا خاصة وأن الولايات المتحدة كانت حريصة على منع إيران من تحقيق نصر على العراق(*)، وإن لم يعن ذلك أيضًا الحرص على انتصار العراق، بل رأت أنه من الضرورى منع قوة إقليمية واحدة من فرض هيمنتها على الخليج وهو ما دعاها إلى تقديم الدعم العسكرى أيضًا لإيران فى إطار ما عرف بفضيحة إيران كونترا.

أما على المستوى الإقليمى فقد اعتبرت إسرائيل أن احتمال امتلاك العراق لسلاح نووى يمثل تهديدًا وجوديًا على بقاء إسرائيل، وسعت بكل الطرق لوقف المشروع وحرمان العراق من امتلاك السلاح النووى.

ومن ثم قامت بعدة محاولات لتخريب المشروع على سبيل المثال فى ٧ إبريل ١٩٧٩م، قام سبعة من عملاء المخابرات الإسرائيلية بوضع شحنات ناسفة فى قلب المفاعل الذى كان معدًا للشحن إلى بغداد من ميناء سين سورمير الفرنسى قرب مدينة تولون على البحر المتوسط بغرض تحطيمه إلا أن الخسائر التى لحقت به كانت محدودة

(*) لهنرى كيسنجر قول مشهور فى تلك الحرب: «أود أن أرى الطرفين منهزمين».

وأمكن إصلاحه. ثم جاءت عملية مقتل المهندس النووى المصرى د. يحيى المشد فى فندق المريديان فى باريس فى يونيو ١٩٨٠م، وكان مسئولاً رفيعًا فى هيئة الطاقة النووية العراقية[١٤].

كذلك قامت فى ١٧ أغسطس ١٩٨٠م بتفجير أربع قنابل: اثنتان منها فى مقر شركة سينا تكنت الإيطالية فى روما وثالثة فى دار مدير فرع الشركة فى ميلانو بإيطاليا والرابعة فى بيت خبير فرنسى متخصص فى المفاعلات النووية فى باريس.

ثم تلا ذلك اغتيال المهندس المدنى الاستشارى العراقى عبدالرحمن رسول، وكذلك وفاة الفيزيائى العراقى الدكتور سلمان رشيد اللامى فى چنيف فى ظروف غامضة[١٥].

كل هذه المحاولات أتت كمحاولة لإبطاء وعرقلة تنفيذ العراق لبرنامجها النووى والذى كان سيقود إلى امتلاكها للسلاح النووى، وبالتالى كسر احتكار إسرائيل لهذا السلاح فى المنطقة.

رابعًا: الضربة العسكرية الإسرائيلية للمفاعل العراقى:

على الرغم من قيام إيران بتوجيه ضربة إلى المشروع النووى فى العراق فى ٣٠/ ٩/ ١٩٨٠م وبعد ٩ أيام من بداية الحرب العراقية الإيرانية إلا أنها لم تسفر سوى عن تدمير منشآت إدارية محدودة الأهمية فى موقع المفاعل. ورغم هذه السابقة فإن العراق لم يتخذ الإجراءات الدفاعية اللازمة لتأمين منشآتها النووية وحمايتها ضد أى هجمات مستقبلية، ومن ثم فقد كانت الفرصة سانحة لأن تقوم إسرائيل بتوجيه ضربتها للمفاعل العراقى فى ٧ يونيو ١٩٨١م مستغلة انهماك العراق فى الحرب مع إيران والتى كانت قد بدأت منذ عدة أشهر، وقد مثلت عملية الهجوم سابقة خطيرة من العلاقات الدولية، حيث إنها مثلت المرة الأولى على الإطلاق التى تم فيها الهجوم على مفاعل نووى وتجرد دولة ما بالقوة من قدرتها النووية وأثارت المخاوف من لجوء الدول إلى قصف المنشآت النووية لخصومها[١٦].

وفى المؤتمر الصحفى الذى عقد عقب نجاح تلك العملية الإسرائيلية سأل أحد الصحفيين قائلاً: «وماذا إذا أعاد العراقيون بناء مفاعلهم» فأجابه بيجين: «إذا حاول

العراقيون مرة ثانية بناء المفاعل، الذى يمكنهم بواسطته أن يكون باستطاعتهم إنتاج أسلحة ذرية، فإن إسرائيل ستستخدم كل الإمكانات الموجودة تحت تصرفها لتدمير ذلك المفاعل»[١٧].

والواقع، فإن ما حدث هو أن هذه الضربة وتلك التصريحات لم تثن النظام العراقى عن العودة واستئناف البرنامج النووى العراقى وبقوة مضاعفة. ففى أغسطس ١٩٨١م أعدت أجهزة الاستخبارات العسكرية العراقية تقريراً قدمته إلى قائد سلاح الجو العراقى وكان بعنوان دراسة تحليلية للهجوم الإسرائيلى على منشآة تموز النووية، وقد انتقد ذلك التقرير فشل العراق فى حماية الموقع المذكور واختتم التقرير بالتأكد على الانتهاء من معالجة التقصير الحاصل وقال: «لقد اتخذنا جميع الإجراءات اللازمة والفعالة التى من شأنها تقليص احتمال نجاح العدو الصهيونى فى استهداف منشآتنا العسكرية الحيوية فى المستقبل»[١٨] وقد أكد هذا التقرير بما لا يدع مجالاً للشك أن العراق كان ماضيًا فى تطوير برنامجه النووى بدلاً من التخلى عنه أو إنهائه كليًا.

ومن الواضح أن الهجوم الإسرائيلى على مفاعل تموز النووى لم يتمكن من القضاء على الطموحات النووية التى كانت لدى صدام حسين ليس فحسب بل لقد أدى ذلك الهجوم إلى نتيجة عكسية تمامًا ذلك لأن صدام حسين كثف جهوده الرامية إلى تطوير السلاح النووى. وهذا ما يشير إليه خضر حمزة أحد العلماء النوويين العراقيين الذين عملوا فى برنامج العراق النووى والذى استطاع الفرار من العراق «لقد ارتكبت إسرائيل خطأ فادحًا لأن الهجوم الذى شنته على مفاعل تموز قضى على الجهود الرامية إلى إنتاج البلوتونيوم ولكنه فى المقابل أدى إلى ظهور برنامج جديد لإنتاج اليورانيوم عالى التخصيب لقد كان عددنا فى البداية نحو خمسمائة، ولكن بعد الضربة الجوية الإسرائيلية أصبح عددنا سبعة آلاف، لأن البرنامج السرى الجديد تميز بطموحات كبيرة جدًا، فاقت كثيراً تلك الطموحات التى كان يرجى تحقيقها عبر البرنامج النووى السابق». والواقع أن العقبات الاقتصادية الكبيرة الناجمة عن ثمانية أعوام من الحرب الطاحنة بين العراق وإيران لم تقف حائلاً دون مواصلة العراق لأنشطته ومساعيه الرامية إلى اقتناء وتطوير أجهزة نووية للاستخدامات العسكرية، وعقب انتهاء الحرب العراقية الإيرانية اتجه العراق للحصول على أجهزة للطرد المركزى من شركات أجنبية وخاصة

الألمانية، وتشير الوثائق إلى أنه نجح فى ذلك إلى حد كبير، كما نجح فى استقطاب خبراء ألمان للقدوم إلى العراق والعمل على بناء تلك الأجهزة، ولعبت الشركات المحلية العراقية أيضًا دورًا كبيرًا فى بناء وتطوير تلك الأجهزة[١٩].

ويشير التحليل السابق إلى وجود قرار إستراتيجى عراقى للمضى قدمًا فى تطوير البرنامج النووى العراقى ـ حتى بعد ضرب المفاعل من قبل القوات الإسرائيلية ـ وبرغم تراجع فرنسا عن تعاونها مع العراق فى المجال النووى، وكان تطوير القدرات الوطنية المستقلة فى مجال تخصيب اليورانيوم عاملاً هامًا فى نجاح العراق فى مسعاه، وقد أسهمت رغبة العراق فى امتلاك رادع نووى فى مواجهة إيران ـ التى كانت متفوقة عدديًا وأوشكت على إلحاق الهزيمة بالعراق فى أكثر من مرحلة ـ فى تعضيد الإرادة العراقية ودعم القرار السياسى العراقى الخاص بتطوير وامتلاك أسلحة دمار شامل ليس فقط نووية ولكن بيولوجية وكيمائية.

خامسًا: ـ المغامرة غير المحسوبة: غزو الكويت وبداية السقوط إلى الهاوية:

كرر النظام العراقى حماقته فى غزوه لدولة الكويت، بعد الخطأ الإستراتيجى الفادح الذى ارتكبه بشنه حربًا غير محسوبة ضد إيران، والتى أفسحت المجال لإسرائيل ووفرت لها فرصة الإجهاز على المشروع النووى العراقى فى ظل ظروف انشغال العراق واستنزافها فى حربها مع إيران.

وكرر النظام العراقى الخطأ نفسه بغزوه الكويت فى وقت كان البرامج النووى العراقى قد أعاد نشاطاته البحثية وبدأ مشروع تخصيب المواد الانشطارية، حيث تشير إحدى الدراسات إلى أنه فى ذلك الحين كان قد تم بالفعل وبجهد عراقى تخصيب ٣٧٢ جرامًا من اليورانيوم ـ ٢٣٥ وبتركيز عال ٩٣٪ وكذلك تخصيب كمية ٥٢٦ جرامًا من البلوتونيوم ٢٣٩ وبتركيز عال، وقد تم فيما بعد حجز تلك الكميات فى يونيو ١٩٩١م من قبل لجان التفتيش الدولية[٢٠].

جاء هذا الغزو فى وقت كان قد أثير فيه الكثير حول قدرات العراق النووية من قبل جهات متعددة، ضمنت بها الولايات المتحدة وأجهزة الإعلام الغربية تعبئة الرأى العام العالمى ضد العراق لتبرير تدمير قدراته العسكرية والاقتصادية، وهو ما تم بالفعل، ولقد

أعلن بوش حينذاك أن العراق على وشك أن يصنع القنبلة النووية خلال شهرين، وهو ما أوردته أيضًا تقارير مخابراتية أمريكية وبريطانية وإسرائيلية[٢١].

فى هذه الأثناء ـ ووفقًا لما كشفت فيما بعد اللجنة الدولية للتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل فى العراق ـ فإن العراق كان يتبع برنامجين:

١ ـ البرنامج طويل المدى لإنتاج الأسلحة النووية: وكان يركز على تطوير المعدات والخبرة اللازمة لإنتاج اليورانيوم عالى التخصيب من الموارد المحلية المخزنة وخصصت لهذا البرنامج الميزانية الكافية والتى بلغت عدة بلايين من الدولارات.

٢ ـ برنامج أسلحة نووية خاص عاجل، وبدأ هذا البرنامج فى أغسطس ١٩٩٠م وبعد الغزو العراقى للكويت مباشرة وكان يهدف إلى إنتاج رأس نووية واحدة تحفظ التوازن الإستراتيجى للموقف العراقى وبدأ هذا البرنامج بعد الحشد الدولى ضد العراق وتبينه عدم وجود احتمالات وصول البرنامج الأول لنتائج محددة فى التوقيت المطلوب، وكان من المفترض أن ينتج هذا البرنامج مواد انشطارية كافية لإنتاج رأس نووى واحد فى ربيع ١٩٩١م، إلا أن الحملة الجوية ضد العراق ثم الهجوم البرى فى بداية عام ١٩٩١م لم يمكنا العراق من تحقيق هذا الهدف[٢٢].

ومن ثم بدأت حلقة جديدة من حلقات تطور سياسات منع الانتشار النووى بصفة خاصة وتكنولوجيا الدمار الشامل بصفة عامة فى العالم الثالث، والتى تستند إلى استخدام القوة العسكرية المباشرة فى تدمير قدرات إحدى الدول ثم إكمال التدمير بعملية تتولى إدراتها هيئة دولية تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية، والأكثر من ذلك أن تستند هذه العملية برمتها إلى ما أصبح يطلق عليه «الشرعية الدولية» أو التحرك الجماعى الدولى لإدارة الأزمات الدولية من خلال استغلال مجلس الأمن لاستصدار قرارات تحقق أهداف ومصالح القوة العظمى المهيمنة على النظام الدولى، ومن ثم فلا يمكن فصل عملية تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية عن مجمل التحولات الحاسمة التى طرأت على النظام الدولى منذ بداية تسعينيات القرن الماضى، وانعكاساتها على المنطقة العربية[٢٣].

ومن ثم فقد أثارت تلك الحرب الأمريكية ـ الدولية لتحرير الكويت الجدل حول أهدافها الحقيقية وهل هى مجرد حرب لتحرير الكويت أم لها أهداف أخرى يأتى فى

مقدمتها تدمير القدره العسكرية العراقية ـ التقليدية وغير التقليدية والإطاحة بنظام صدام حسين، وضمان عدم وصول البرنامج النووى العراقى إلى إنتاج سلاح نووى، ليس فقط لأن ذلك يخل بمعادلة التفوق الإستراتيجى الإسرائيلى فى المنطقة والمدعومة أمريكيًا وغربيًا فحسب، ولكن لأن امتلاك العراق لأسلحة نووية كان سيشكل ـ وفقًا للرؤية الغربية الأمريكية تهديدًا مباشرًا لدول الخليج العربى الضعيفة الواقعة جنوبى بلاده وإرهابها وبسط نفوذه على مواردها النفطية ذات الأهمية الإستراتيجية لأوروبا والولايات المتحدة، ومن ثم التحكم فى كميات الإنتاج التى يجب عليها إنتاجها، والأهم من ذلك فرض العراق لأسعار النفط العالمى وتحكمه بمصير الاقتصاد العالمى[٢٤].

جاءت إذن حرب تحرير الكويت لتنهى وتسرع كافة مخططات وأحلام إسرائيل لتدمير القدرات النووية والتقليدية العراقية، وإخراج العراق ذى الإمكانات البشرية والاقتصادية بشكل نهائى من حالة الصراع الإستراتيجى ومعادلة القوى والتوازنات فى منطقة الشرق الأوسط، ومن ثم العودة من جديد لضمان الانفرادية بامتلاك الأسلحة النووية واستخدامها كرادع للدول العربية بعد أن قضى على آمالها فى تطوير برامج نووية طموحة[٢٥].

ومن ثم يمكن القول إن صدام حسين لو كان قد انتظر فى مطلع التسعينيات حتى حصل على سلاح نووى قبل غزو الكويت، لكانت نتائج ذلك الغزو مغايرة تمامًا للنتائج التى تحققت.

سادسًا: عملية تدمير القدرات العراقية حتى ما قبل ١١ سبتمبر:

كما سبقت الإشارة، فإن التعامل مع العراق مثَّل بداية حلقة جديدة من عملية نزع أسلحة الدمار الشامل باستخدام القوة العسكرية من ناحية وبإعمال قرارات الشرعية الدولية من ناحية أخرى.

وكما يقول السفير نبيل فهمى فإن عملية نزع السلاح الوحيدة التى حدثت فى الشرق الأوسط تمت فى العراق، وقد تم ذلك عبر مرحلتين الأولى عسكريًا وميدانيًا فى إطار عملية عاصفة الصحراء. والثانية سياسيًا وقانونيًا، وفق للقرار ٦٨٧ الصادر عن

مجلس الأمن. وفيما يلى ستلقى الدراسة قدراً من الضوء على تلك العمليات التى استمرت طوال عقد التسعينيات تقريبًا.

١ ـ عسكريًا وميدانيًا يمكن الإشارة إلى الآتى:

أ ـ على الرغم من أن قوات التحالف كانت تخشى التعرض لهجوم عراقى بأسلحة دمار شامل فإنه كانت هناك مخاوف مماثلة تسيطر على الجانب العراقى أيضًا، حيث توقع العراقيون هجومًا أمريكيًا بأسلحة غير تقليدية لتكبيد العراق أكبر الخسائر، ومن ثم توجهت إلى جبهة القتال آليات عراقية مزودة بتجهيزات لإزالة التلوث الذى تحدثه أسلحة الدمار الشامل، وقد توقعت قوات التحالف نتيجة لذلك أن العراقيين ربما يبادرون بهجوم كيمائى. ولكن الواقع أن العراق لم يلجأ إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل التى يمتلكها (الكيمائية والبيولوجية) وربما أن تفسير ذلك هو خوفه من استخدام الولايات المتحدة لقدراتها النووية، فالعراقيون كانوا يدركون تمامًا التفوق التكنولوچى للولايات المتحدة وحلفائها على العراق، وهو ما يعنى أن الرادع فوق التقليدى لا يصمد أمام الرادع النووى، وأن تأثير الأخير النفسى هو تأثير قوى لدرجة ربما أضعفت من معنويات الجيش العراقى وأضعفت من إرادة الصمود والمواجهة لدى النظام العراقى[٢٦].

ب ـ قامت قوات التحالف الدولى لتدمير القدرة العسكرية العراقية وبنيته التحتية بصورة شاملة بهدف تقويض القدرة العراقية تمامًا، وفى هذا الإطار قامت القوات الأمريكية فعلاً أثناء الحرب بقصف المفاعلات النووية وكذلك مواقع الوقود النووى وهى تعمل بلا إنذار، وذلك دون مراعاة للمخاطر الكارثية التى كانت يمكن أن تؤدى بالفعل إلى كارثة نووية[٢٧].

وقد اعتبر البعض أن صمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن قصف موقع المفاعل النووى فى الثوثية عام ١٩٩١م تشكل بحد ذاتها وثيقة إدانة بالتواطؤ فى جريمة ضد الإنسانية، فالموقع المخصص للأغراض السلمية ضم ١٣٠ عمودًا للوقود النووى كان يمكن أن يحدث تدميرها كارثة بيئية ليس للعراق فحسب بل للمنطقة بأسرها.

ويشير جعفر ضياء جعفر ونعمان النعيمى فى كتابيهما «الاعتراف الأخير» إلى قيام العاملين بالمفاعل بالتطوع بالتسلل إلى داخل المبنى المدمر لإخراج قضبان الوقود من

تحت الأنقاض ونقلها إلى مواقع آمنة، وأن جعفر ضياء جعفر قد أشرف بنفسه على عمليات الإنقاذ هذه والتى كانت تتم أثناء النهار وفى فترات متقطعة بين غارات الحلفاء غير آهبين بتساقط القنابل حولهم[٢٨].

وهكذا، فإن القصف الجوى الإستراتيجى المكثف الذى استمر نحو ٤٣ يومًا على العراق تمكن من ضرب إمكانات العراق ليس فقط النووية ولكن أيضًا الاجتماعية والإنتاجية، ومع ذلك فقد جاء قرار مجلس الأمن (٨٧٦) الصادر فى ٣ إبريل ١٩٩١م، والذى حدد شروط وقف النار مع العراق على نحو يبين أن العراق مازال لديه قدرة عسكرية تمكنه من تهديد جيرانه وتركزت المشاورات داخل مجلس الأمن والتى استمرت نحو الشهر على موضوع إزالة ما لدى العراق من أسلحة دمار شامل ومن قدرة على تصنيعها.

٢ ـ المرحلة الثانية: قرار مجلس الأمن ٦٨٧ وعملية التفتيش عن وتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية فى التسعينيات:

استندت عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية إلى نص قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ الصادر فى ٣/ ٤/ ١٩٩١م، حيث نص هذا القرار على قيام اللجنة الخاصة بتدمير أسلحة الدمار الشامل فى العراق والوكالة الدولية للطاقة بتدمير وإزالة جميع الأسلحة الكيمائية والبيولوجية وجميع مخزونات العوامل الكيمائية وجميع ما يتصل بها من منظومات فرعية ومكونات وجميع مرافق البحث والتطوير والدعم والتصميم وجميع القذائف الصاروخية التى يزيد مداها على ١٥٠ كيلومترًا والقطع الرئيسية المتصلة بها ومرافق إصلاحها وإنتاجها، كما طالب القرار العراق بالموافقة دون أى شرط على عدم حيازة أو إنتاج أسلحة نووية أو مواد يمكن استعمالها للأسلحة النووية أو أى منظومات فرعية أو مكونات أو أى مرافق بحث أو تطوير أو دعم أو تصنيع تتصل بما ذكر. وشدد القرار على ضرورة أن تتم هذه العملية تحت إشراف دقيق من خلال الأمم المتحدة، كما دعا أيضًا إلى اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية من أجل التأكد من أن العراق لن يستأنف عمليات إنتاج أو امتلاك هذه الأسلحة مستقبلاً. ومن ثم فقد كان هناك ثلاثة مكونات رئيسية لعملية إزالة وتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية ووسائل إيصالها تتمثل فى الآتى:

أ ـ مرحلة التفتيش والمسح: وركزت على جمع المعلومات الضرورية لإعداد تقييم بشأن القدرات العراقية فى المجالات المختلفة: النووية والكيمائية والبيولوجية والصاروخية، ومن أجل ذلك طالب مجلس الأمن من خلال قراره ٦٨٧ العراق بتقديم إعلان تفصيلى بشأن جميع مواقع وكميات وأنواع جميع أسلحة الدمار الشامل المنصوص عليها[٢٩].

وبالفعل قام العراق بتقديم هذا التقرير متضمنًا ما يتصل بالقدرة الكيمائية والصاروخية وأنكر وجود قدرات نووية وبيولوجية. ولقد هاجمت الولايات المتحدة مصداقية هذا التقرير واتهمت العراق بإخفاء معلومات، ومن ثم فهو لا يستجيب لمطالب القرار[٣٠].

ب ـ مرحلة الإزالة، وتضمنت إزالة أسلحة الدمار الشامل والمنشآت الخاصة بها وجميع البنود المتعلقة بها من خلال التدمير أو الإزالة. وجعلها عديمة الضرر جنبًا إلى جنب مع تدمير الصواريخ الباليستية التى يزيد مداها على ١٥٠ كيلو مترًا، وتدمير منصات الإطلاق الخاصة بها ومنشآت الإنتاج والصيانة[٣١].

وجدير بالذكر أن مجلس الأمن قد أصدر فى ١٧ يونيو قرارًا لتحمل العراق تكلفة تدمير الأسلحة البيولوجية والكيمائية والنووية والصواريخ التى قدرت ما بين ٢٠٠ ـ ٨٠٠ مليون دولار[٣٢].

جـ ـ مرحلة الرصد طويل الأمد: وركزت على التأكد من امتثال العراق للالتزامات المفروضة عليه بموجب الفقرة ١٠ من القرار ٦٨٧ والمتعلقة بعدم امتلاكه مستقبلاً للأسلحة المحظورة، وذلك وفقًا للحظة التى أعدتها اللجنة الخاصة والتى أقرها مجلس الأمن بموجب القرار رقم ٧١٥ لعام ١٩٩١م، بحيث يتم التأكد من عدم امتلاك العراق لهذه الأسلحة مستقبلاً أو العودة إلى إنتاجها.

وقد تولت الوكالة الدولية للطاقة عملية إزالة وتدمير وتحييد مكونات البرنامج العراقى، فى حين تولت لجنة الأمم المتحدة الخاصة «unscom» التى وافق مجلس الأمن رسميًا على تشكيلها فى ١٩ إبريل ١٩٩١م[٣٣].

ولقد جرى تنظيم عملية تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية من خلال «ترسانة» كاملة من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بدءًا من قرار ٦٨٧ الصادر فى ١٣ إبريل

١٩٩١م واستمر توالى قرارات مجلس الأمن التى تتعلق بعملية التفتيش كلما ثارت أزمة بين العراق واليونسكوم، وظلت هذه القرارات تطالب العراق بالامتثال غير المشروط لقرارات مجلس الأمن الخاصة بعملية تدمير أسلحة الدمار الشامل، وفى الوقت نفسه تؤكد من جانب آخر استمرار العقوبات الاقتصادية على العراق وعدم تخفيفها نظراً لعدم تجاوب العراق مع جميع شروط السلام التى حددتها قرارات المجلس[٣٤].

وقد ظلت العلاقات بين العراق وفرق التفتيش الدولية فى العراق (لجنة اليونسكوم)، والوكالة الدولية للطاقة الذرية تخضع لمعادلة ثابتة معظم التسعينيات والتى استمرت خلالها عمليات التفتيش: فالعراق يبدى تعاوناً مع الفرق فى حدود لا ترضى فرق التفتيش التى تسارع إلى اتهام العراق بعدم التعاون وتلجأ إلى مجلس الأمن الذى سيصدر بدوره قرارات متشددة تطالب العراق بالامتثال الكامل للقرارات الصادرة عن المجلس بشأن إزالة الأسلحة العراقية المحظورة. وبالتوازى مع ذلك استمرت التهديدات الأمريكية باستخدام القوة العسكرية ضده إذا لم يتعاون[٣٥]. وبالفعل فقد قامت القوات الأمريكية فى ٦ يناير ١٩٩٢م بتوجيه ضربة عسكرية إلى بعض المواقع والمنشآت العراقية، وهى الضربة التى لاقت رفضاً من قبل الدول العربية خاصة مصر وسوريا، وكذلك من قبل روسيا التى أعلنت أنها سوف تستخدم الفيتو من مجلس الأمن ضد ضرب العراق من جديد[٣٦].

كذلك وجهت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا سلسلة من الهجمات الجوية المكثفة ضد العراق فى ديسمبر ١٩٩٨م (عملية ثعلب الصحراء) عقاباً له على ما زعمت الدولتان من عدم امتثال العراق الكامل لقرارات مجلس الأمن.

والواقع، فإن السمة التى ميزت العلاقة بين العراق من ناحية وفرق التفتيش من ناحية أخرى هى الشكوك المتبادلة بين الجانبين، فاللجنة الخاصة ظلت تتهم العراق بعدم الوفاء بالتزاماته المنصوص عليها فى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتعمد إخفاء عناصر هامة من برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية المحظورة والصواريخ الباليستية، فى حين أن العراق ظل من جانبه يتهم اللجنة الخاصة بأنها تتعمد الإطالة والتسويف وبأن قوى دولية إقليمية تستغل اللجنة كغطاء للتجسس على العراق إلى جانب إسراف

اللجنة فى عملية التدمير فى العراق حتى فى المجالات غير المرتبطة بعملية نزع السلاح، علاوة على تجاهل الربط بين تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية وعملية إخلاء منطقة الشرق الأوسط من تلك الأسلحة، هذا إلى جانب استمرار العقوبات الاقتصادية على العراق.

ومن ثم استمرت المشكلات تثور بين الجانبين طوال الفترة من ٩١ ـ ١٩٩٨م حتى انهارت العملية تمامًا فى ديسمبر ١٩٩٨م مع قيام الولايات المتحدة بتنفيذ هجماتها الجوية ضد العراق. وقبل توقف عملياتها كانت فرق التفتيش الدولية قد دمرت كل أو معظم برامج أسلحة الدمار الشامل فى العراق، فوفقًا للتقرير النهائى الذى أعده فريق نزع السلاح وعمليات الرصد والتحقق المستمرة فى العراق الذى شكله مجلس الأمن فى ٣٠ يناير ١٩٩٩م عقب انهيار عمليات لجنة الأمم المتحدة الخاصة فى العراق فإن وكالة الطاقة الذرية قد انتهت ـ فيما يخص المجال النووى ـ من تدمير مكونات البرنامج النووى العراقى فى ١٩٩٢م وقامت حتى عام ١٩٩٤م بنقل جميع المواد النووية الصالحة للاستخدام إلى الخارج ولاسيما وقود مفاعلات الأبحاث، وكذلك فإنه فى المجال الكيمائى والبيولوجى وفى مجال الصواريخ الباليستية تم إنجاز الكثير من مهمات التدمير ولم يبق سوى بعض المسائل المحدودة[٣٧].

فى ضوء ذلك ظل الموقف العراقى التقليدى طوال الفترة من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٢م يقوم على أساس أن عمليات الإزالة قد انتهت وأن العراق يقبل فقط باستئناف عمليات الرصد والتحقق المستمرة من أجل التأكد من عدم قيام العراق مجددًا بتنشيط برامج فى مجال الأسلحة المحظورة على أن يكون هذا الاستئناف مرتبطًا برفع العقوبات المفروضة على العراق[٣٨].

ومع انهيار عمليات اليونسكوم، برزت الدعوة لإنشاء لجنة جديدة لمواصلة عملية التفتيش فى العراق وفق مهام جديدة مع التركيز على عميات الرصد والتحقق المستمرة لبرامج التسلح العراقية دون التركيز فقط على عملية تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية، ومن ثم جاء قرار مجلس الأمن رقم ١٢٨٤ الصادر فى ديسمبر ١٩٩٩م. والخاص بتشكيل لجنة الأنموفيك معبرًا عن هذه الاعتبارات، إلا أنه رغم ذلك رفض العراق قبول القرار ١٢٨٤ لاعتبارات عديدة أهمها: أن هذا القرار يعيد عمليات

التفتيش فى العراق إلى نقطة الصفر، وظل العراق يؤكد دومًا أنه نفذ جميع التزاماته فى مجال نزع السلاح، ولا يقبل بأقل من رفع العقوبات الدولية المفروضة عليه، وقد ظل العراق مصرًا على موقفه هذا وهو ما أدى إلى إفشال جولات المفاوضات المتعددة التى جرت بين العراق والأمم المتحدة من أجل إعادة المفتشين إلى العراق، إلا أن الحكومة العراقية اضطرت إلى تغيير موقفها حينما بدا واضحا أن إدارة بوش جادة فى شن الحرب على العراق، وأنها يمكن أن تستغل الموقف العراقى للحصول على تأييد دولى واسع لهذه الحرب؛ ولذا أعلنت قبولها غير المشروط لعودة المفتشين إلى العراق فى ١٦ سبتمبر ٢٠٠٢م أى قبل صدور القرار ١٤٤١ فى ٨ نوفمبر ٢٠٠٢م[٣٩].

سابعًا: غزو العراق.. وأكذوبة أسلحة الدمار الشامل:

وضعت الولايات المتحدة إستراتيجيتها بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر على أساس الربط بين الإرهاب وامتلاك الأسلحة النووية باعتبارها الخطر المزدوج الأول الذى يواجه الولايات المتحدة الأمريكية، وأكدت وثيقة الأمن القومى الأمريكية أن تركيز الولايات المتحدة أساسًا سينصب على المنظمات الإرهابية.وعلى أى فرد أو دولة ترعى الإرهاب وتحاول أن تستخدم أو تحصل على أسلحة الدمار الشامل أو مكوناتها[٤٠].

وفى هذا الإطار أشار «John R. Bolton» نائب وزير الدولة للسيطرة على التسلح والأمن الدولى إلى أن الأخطار التى تمثلها أسلحة الدمار الشامل موجودة منذ فترة ولكن الآن فإن الولايات المتحدة وهى تعمل لتخليص العالم من التهديد الإرهابى فإن علينا ألا نقلل من الخطر الحقيقى والمتزايد الذى تفرضه الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية التى يمكن أن تقع فى أيدى الإرهابيين، إن الديكتاتوريين فى الدول المعادية مثل إيران والعراق وكوريا الشمالية يملكون بالفعل بعض أسلحة الدمار الشامل ويطورون أسلحة أخرى، وحلفاؤهم الإرهابيون يبحثون عن مثل هذه الأسلحة ولن يضيعوا أية فرصة لاستخدامها ضدنا[٤١].

كذلك قال بوش «إن كل دولة فى ائتلافنا ينبغى أن تأخذ بجدية تهديد الإرهاب على نطاق كارثى، الإرهاب المسلح بأسلحة نووية وبيولوجية وكيمائية»[٤٢].

فى إطار هذا الربط بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل أصبح الأمريكيون يؤكدون تمامًا أن هناك علاقة قوية بين الدول التى ترعى الإرهابيين وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وأصبح هناك تأكيد مستمر من جانبهم على الاعتقاد بأن هذه الجماعات الإرهابية لا تستطيع أن تحصل على تلك الأسلحة بدون دعم الدول القومية، ومن ثم فإن التحرك الأمريكى ينبغى أن يتجه إلى تلك الدول الراعية للإرهاب والتى تملك أسلحة دمار شامل مما يمثل انتهاكًا لاتفاقيات منع الانتشار.

فى هذا الإطار كان توجه الولايات المتحدة نحو التعامل مع العراق ـ إحدى دول محور الشر، فالعراق إلى جانب امتلاكه لتاريخ طويل من الإرهاب وفقًا للرؤية الأمريكية ـ فهو مصمم على مقاومة عقوبات الأمم المتحدة والمضى قدمًا فى تطوير برنامجه النووى سعيًا لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، فالعراق مستمر فى بناء توسيع البنية التحتية القادرة على إنتاج أسلحة دمار شامل، وهو يوسع من صناعاته الكيمائية المدنية بطرق يمكن تحويلها بسرعة إلى إنتاج أسلحة كيمائية، وتعتقد الولايات المتحدة أنه يحتفظ أيضًا ببرامج أسلحة بيولوجية نشيط ومتطور، كما أنه مستمر فى تطوير مقدرات الصواريخ الباليستية بما يتجاوز القيود التى تفرضها قرارات الأمم المتحدة، ومن ثم فإنه بمساعدة خارجية معقولة يمكن أن يجرى اختبار إطلاق صاروخ باليستى طويل المدى خلال السنوات الخمس القادمة، وكذلك أكدت الولايات المتحدة أن صدام لم يتخل عن برنامجه للأسلحة النووية وأنه يحتفظ بعدد كبير من العلماء فى المجال النووى ووثائق البرنامج. وربما جانب من البنية التحتية ـ الصناعات ذات الاستخدام المزدوج ـ التى يمكن أن تدعم إعادة انعاش وتنشيط برنامج الأسلحة النووية وقد أعربت الولايات المتحدة بصفة خاصة عن قلقها بشأن إمكانية أن يحصل صدام حسين على المواد القابلة للانشطار(٤٣).

إذن، فى ضوء ذلك مثلت العراق من المنظور الأمريكى إحدى دول الشر التى تجسد الرابطة بين الراديكالية والتكنولوجيا، بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، وقررت محاربة خطرها المتوقع دون انتظار وقوعه فى إطار إستراتيجيتها الجديدة القائمة على الضربات الاستباقية.

وفى هذا السياق بدأت إدارة بوش فى التأكيد على أن الولايات المتحدة لن تثق فى أية حلول سلمية يمكن لصدام حسين أن يقدمها بخصوص عودة مفتشى الأسلحة

الدوليين بسبب ما أسموه بـ«التاريخ الطويل» من الخداع الذى مارسه صدام حسين فى تعاملاته مع المفتشين الدوليين والأمم المتحدة، ومن ثم، وعلى الرغم من أن قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ الصادر فى نوفمبر ٢٠٠٢م اعتبر الفرصة الأخيرة لاستكمال عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية وتفادى حدوث ضربة عسكرية أمريكية، ضد النظام العراقى، فإن جميع التطورات اللاحقة أكدت أن إدارة بوش لم تكن جادة فى تنفيذ هذا القرار مما يتضمنه من إعطاء الوقت لفرق التفتيش لاستكمال عملياتهم فى العراق[٤٤].

والواقع، فإن القرار رقم ١٤٤١ كان قد أثار خلافًا واضحًا بين الولايات المتحدة وبريطانيا من ناحية، وروسيا والصين وفرنسا من ناحية أخرى، فقد كانت الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا تتبنى رؤية مفادها استصدار قرار يتضمن اللجوء التلقائى للقوة وفى حال عدم امتثال العراق لقرار مجلس الأمن وتعاونه الكامل مع مفتشى الأسلحة فى حين عارضت فرنسا وروسيا الاقتراح الأمريكى الذى سيسمح بعمل عسكرى إذا ما أعاقت العراق عمل المفتشين الدوليين دون الحاجة إلى تفويض من مجلس الأمن، وأصرت على ضرورة أن يتم العمل على مرحلتين، بحيث تكون هناك عودة إلى مجلس الأمن فى حالة حدوث أى خرق من جانب العراق لتحديد طبيعة رد الفعل الدولى على هذا الخرق، وقد استجابت الولايات المتحدة للضغوط الفرنسية والروسية وقامت بتعديل الصيغة الأولى بحيث لا يتضمن استخدام القوة العسكرية مباشرة إذا رفض العراق نزع سلاحه، وإن كانت قد نجحت فى جعل الدول الأخرى توافق على صيغة معدلة تشير «إلى أن العراق سيواجه عواقب وخيمة نتيجة لانتهاكاته المستمرة لالتزاماته»[٤٥] كذلك تخلت واشنطن عن بند فى مشروعها الأول يسمح للأعضاء الرئيسيين فى مجلس الأمن بالمشاركة فى عمليات التفتيش وإرسال جنود لفتح أى طريق يغلقه العراق أمام المفتشين الدوليين بالقوة.

وعلى الرغم من أن القرار قد استبعد فكرة اللجوء التلقائى للقوة التى كانت الإدارة الأمريكية حريصة على تضمينها فى مشروع القرار الأصلى، إلا أن القرار كان يمثل فى النهاية مظلة لعمل عسكرى أمريكى ضد العراق وما تراجعت الولايات المتحدة عن الصيغة الأولى التى أرادتها للقرار إلا لرغبتها فى إظهار قدر كبير من المرونة لاعتبارات

يأتى فى مقدمتها احتواء الرفض الدولى العنيف وبالذات الروسى والفرنسى لصيغة مشروع القرار الأصلى الذى قدمته إدارة بوش إلى مجلس الأمن، وفى الوقت نفسه فإن هذه الإدارة كانت تسعى إلى الظهور أمام الرأى العام الداخلى والمجتمع الدولى عموما على أنها تحاول أولا استنفاد جميع الطرق السلمية فى التعامل مع قضية تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية قبل اللجوء إلى القوة العسكرية، علاوة على تأكيد حرص الولايات المتحدة على العمل تحت مظلة الأمم المتحدة وفى إطار الشرعية الدولية وليس خارجها، ومن ثم فإن قبول الإدارة الأمريكية تخفيف صيغة القرار لم يكن يعنى إطلاقًا تفضيلها لخيار التسوية السلمية للأزمة القائمة مع العراق أو تراجعها عن خيار العمل العسكرى فى مواجهته، ولكن فقط يعنى قبولها إعطاء مزيد من الوقت لاستئناف عملية التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل فى العراق، مع انتظار أى أزمة أو خلاف يمكن أن ينشأ بين العراق من ناحية ولجنة الأنموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية من ناحية أخرى للمبادرة بشن عمل عسكرى ضد العراق[٤٦].

ولقد أثبتت الأحداث التالية صدق هذا التحليل، فقد استمرت عمليات التفتيش قرابة ثلاثة شهور أظهر العراق خلالها تعاونًا كبيرًا مع المفتشين الدوليين وقد قدم كبير مفتشى الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة هانز بليكس والبرادعى خلال هذه الفترة تقريرين إلى مجلس الأمن فى يناير وفبراير ٢٠٠٣م لم يتضمنا ما يؤكد امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، وإن كانا قد قدما صورة مختلطة لالتزام العراق بالتطبيق. ففى حين أكد البرادعى مدير الوكالة الدولية للطاقة أن الوكالة لم تجد أى دليل على أن العراق قد أعاد إحياء برنامج أسلحته النووية فإن بليكس قال إنه لم يجد دليلاً على أن صدام حسين يقوم طواعية بالتخلص من الأسلحة، كما أنه لم يقرر التعاون فى تقديم الدليل المطلوب الذى يؤكد للمفتشين أنه لا يملك أسلحة دمار شامل، وفى التقريرين اللذين تم تقديمهما فى فبراير ٢٠٠٣م عرض المفتشان صورة مختلطة أيضًا عن تجربة العراق من أسلحة الشامل وقالا: إنه لم يتم العثور على أية أسلحة كيمائية أو بيولوجية أو نووية محظورة، إلا أنه ما زالت هناك شكوك قائمة حول نوايا العراق بالنسبة للتخلص من الأسلحة ووجود دليل على أن العراق بصدد تطوير صواريخ بعيدة المدى محظورة، كما أن مصير كميات من الأسلحة الكيمائية والبيولوجية والجرثومية الفتاكة ما زال مجهولاً[٤٧].

وبدا الانقسام واضحًا بين أعضاء مجلس الأمن حول ما إذا كان ينبغى، استنادًا إلى التقارير، اعتبار العراق أنه خالف أساسًا ومرة أخرى التزاماته تجاه نزع أسلحته والعمل من ثم على تطبيق الإنذار «بالعواقب الوخيمة» التى يتضمنها القرار ١٤٤١، ففى حين طالبت دول عديدة وفى مقدمتها فرنسا وروسيا والصين وألمانيا منح المفتشين مزيدًا من الوقت، فإن الولايات المتحدة رأت أن العراق فى حالة خرق مادى للقرار ١٤٤١ وذكر باول فى تعقيبه على تقريرى بليكس والبرادعى أمام مجلس الأمن فى ١٤/ ٢/ ٢٠٠٣م «.. المشكلة الأساسية التى نواجهها هى أن العراق قد أخفق فى تطبيق القرار ١٤٤١ وعليه فإن التهديد باستخدام القوة يجب أن يظل قائمًا. إن أمن المنطقة وآمال شعب العراق أنفسهم وأمننا بالذات يتوقف اليوم علينا وعلى تحملنا مسئوليتنا، ومن ثم فإن علينا أن نستخدم العواقب الوخيمة التى يدعو إليها القرار ١٤٤١»[٤٨].

بهذه الكلمات اتضح توجه الإدارة الأمريكية بشأن الأزمة العراقية على لسان أحد حمائمها كولن باول والذى كان قد عرض فى خطاب له أمام جلسة خاصة لمجلس الأمن قبل ذلك بأسبوع تقريبًا ٥/ ٢/ ٢٠٠٣م أدلة تثبت من وجهة النظر الأمريكية انتهاك العراق المادى لقراراته وأنهى خطابه قائلاً: «إن العراق كان ولا يزال يخرق التزاماته بنزع أسلحته ويشكل العراق اليوم تهديدًا والعراق ما زال فى حالة خرق مادى. إن العراق بإخفاقه فى انتهاز فرصته الأخيرة للخروج نظيفًا ونزع أسلحته ووضع نفسه فى حالة خرق مادى، وأصبح أقرب إلى اليوم الذى سيواجه فيه تبعات خطيرة لتحديه المستمر لهذا المجلس»[٤٩].

ومنذ ذلك الحين بدأت واشنطن ولندن فى تكثيف تحركاتهما لإصدار قرار دولى جديد من مجلس الأمن يسمح باستخدام القوة العسكرية ضد العراق، وواصلت الولايات المتحدة وبريطانيا مباحثاتهما الثنائية واتصالاتهما الدولية سعيًا لامتناع الدول الأعضاء فى مجلس الأمن بالموافقة على قرار جديد حول العراق، وفى هذا الإطار واجهت الدولتان معارضة كل من فرنسا وروسيا والصين التى رفضت استخدام القوة إلا كملاذ أخير بعد أن يقدم المفتشون تقريرًا يقرر أنهم عجزوا عن نزع السلاح[٥٠].

وعلى الرغم من أن تقريرى بليكس والبرادعى فى ٧ مارس ٢٠٠٢م أمام مجلس الأمن قد تضمنا إشارة واضحة إلى التعاون العراقى مع فرق التفتيش، إلا أن إدارة بوش

لم تكترث ولم يغير ذلك من موقفها، ولم تتأثر بما كان يعتبر ذلك من ضعف مصداقية اتهامهما للعراق بعدم التعاون.

ولكن فى الوقت نفسه لم تتمكن الولايات المتحدة من توفير الأغلبية اللازمة لتمرير القرار الذى أرادته فى مجلس الأمن، ولم تستطع إقناع روسيا وفرنسا والصين بالعدول عن تهديداتهم باستخدام الڤيتو، ومن ثم قررت الولايات المتحدة سحب القرار وعدم إجراء التصويت عليه، حيث لم تشأ أن تعرض نفسها أو تعرض حلفها الغربى لانشقاق قد يسفر عن معارضة صريحة وقوية لها ليس فقط بشأن قضية العراق ولكن أيضًا لهيمنتها وانفرادها بالسيطرة على النظام العالمى وهو الهدف الذى ترغب الولايات المتحدة فى إبقاء التسليم به من قبل دول العالم على اختلافها وعدم بروز أى معارضة له، ومن ثم قصدت سحب القرار واللجوء للحرب منفردة دون غطاء من الشرعية الدولية أى أنها آثرت أن تخسر معركة واحدة بدلاً من أن تخسر حرب الهيمنة على العالم.

وقد اتجهت الولايات المتحدة إلى محاولة إضفاء الشرعية على قرارها بالذهاب منفردة للحرب على اعتبار أنها ليست فى حاجة إلى قرار ثانٍ من مجلس الأمن، وذلك تأسيسا على اعتبارين:

١ ـ إن القرار ١٤٤١ يعطيها الحق بما ينص عليه من عواقب وخيمة يتعرض لها العراق باستخدام القوة ضده فى حالة قيامه بخرق هذا القرار وهو الأمر الذى أكدته الولايات المتحدة من خلال تقرير باول وكلمته أمام مجلس الأمن.

٢ ـ إن العراق قد انتهك القرار رقم ٦٨٧ والذى تعهد بموجبه بإزالة وتدمير جميع أسلحة الدمار الشامل الموجودة لديه، ومن ثم يكون من حق الولايات المتحدة إنهاء الهدنة التى بدأت منذ عام ١٩٩١م بناء على هذا القرار.

ولكن الحقيقة أن علاقة الولايات المتحدة بمسألة أسلحة الدمار الشامل العراقية لا تتجاوز من الناحية القانونية مجرد كونها دولة عضوًا فى الأمم المتحدة، حيث إن طرفى الأزمة هما العراق من جهة والأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة من جهة أخرى، وترتيبًا على ذلك فإن الولايات المتحدة فى ادعائها الحق فى اللجوء منفردة أو بالتعاون مع آخرين إلى القوة إنما تسلب الأمم المتحدة ومجلس الأمن تحديدًا اختصاصهما الأصيل

فى التعامل مع الأزمة، هذا إلى جانب أن هذا المسلك من جانبها يشكل عدوانًا على سيادة دولة عضو، وخروجًا على مقتضيات مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية وعدم مشروعية استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فى العلاقات الدولية وفقًا لميثاق الأمم المتحدة[٥١].

ومن ثم فإنه قد وضح فى البداية ومنذ صدور قرار ١٤٤١ أن الولايات المتحدة تعطى لنفسها حق القيام بعمل عسكرى ضد العراق فى حالة تقديرها لحدوث انتهاك عراقى جديد وعدم قيام المجلس باتخاذ ما تراه مناسبًا وحاسمًا إزاء ذلك واعتبرت الولايات المتحدة أنه ليس هناك فى القرار ما يلزمها بالانتظار لحين موافقة المجلس على اللجوء إلى القوة العسكرية، كما أنه لا يوجد ما يعوقها عن الانفراد باستخدام القوة ضد العراق حال استمالة استصدار قرار جديد من المجلس يحول دون استخدام القوة.

ومن ثم وفى ضوء ذلك يتضح كيف أن العراق مثلت حالة اختبار لتوازنات القوى الدولية، ففى حين أمكن لفرنسا وروسيا والصين حرمان الولايات المتحدة من غطاء الشرعية الدولية فى اتجاهها لضرب العراق وغزوه فإنها لم تتمكن من منعها من تحقيق الهدف الذى حددته وبقوة الولايات المتحدة بما يكشف عن تأكيد الانفرادية الأمريكية فى السيطرة على العالم وتوجيه مساراته وفقًا لما يمكن أن تكون عليها مصالحها مستخدمة فى ذلك كل الوسائل الممكنة وفى مقدمتها القوة العسكرية من أجل بسط هيمنتها الكاملة على النظام الدولى فى مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر.

كذلك فإن العراق جسدت حالة تدخل خارجى بل وغزو أجنبى باسم منع أسلحة الدمار الشامل بدعوى منع نظام إرهابى من استخدام تلك الأسلحة أو تسليمها لجماعات إرهابية تستخدمها ضد مصالح وأهداف أمريكية وغربية.

فماذا أسفرت عنه عملية التفتيش الدولى التى أعقبت الغزو الأمريكى للعراق وهل بالفعل تم العثور على هذه الأسلحة التى مثلت «الدافع المعلن» من جانب الولايات المتحدة لغزو العراق؟

لقد أسفرت عملية التفتيش والبحث عن تأكيد عدم وجود أثر لمثل هذه الأسلحة، وهو الأمر الذى أكده ديفيد كاى رئيس خبراء البحث عن الأسلحة العراقية حيث قال: إن فريقه لم يجد أى أسلحة حقيقية محظورة فى العراق[٥٢].

ومن ثم يأتى السؤال فوراً إذن لماذا اتجهت الولايات المتحدة لغزو العراق؟

تعددت الذرائع التى ساقتها الإدارة الأمريكية لغزو العراق والتى يأتى فى مقدمتها ـ إلى جانب دعوى نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية ـ حماية حقوق الإنسان وإقامة نظام ديمقراطى يمثل نموذجًا يحتذى به لدول المنطقة.

أما فيما يتعلق بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، وبعد أن أثبتت عمليات التفتيش عدم وجود أثر لها وعدم وجود أى دليل على دعوة العراق لمساعيه لإنتاج أى نوع منها، فإنه يمكن القول: إن هناك تضليلاً قد مارسته الإدارة الأمريكية (والحكومة البريطانية) حتى تتمكن من شن حربها على العراق، فلم تقع تلك الإدارة (ولا الحكومة البريطانية)، ضحية مخاوف مبالغ فيها من امتلاك العراق أو سعيه لامتلاك أسلحة دمار شامل، ولا هى كانت ضحية معلومات غير دقيقة بهذا الصدد بل إن الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية قامتا عن سابق إصرار وبشكل متعمد باختلاق معلومات تعلمان تمامًا ويقينًا أنها ليست موجودة على الإطلاق فى سعيها المحموم لاحتلال العراق وفى هذا الإطار يشير تقرير صادر عن مؤسسة «كارنيجى» للسلام الدولى الصادر فى ٢٠٠٣م إلى «أن مسئولى الإدارة الأمريكية قد قاموا بشكل منتظم بتشويه الحقائق المتعلقة بتهديد برامج العراق لأسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية وأنه لم يوجد فى السابق ولا يوجد الآن أى دليل موثوق بوجود علاقة تعاونية بين حكومة صدام وتنظيم القاعدة وأنه لم يوجد دليل يدعم الزعم بأن العراق قد يقوم بنقل أسلحة دمار شامل إلى تنظيم القاعدة وأن الدليل الأكبر هو ما يناقض ذلك»[٥٣].

أما على صعيد حقوق الإنسان، فإنه من المعروف ومن الثابت أن الولايات المتحدة لم تكن فحسب الحليف الأهم لنظام صدام فى فترة قوته التى مارس فيها الجزء الأكبر من فظائعه على صعيد حقوق الإنسان فى العراق، بل إنها كانت أيضًا مصدر تجهيزات ومعدات إنتاج أسلحة الدمار الشامل التى استخدمها صدام حسين ضد الأكراد فى أعقاب انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٨م والتى لعبت فيها الولايات المتحدة أيضًا الدور الحاسم فى دعم العراق لإخراجه منتصرًا سواء على صعيد التسليح أو على صعيد المعلومات الاستخباراتية.

أما فيما يتعلق بالديمقراطية فإن ما تنطق به الساحة العراقية الآن وحالة عدم الاستقرار وانتشار الجرائم والعنف الطائفى والتعامل الطائفى المتعمد أيضًا للاحتلال الأمريكى مع الشعب العراقى لاسيما من خلال تمثيلهم فى مؤسسات الحكم التى ينشئها إنما يؤكد حقيقة وهم «النموذج الديمقراطى» الذى ادعته الإدارة الأمريكية كذريعة لاحتلال العراق. فهى لم تصبح «نموذجًا للديمقراطية» ولكن نموذج لعدم الاستقرار والفوضى والحرب الأهلية[٥٤].

إن ذلك يقودنا فى النهاية إلى إبراز الدوافع الحقيقية للحرب على العراق خاصة والحملة الأمريكية ضد الإرهاب عامة والتى تمثل العراق إحدى حلقاتها:

١ ـ السيطرة على منابع النفط من آسيا الوسطى وحتى الخليج، ومن ثم السيطرة على أسعاره العالمية. وفى هذا الإطار يمكن فهم الأهداف الأساسية للحملة الأمريكية التى استهدفت أفغانستان ثم العراق والآن تسعى لاستهداف إيران، فتوافر إمدادات النفط وضمان أسعار مقبولة من وجهة النظر الأمريكية، هى قضية تتعلق بالأمن القومى الأمريكى وليس مجرد قضايا اقتصادية ومشكلات خاصة بالعرض والطلب.

٢ ـ فرض الهيمنة الأمريكية وتحقيق السيطرة العالمية على مناطق العالم المختلفة، فهناك إستراتيجية أمريكية عالمية منذ ما بعد الحرب الباردة تهدف إلى إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية فى مناطق متعددة من ناحية، وفرض الهيمنة والسيطرة العالمية من ناحية أخرى تحقيقًا للمصالح الإستراتيجية الأمريكية فى عالم ما بعد الحرب الباردة.

٣ ـ شن حرب مفتوحة ضد دائرة الحضارة الإسلامية بالتحالف مع الصهيونية، وهو هدف كشفت عنه التصريحات الأولى لبوش عقب أحداث سبتمبر والتى تصف الحملة على الإرهاب التى تنوى الولايات المتحدة شنها بأنها حملة صليبية، وهذه ليست فى رأى الكثيرين زلة لسان ولكنها تعد تعبيرًا دقيقًا عن موقف وتصور ينطلق منه الرئيس بوش فهو يعنى تمامًا ما يقوله حرفيًا، وذلك فى ظل التوجهات الأمريكية البارزة منذ نهاية الحرب الباردة، الأمر الذى يطرح بقوة مقولة هانتنجتون عن صراع الحضارات.

وفى ظل هذا التصور التحليلى فإن التساؤلات ينبغى أن تثار حول الانحياز الأمريكى المطلق للسياسات الإسرائيلية وأسبابه التى تتجاوز المصالح المرحلية

والإستراتيجية المشتركة إلى الخلفية الدينية التى تنتظم فى إطارها الأصولية البروتستانتية المعاصرة فى الولايات المتحدة واليهودية الصهونية.

ومن ثم فإن الصليبيين الجدد الذين تتحدث عنهم كثير من الدراسات من أتباع الكنيسة البروتستانتية المتطرفة وبالذات فى الولايات المتحدة وبريطانيا والذين يؤمنون بنبوءات توراتية مزيفة ويعملون على تطبيقها حرفيًا على أرض الواقع اعتقادًا منهم بأنهم ينفذون أمرًا إلهيًا للتعجيل بالعوده الثانية للمسيح التى لن تتم حسب اعتقادهم إلا من خلال بعض المقدمات الضرورية وهى:

أ ـ إقامة دولة إسرائيل المنصوص عليها فى التوراة من النيل إلى الفرات وتجميع يهود العالم فيها.

ب ـ هدم وتدمير المسجد الأقصى ليتسنى بناء الهيكل اليهودى مكانه.

جـ ـ وقوع معركة كبرى بين قوى الخير (البروتستانت واليهود) وقوى الشر (المسلمين وأصدقائهم) تسمى معركة هرمجدون يباد فيها ملايين البشر.

ومن المعروف بالطبع أن الإدارة الأمريكية تزخر بأعضاء من اليمين المتشدد وفى مقدمتهم رامسفيلد. يقول د. برهان غليون أن سبب اختياره لمنصب وزير الدفاع هو أطروحة قدمها لوزارة الدفاع الأمريكية رسم فيها سيناريو الحرب بين قوى الخير والشر والتى ستؤدى إلى معركة هرمجدون(٥٥)(*).

٤ ـ ويرتبط بذلك الهدف السابق هدف الغزو المعنوى لشعوب العالمين العربى والإسلامى، بعد أن بدت مؤشرات استعادة الشعوب الإسلامية لروح المقاومة فى مواجهة الهيمنة والعدوان الأمريكيين، وكذلك العدوان الإسرائيلى، وتمثلت تلك المؤشرات فى: المقاومة الإسلامية المسلحة ممثلة فى حزب الله ونجاحه فى استعادة الجزء الأكبر من الأراضى اللبنانية المحتلة، تجدد الانتفاضة الفلسطينية (انتفاضة الأقصى)،

(*) من مقابلة للدكتور برهان غليون فى قناة الجزيرة.

من يوسف العاصى الطويل، الصليبيون الجدد ـ الحملة الثانية: البعد الدينى لحملة بوش الصليبية على العالم الإسلامى وعلاقته بمخطط إسرائيل الكبرى.

http://www.Al Arabnews.com/AL shaab/JIF/28 - 9-2001/war8.htm

الضربات الأقسى للولايات المتحدة الأمريكية فى ١١ سبتمبر والتى اتهم فيها تنظيم القاعدة وقد ظل العراق يمثل - برغم عمليات الحصار والعقوبات وتدمير أسلحته - شوكة فى ظهر الولايات المتحدة مع استمرار موافقته القومية المتمردة على مشاريع الهيمنة الأمريكية وتزايد التعاطف الدولى مع ضحايا الحصار والقصف الأمريكى والبريطانى اليومى له.

ومن ثم رأت الولايات المتحدة فى غزو العراق واحتلاله والقبض على قيادته أو قتلها سيشكل غزواً معنوياً يفضى إلى هزيمة معنوية جديدة للشعوب العربية والإسلامية المعادية للهيمنة الأمريكية ومن ثم يمكن بعدها الإجهاز على المراكز والنماذج الأخرى.

ويؤكد ذلك تلويح الولايات المتحدة عقب غزو العراق مباشرة لدول أخرى كإيران وسوريا بضرورة استيعاب الدرس، وإذا كانت إيران تظهر حتى الآن قدراً كبيراً من الصمود والتحدى - كما سيتضح فيما بعد - فإن هناك دولاً أخرى مثل ليبيا أظهرت قدراً كبيراً من الارتداع بمسارعتها بالكشف عن برامجها لأسلحة الدمار الشامل بل والمضى قدماً أيضاً باتجاه تطبيع العلاقات مع إسرائيل باعتبارها لا تمثل أى تهديد لليبيا، هذا إلى جانب المؤثرات الكثيرة التى ظهرت على مستوى السياسات الداخلية لكثير من الدول العربية والإسلامية والتى تمثل استجابة لهذا الغزو[٥٦].

فى النهاية يمكن فقط الإشارة إلى بعض الملاحظات فيما يتعلق بالعراق كنموذج لدولة عربية إسلامية تم نزع أسلحته على مدى سنوات امتدت منذ ما بعد حرب الخليج الثانية وانتهت بغزو واجتياح أمريكى لأراضيه بدعوى أيضاً نزع سلاحه:

١ - كما سبق أن أشارت الدراسة فإن العراق جسد الحلقة الثانية والجديدة من عملية نزع السلاح باستخدام القوة العسكرية وبغطاء من الشرعية الدولية.

٢ - إنه لا يمكن تجاهل أن أحد الدوافع العراقية لامتلاك سلاح نووى كان هو البرنامج النووى الإسرائيلى، وإن ضرب إسرائيل للمفاعل النووى العراقى لم يوقف أو يثن العراق عن إعادة بناء قدراتها النووية لمواجهة التهديدات الإسرائيلية، إضافة إلى دوافع أخرى كالمكان والهيمنة الإقليمية ومواجهة إيران.. إلخ.

ولكن هذا لا يقلل من الدافع الأساسى وهو مواجهة إسرائيل النووية وتهديداتها الكامنة وهو ما يؤكد حقيقة أنه طالما استمرت إسرائيل الدولة النووية الوحيدة فى

المنطقة، فإنه ذلك سيدفع دولاً أخرى فى المنطقة لمحاولة تحقيق التوازن العسكرى النووى معها لخلق وضع من الاستقرار فى المنطقة من شأنه ضمان السلام، وربما أن ذلك يفسر أيضًا سعى إيران لامتلاك تكنولوچيا نووية قد يتم تطويرها فيما بعد للاستخدام العسكرى. فالخبرة التاريخية فى مجال التسلح النووى وعلاقته بالسلام والاستقرار تشير إلى أن ما حفظ السلام فى أوروبا طوال فترة الحرب الباردة هو التوازن النووى بين الولايات المتحدة وحلفائها من ناحية والاتحاد السوفيتى وحلفائه من ناحية أخرى وما يحفظ السلام فى المسرح الآسيوى أيضًا أن هناك توازنًا نوويًا بين الصين والهند وپاكستان يمنع انفجار صراعات شاملة مدمرة، أما الوضع فى الشرق الأوسط والذى فى إطاره تنفرد إسرائيل بامتلاك سلاح نووى يمكن أن تلجأ لاستخدامه فعليًا، إلى جانب استخدامها له على مستوى الردع النفسى على الأقل، إنما يخلق وضعًا من عدم الاستقرار ويستحيل معه تحقيق سلام حقيقى فى المنطقة.

٣ ـ أظهرت الحالة العراقية أيضًا افتقاد نظام الانتشار النووى لأية مصداقية نظرًا لازدواجية المعايير، ففى حين صدر قرار مجلس الأمن ٦٨٧ الخاص بالعراق مستندًا إلى الفصل السابق من الميثاق لتنفيذه بالقوة، وتم تنفيذه بفعالية كاملة تجاهل مجلس الأمن قراره السابق رقم ٤٨٧ الذى طالب إسرائيل بوضع منشآتها النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما لم يستند القرار إلى الفصل السابع مثل معظم القرارات التى صدرت للعراق وهذه الازدواجية تفقد نظام منع الانتشار مصداقيته.

كذلك فإن القرار رقم ٦٨٧ أشار إلى الهدف المتمثل فى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط، وأشار إلى أن الإجراءات التى ستتخذها العراق تمثل خطوات نحو إنشاء منطقة فى الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، ورغم ذلك لم يستطع مجلس أن يجبر باقى الدول فى المنطقة ـ وتحديدًا إسرائيل ـ على نزع أسلحتها. والواقع فإن هذه الازدواجية فى المعايير لدى مجلس الأمن ولدى الدول النووية خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا فى تعاملها مع قضية الانتشار النووى تفقدها أية مصداقية.

الهوامش

١ ـ أحمد إبرهيم محمود، العراق وأسلحة الدمار الشامل أبعاد الصراع مع الولايات المتحدة ولجنة اليونسكوم (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٤م)، ص ص٢٣ ـ ٢٤ .

٢ ـ عادل محمد أحمد، فعالية سياسات منع الانتشار النووى، منطقة الشرق الأوسط كحالة دراسة، رسالة ماچستير (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م)، ص١٧٦ ـ ١٧٧ .

٣ ـ أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص٢٨ .

٤ ـ المرجع السابق، ص٣٥ .

٥ ـ دار الحياة، الاعتراف الأخير، قصة البرنامج النووى العراقى يرويها المسئولون عن إنشائه وتطويره، ٩/ ٥/ ٢٠٠٥ م.

٦ ـ أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص ص٣٦ ـ ٣٧ .

- David Albright & Khidhir Hamza, "Iraq's Reconstitution of its Nuclear Weapons Program" Arms Control Today, October 1998.

٧ ـ أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص١٨ .

٨ ـ أحمد عبد الحليم، خريطة القوى النووية فى الشرق الأوسط فى أوائل القرن الواحد والعشرين: حقائقها واحتمالات تطورها، إبراهيم محمد العنانى وآخرون، الخيار النووى فى الشرق الأوسط (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١م)، ص٤٥٣ .

٩ ـ أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص١٩، ٢١ ـ ٢٢.

١٠ ـ Ibrahim - al - Mararshi: Saddam's Iraq and Weapons of Mass Destruction: Iraq a case Study of Middle Eastern Proliferant, vol. 8 (September, 2004).

١١ ـ أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص١٩ .

١٢ ـ المرجع السابق، ص٢١ .

١٣ ـ Ibrahim al Marashi, op.cit.

١٤ ـ أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص٤ .

١٥ ـ دار الحياة، الاعتراف الأخير . . . ، مرجع سابق، ص٦ .

١٦ ـ أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص ص٤٣ ـ ٤٤ .

١٧ ـ ستيف ويتمان، يربيرت كروسني، القنبلة النووية الإسلامية، ترجمة محمد حمدى صاحب التميمى (القاهرة: دار الكتاب العربى، ١٩٩٤م) ص٦٩ .

١٨ ـ Kuwait Data Set (KDS) Folder CD 10 File 108 - 10 - 039

نقلاً عن Ibrahim Al - Marashi, op.cit p. 6.

١٩ ـ Ibrahim al - Marashi, op.cit, p 6 - 7.

٢٠ ـ خليل إبراهيم آل عيسى، هل حققت الإستراتيجية النووية الإسرائيلية أهدافها فى البرنامج النووى العراقى؟ ص٨ .

٢١ ـ عادل محمد أحمد على، فعالية سياسات منع الانتشار النووى، منطقة الشرق الأوسط كحالة دراسة، رسالة ماجستير (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٩م) ص١٧٧ .

٢٢ ـ أحمد عبد الحليم، مرجع سابق، ص ص٤٥٥ ـ ٤٥٦ .

٢٣ ـ نادية مصطفى، خبرة عملية تدمير القدرات العراقية فى مجال أسلحة الدمار الشامل (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يوليو ١٩٩٣م)، ص٣ .

٢٤ ـ انظر حول هذه الأهداف Ibrahim al - Marashi, op.cit, p. 4, p. 22.

ـ منار محمد الرشوانى، الغزو الأمريكى للعراق الدوافع والأبعاد، محمد الخراط وآخرون، احتلال العراق: الأهداف ـ النتائج ـ المستقبل، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤م) ص٥٦ .

ـ نادية مصطفى، مرجع سابق، ص٥ .

٢٥ ـ خليل إبراهيم آل عيسى، مرجع سابق، ص٨ ـ ١١ .

٢٦ ـ Ibrahim al - Marashi, op.cit.

٢٧ ـ عادل محمد أحمد، مرجع سابق، ص١٧٧ .

٢٨ ـ محمد عارف، الاعتراف الأخير للعقل العلمى العراقى، وجهات نظر.

ـ جعفر ضياء جعفر، نعمان النعيمى، الاعتراف الأخير حقيقة البرنامج النووى العراقى (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤م).

٢٩ ـ أحمد إبراهيم محمود، عملية التفتيش الدولى فى العراق: الأبعاد والدلالات، حسن نافعة ونادية مصطفى (محرران)، العدوان على العراق خريطة أزمة ومستقبل أمة (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣م)، ص ص٧٠ ـ ٧١ .

٣٠ ـ نادية مصطفى، مرجع سابق، ص١١ .

٣١ ـ أحمد إبراهيم محمود، عملية التفتيش الدولى . . . ، مرجع سابق، ص٧١ .

٣٢ ـ نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص١١ .

٣٣ ـ أحمد إبراهيم محمود، عملية التفتيش الدولى . . . ، مرجع سابق، ص ص٧١ ـ ٧٢ .

٣٤ ـ المرجع السابق، ص ص٧٢ ـ ٧٣ .

٣٥ ـ المرجع السابق، ص ص٧٤ ـ ٧٥ .

٣٦ ـ نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص٣٢ .

٣٧ ـ أحمد إبراهيم محمود، عملية التفتيش الدولى . . . ، مرجع سابق، ص ص٧٥ ـ ٧٦ .

٣٨ ـ المرجع السابق، ص٧٧ .

٣٩ ـ المرجع السابق، ص ص٧٨ ـ ٧٩ .

٤٠ ـ زينب عبد العظيم محمد، الإستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الإرهاب، أمتى فى العالم: حولية قضايا العالم الإسلامى (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٣م)، ص٨٢١ .

٤١ ـ John R. Bolton, under Secretary of State for Arms Control and International security, the New Strategic Frame work A response to 21st century threats. An Electronic Journal of the U.S Department of State, vol. 7, No. 2 (July, 2002).

٤٢ ـ خطاب بوش فى الأكاديمية العسكرية فى ويست بوينت ١/٦/٢٠٠٢ م

http://usinfostate.gov/arabic/mena/0726/weamade.htm.

٤٣ ـ زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص٨٢٢ .

٤٤ ـ أحمد إبراهيم محمود، عملية التفتيش الدولى . . . ، مرجع سابق، ص٨١ .

٤٥ ـ زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص٨٦١ .

٤٦ ـ المرجع السابق، ص٨٦٣ .

ـ أحمد إبراهيم محمود، القرار ١٤٤١ والتراجع عن حافة الهاوية، الأهرام، ١٢/١١/٢٠٠٢م.

٤٧ ـ انظر تقرير مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن الدولى، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجى.

http://usinfostate.gov/arabic/iraq/6128.barad.htm.

ـ مفتشو الأمم المتحدة يعرضون صورة مختلطة لالتزام العراق بالتطبيق، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجى.

٤٨ ـ تعقيب وزير الخارجية الأمريكى على تقرير بليكس والبرادعى.www.neelwafurat.com

٤٩ ـ خطاب وزير الخارجية فى مجلس الأمن الأربعاء ٥ فبراير ٢٠٠٣م، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجى.

٥٠ ـ زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص٨٦٤ .

٥١ ـ المرجع السابق، ص٨٦٥ نقلا عن

أحمد الرشيدى العراق والشرعية الدولية، قراءة فى دلالات وسياق القرار ١٤٤١، السياسة الدولية، عدد ١٥١ (يناير، ٢٠٠٣م) ص ص١١٧ ـ ١١٨ .

٥٢ ـ واشنطن ولندن تقران بعدم اكتشاف أسلحة العراق، الأخبار، ٥/ ٢/ ٢٠٠٤م.

٥٣ ـ منار محمد الرشوانى، الغزو الأمريكى للعراق الدوافع والأبعاد، محمد الخراط وآخرون (محررون)، مرجع سابق، ص ص٥٨ ـ ٥٩ .

نقلا عن:

Joseph Grincione, Jessica T. Mathewis and George Perkovich, WMD in Iraq: Evidence and Implications (washington, DC: Carnegic Endowment for International Peace, 2003).

٥٤ ـ المرجع السابق، ص ص٥٧ ـ ٥٨ .

لمزيد من التفاصيل انظر:

٥٥ ـ زينب عبد العظيم، المرجع السابق، ص٨٣٦ ـ ٨٤٢ .

٥٦ ـ انظر لمزيد من التفاصيل منار محمد الرشوانى، مرجع سابق، ص٦٥ ـ ٧٠ .

الفصل الرابع

الملف النووى الإيرانى

هل سيستمر سيناريو الصبر فى مواجهة طهران؟

مقدمة:

يتصاعد الصراع السياسى بين إيران الإسلامية والولايات المتحدة بشأن البرنامج النووى الإيرانى كقضية محورية على الساحة السياسية الدولية، وإن كانت تخفى وراءها قضايا أخرى عالقة تمثل حقيقة الصراع بين إيران والولايات المتحدة ومن خلفها إسرائيل، ومن ثم يأتى هذا البرنامج النووى الإيرانى فى مقدمة أولويات الخارجية الأمريكية، خاصة بعد الحربين الأمريكيتين على أفغانستان والعراق مع الاعتقاد الأمريكى بحق الولايات المتحدة فى مكافحة الإرهاب المقترن بتطوير وامتلاك أسلحة الدمار الشامل، واللجوء إلى الحروب الاستباقية لتحقيق هذا الهدف. ومن ثم فالملف الإيرانى يرتبط من ناحية بقوة بالإستراتيجية الأمريكية لما بعد ١١ سبتمبر، كما يجد من ناحية أخرى قضية دولية تستحوذ على اهتمام دول كبرى عدة وتثير فى الوقت نفسه قضية العلاقات الأوروبية الأمريكية، كذلك العلاقات الأمريكية الروسية الصينية. كما يمثل من ناحية ثالثة محطًا لاختبار فعالية سياسات منع الانتشار ليس فقط دوليًا ولكن إقليميًا وتحديدًا على مستوى إقليم محورى هو إقليم الشرق الأوسط الذى لا تزال تنفرد فى إطاره إسرائيل بامتلاك ليس فقط قدرات نووية سلمية، ولكن ترسانة نووية تفقد المنطقة عنصر التوازن الإستراتيجى اللازم لتحقيق سلام حقيقى.

ولكن إيران ليست عراقًا آخر، فهى دولة إقليمية محورية تمتلك من الإمكانات ما يؤهلها لتصبح قوة عظمى، ومن ثم فإن الأزمة الإيرانية تشهد بالفعل تصعيدًا متبادلاً وخاصة منذ مجىء أحمدى نجاد للسلطة فى إيران، والمعروف بتشدده إزاء الغرب عمومًا والولايات المتحدة خصوصًا. وتسعى الدراسة إلى الإجابة على عدد من التساؤلات التى تم طرحها فى المقدمة بشأن الملف النووى الإيرانى وتطوره وتصاعد الأزمة بشأنه واحتمالات تطورها.

أولاً: بداية البرنامج النووى الإيرانى وتطوره حتى ما قبل ١١ سبتمبر:

ظل امتلاك قدرة نووية حلمًا يراود الإيرانيين منذ تولى محمد رضا بهلوى باعتبارها إحدى وسائل تحقيق الحضارة الحديثة، وكذلك تثبيت دورها كقوة إقليمية رائدة. ومع العلاقات الودية التى أقامها الشاه مع الولايات المتحدة والدور الذى اضطلع به كشرطى للمنطقة أمام امتداد النفوذ السوفيتى خلال الحرب الباردة لم يكن هناك من يعترض على تملك إيران قدرة نووية، وخاصة مع وجود الثروة البترولية فيها كممول لهذا المشروع[١].

ومن ثم بدأ شاه إيران فى إنشاء البنية الأساسية للبرنامج وشجعه فى ذلك الولايات المتحدة التى أمدت إيران عام ١٩٦٧م بمفاعل بحثى قدرته ٥ ميجاوات، هذا بالإضافة إلى التعاون مع الدول الغربية الأخرى مثل ألمانيا وفرنسا، واستطاعت إيران فى تلك الفترة الاتفاق مع شركة سيمنس الألمانية لإقامة مفاعلين فى بوشهر طاقة كل منهما ١٢٠٠ ميجاوات، وبدأت عملية إنشائهما فى عام ١٩٧٦م، إلا أن العمل توقف بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م (وقيام الحرب العراقية الإيرانية بعد ذلك)[٢].

لقد جاءت الثورة الإيرانية بشكل مفاجئ لتهتز إيران من جذورها وتهز فى الوقت نفسه الغرب أيضًا، فقد كان هناك عدد قليل جدًا من المراقبين من داخل إيران وخارجها ممن كان يرى إمكانية قيام الحكومة الدينية لإيران، ففى أوائل عام ١٩٧٨م كانت إيران تجاهد من أجل أن تصبح مثل أوروبا ولكن خلال عام كان آية الله الخومينى يقود إيران إلى طريق مختلف كليًا، ورافضًا تمامًا للأفكار الغربية، حيث جاءت هذه الثورة بتغييرات جوهرية على المجتمع الإيرانى قضت على نماذج التحديث الغربية التى كانت السمة الأساسية لحياة الإيرانيين منذ السنوات الأولى لحكم الشاه رضا بهلوى، ولكن ما هو ثابت أن الثورة الإيرانية تعد من أكثر الثورات شعبية على مدى التاريخ، حيث شارك فيها على الأقل نحو ١٠٪ من سكان إيران وذلك مقارنة بـ ١٪ فقط شاركوا فى الثورة الأمريكية ١٧٧٦م، والثورة الروسية ١٩١٨م، والفرنسية ١٧٨٩م[٣].

ولكن ما هو هام هو موقف الغرب من هذه الثورة، فأصدقاء الأمس صاروا أعداء اليوم، ومن ثم عندما بدأت إيران فى التفكير فى ضرورة إحياء البرنامج النووى

باعتباره جزءاً من عملية إعادة البناء بعد الحرب العراقية الإيرانية، وبعد عملية المراجعة التى قام بها النظام فى إيران، فإنها فشلت فى إقناع الغرب باستئناف تعاونه معها، خاصة ألمانيا وإسپانيا اللتين رفضتا استكمال مفاعل بوشهر، ومن ثم اتجهت إيران للبحث عن شركاء جدد لتزويد إيران بتكنولوچيا متقدمة، فاتجهت إلى الصين وروسيا والأرچنتين، حيث طلبت من الصين إمدادها بمفاعل يعمل بالماء الثقيل، وطلبت من الأرچنتين إمدادها بمنشآت إنتاج ماء ثقيل وكذلك تصنيع الوقود النووى، إلا أن الولايات المتحدة وحكومات غربية أخرى أقنعت الصين بوقف الصفقة ووقف الشحن بالنسبة للأرچنتين لأن كان قد تم الاتفاق معها وقد تفاوضت إيران مع الصين خلال الزيارة التى قام بها الرئيس الإيرانى على أكبر رافسنجانى إلى الصين عام ١٩٩٢م وذلك لتوريد معظم الأجهزة الخاصة بمفاعلين لتوليد الطاقة الكهربائية، كانت ألمانيا قد رفضت السماح لشركة سيمنس باستكمالهما، إلا أن هذا الاتفاق توقف. وفى النهاية وافقت روسيا على استكمال مفاعل بوشهر والذى كانت الإنشاءات الخاصة به قد تمت، ولكن إيران كانت بحاجة إلى التكنولوچيا الخاصة بمحتويات المفاعل والتى كانت ستوردها شركة سيمنس إلا أنه تم استبدالها بتكنولوچيا روسية[٤].

فقد تمكنت إيران من استعادة نشاطها فى إكمال المفاعل عام ١٩٩٥م بتوقيع عقد مع الحكومة الروسية بقيمة ٨٠٠ مليون دولار للوصول بالمفاعل إلى درجة إنتاج ١٠٠٠ ميجاوات أى نحو ١٨٪ من الخطة الإيرانية لإنتاج الطاقة النووية بحلول عام ٢٠٢٠م الطامحة لإنتاج ٦٠٠٠ ميجاوات وعلى أن يلحق بمفاعل بوشهر مفاعلات أخرى فى أنحاء متفرقة من البلاد بالتعاون مع الجانب الروسى. كذلك سعت طهران إلى تنويع مصادر الحصول على التكنولوچيا النووية فاتجهت إلى الجمهوريات السوفيتية الإسلامية للحصول على التكنولوچيا المتقدمة خاصة كازاخستان كما اتجهت إلى أوكرانيا والتى ذكرت بعض التقارير أن هناك لقاء بينهما فى مجال تكنولوچيا الفضاء والصواريخ، وتعاونت أيضًا مع الصين إلى جانب شريكها الأساسى روسيا بهدف الحصول على ٢٠٪ من احتياجاتها من الكهرباء من الطاقة النووية واستفادت إيران من انتقال بعض علماء الذرة الروس إليها، وأعلن مدير البرنامج النووى الإيرانى أن حوالى ١٥٠ خبيراً نوويًا روسيًا يعملون بالفعل بإيران هذا إلى جانب إرسال مهندسين إيرانيين للتدريب فى روسيا. إلى جانب ذلك فقد وقعت إيران مع روسيا اتفاقًا على توريد الوقود

النووى لمدة ١٠ سنوات بتكلفة سنوية ٣٠ مليون دولار، على أن يُعاد الوقود المستنفد لروسيا لإعادة المعالجة وتحتفظ روسيا بالبلوتونيوم،[٥] كذلك اتجهت إيران للتعاون مع الهند وباكستان وجنوب إفريقيا وكوريا الشمالية والأرجنتين، ومن هذا القبيل اتفاق إيران مع باكستان عام ١٩٨٦م لتدريب العلماء الإيرانيين والمساعدة فى البرنامج النووى واتفاقها مع جنوب إفريقيا ٨٨- ١٩٨٩م للحصول على كميات من اليورانيوم المخصب لإجراء التجارب النووية، وحصولها على عدة آلاف من الأرطال من مادة اليورانيوم، دايوكسايد من الأرجنتين[٦].

وقد استمر الاهتمام بتطوير البرنامج النووى الإيرانى والذى وجد قوة دفع كبيرة خاصة مع نهاية الحرب العراقية الإيرانية وطوال التسعينيات، حيث أدت هذه الحرب إلى إحداث تحولات جذرية فى التفكير الإستراتيجى الإيرانى فى المجال النووى، ومن ثم نفذت إيران الكثير من الأنشطة، كما قامت بدعم منظمة الطاقة النووية ومركز أمير آباد، بالإضافة إلى تأسيس مركز أبحاث نووية جديد فى جامعة أصفهان عام ١٩٨٤م وبنهاية الحرب شهد البرنامج النووى الإيرانى نشاطًا مكثفًا وأصبحت إيران تمتلك بنية أساسية كافية لإجراء الأبحاث النووية والمتقدمة وقامت الحكومة بنشر المنشآت النووية الإستراتيجية على مساحة واسعة وأحاطتها بجدار هائل من السرية وذلك تحسبا لأى ضربات عسكرية[٧].

ولكن ماذا عن الموقف الأمريكى إزاء البرنامج النووى الإيرانى؟ إزاء التعاون المتزايد بين إيران والدول الأخرى خاصة روسيا والصين بشأن البرنامج النووى الإيرانى، والذى زاد بصورة ملحوظة خاصة منذ منتصف التسعينيات أبدت الولايات المتحدة قلقها بشأن قيام إيران بالتخطيط لتطوير برنامج شامل للأسلحة النووية، حيث أعلن ويليام برى (وزير الدفاع الأمريكى السابق) فى تصريح له ٩/ ١/ ١٩٩٥م «نحن واثقون من أن إيران تخطط لتطوير برنامج شامل للأسلحة النووية، وتعتقد أنها ستمضى سنوات طويلة حتى تتمكن من ذلك، وهناك بعض الإجراءات التى يمكنهم اتخاذها لاختصار الوقت، أننى أشعر بقلق بالغ حيال حصول إيران على مواد انشطارية وتقنيات متطورة من جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق أو دولة أخرى قادرة على إنتاج هذه المواد»[٨] وقد اتجهت الولايات المتحدة للضغط على روسيا لوقف

تعاونها مع إيران، وفى هذا الإطار نجحت الولايات المتحدة فى الوصول إلى اتفاق مع رسيا عام ١٩٩٥م (اتفاق آل جور وتشرنومردن) يقضى بتعهد روسيا بعدم توقيع عقود جديدة لبيع أسلحة لإيران، إلا أن روسيا تحللت من هذا الاتفاق بعد أن كشف آل جور هذا الاتفاق من خلال حملته الانتخابية وجاء رد الفعل الأمريكى ملوحًا بفرض عقوبات على عدد من المعاهد العلمية الروسية التى تتهمها ببيع تكنولوچيا الصواريخ لإيران أو تساعدها على تطوير قدراتها من خلال تأهيل خبراء إيرانيين فى هذا المجال، إلا أن هذا الضغط الأمريكى لم يمنع إيران أو روسيا من استمرار التعاون فيما بينهما، واعتبرت روسيا أن إيران لم تفعل ما يخرق القواعد الدولية الخاصة بالبرنامج النووى، خاصة أنها قد وافقت على إعادة الوقود المستنفد إلى روسيا حسب الطلب الأمريكى وقد أخذ التعاون الروسى أبعادًا حيوية بعد إعلان الحكومة الروسية عام ٢٠٠٢م استعدادها لبناء خمسة مفاعلات نووية إضافية فى إيران، وقد صدرت وثيقة عن وزارة الطاقة الروسية تم بموجبها الإعلان عن خطط روسيا حتى ٢٠١٢م والتى تضمنت تأكيد روسيا على بناء المحطات النووية الجديدة فى إيران[٩].

وقد كانت إسرائيل وراء حملة إعلامية واسعة النطاق عام ١٩٩٩م ضد إيران بشأن تعاونها النووى مع روسيا. وكانت إسرائيل قد قطعت علاقتها المختلفة بإيران بعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، حيث وصف الخومينى إسرائيل بأنها الشيطان الأصغر، وزاد من حدة هذا العداء دعم إيران لحزب الله فى لبنان والدور الذى لعبته المقاومة اللبنانية فى تكبيد إسرائيل خسائر فادحة إلى أن انسحبت من الجنوب اللبنانى عام ٢٠٠٠م هذا إلى جانب الشراكة الإستراتيچية بين سوريا وإيران والتى تشكل من وجهة النظر الإسرائيلية، تهديدًا رئيسيًا لإسرائيل، والتى حاولت بدورها التصدى له من خلال بناء شراكة إستراتيجية مع تركيا. ومما زاد من حدة العداء الإسرائيلى ـ الإيرانى، تطوير إيران صواريخ شهاب عام ٢٠٠٠م والذى وصل طراز (شهاب ـ ٤) إلى مدى ٣٥٠٠ كيلومتر، و(شهاب ـ ٥) إلى ٥٠٠٠ كيلومتر، وأهم صور التهديد الإيرانى فى نظر إسرائيل ذلك المفاعل الإيرانى فى بوشهر ومفاعلات نووية أخرى أقامتها روسيا والصين، توقعت إسرائيل على أثرها امتلاك إيران خيارًا نوويًا عام ٢٠٠٥م هذا إلى جانب الأسلحة الكيمائية والبيولوچية التى تتهم إسرائيل إيران بامتلاكها، وفى ضوء

ذلك اتجهت إسرائيل بشكل متزايد للضغط على روسيا والصين وكوريا الشمالية لوقف هذا التعاون.

والأهم من ذلك اتجاه إسرائيل لدفع الولايات المتحدة إلى سياسة الاحتواء المزدوج، أى معاقبة كل من بغداد وإيران التى أصبحت تتوقع أن يأتى دورها بهدف تجريدها من أسلحتها النووية، وقد اتبعت إسرائيل إستراتيجية ذات بعدين فى التعامل مع التسلح الإيرانى:

١ ـ تجفيف المنابع الخارجية إلى تحصل إيران منها على احتياجاتها النووية خاصة روسيا والصين وكوريا.

٢ ـ الإعداد لتوجيه ضربة للمفاعلات النووية الإيرانية، وهو ما تحسبت له إيران بنشر مفاعلاتها على أكبر مساحة ممكنة مع اختيار أماكنها بدقة يصعب معها قصفها، وردت إيران بأنها لن تتورع عن توجيه ضربة انتقامية موجعة إلى إسرائيل إذا ما نفذت تهديداتها ضدها[١٠].

ورغم هذه الضغوط الأمريكية الإسرائيلية على الصين وروسيا فإنهما رفضتا بشدة الادعاءات الغربية وأصرتا على استمرار التعاون مع إيران، وكان رد رئيس المخابرات الروسية على المعلومات الاستخباراتية الأمريكية التى قدمتها لروسيا والتى تفيد بأن إيران تسعى لصنع القنبلة واستيراد مواد لفصل البلوتونيوم عن الوقود النووى، وبأنه لا توجد أية دلائل مقنعة على وجود برنامج عسكرى فى إيران، ومن ثم فإن التأكيد على أن إيران تستطيع صنع قنبلة نووية خلال خمس سنوات لا معنى له.

كذلك أوضحت روسيا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تجد فى المفاعلات الروسية لإيران ما يثير الشكوك، وأوضح السفير الروسى السابق فى واشنطن ورئيس لجنة الشئون الخارجية فى البرلمان الروسى فلا ديمير لوكين «إننا معنيون بحظر الانتشار النووى بدرجة لا تقل عن الولايات المتحدة... ولكن حظر الانتشار شىء ومحاولة احتكار السوق العالمية للتكنولوجيا النووية وطردنا من هذا السوق شىء آخر». وقد فشلت المحاولات الأمريكية خلال القمة الأمريكية ـ الروسية بين يلتسين وكلينتون والتى عقدت بموسكو ١٩٩٥م فى إقناع روسيا بالتراجع عن الصفقة النووية مع إيران[١١].

ويبدو أن السلوك الروسى فى التعاون مع إيران وضد الرغبة الأمريكية مدفوع بعدد من الدوافع يأتى فى مقدمتها ربما الدوافع الاقتصادية، حيث تخطت قيمة هذا التعاون المليار دولار، وأنقذ آلاف العمال الروس الذين يعملون داخل إيران وأنقذ نحو ٣٠٠ مشروع صناعى فى مصانع سان بطرسبرج من التوقف، ويحصل العاملون فى القطاعات المغذية للمشروع الذى يمتد لخمس سنوات على رواتب تزيد بأربعة أمثال نظيرتها فى هيئات صناعية أخرى ودفعت هذه المؤسسات ما عليها من ضرائب للحكومة الروسية أعلى أربع مرات من غيرها[١٢].

ثانيا: ١١ سبتمبر وإدراج إيران ضمن محور الشر:

أدت أحداث ١١ سبتمبر إلى انقلاب حقيقى فى التصورات الخاصة بالإرهاب النووى إذ أصبح ينظر إليه كأحد أهم مصادر التهديد إلحاحًا للأمن الدولى، وأنه قد يشكل أهم أنماط التهديد التى تواجه العديد من دول العالم فى القرن الواحد والعشرين. وفى هذا السياق بدت منطقة الشرق الأوسط وكأنها المركز الرئيسى للتفاعلات النووية فى العالم إلى جانب جنوب شرق آسيا وشبه الجزيرة الكورية، حيث شهدت المنطقة تطورات أساسية غير تقليدية تتعلق بجميع قضايا استخدام وامتلاك الأسلحة النووية فى إطار حالة من التدويل غير مسبوقة بجميع القضايا المتعلقة بالأمن والتسلح خاصة ما يتعلق بالأسلحة النووية[١٣].

ولقد كان من بين أهم التداعيات العاجلة لأحداث ١١ سبتمبر، الربط الأمريكى ما بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، بحيث تم وضع أسس العمل المستقبلى للحرب ضد الإرهاب على أساس توسيع نطاقها لتشمل محاربة الجماعات والدول التى تسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل. ولقد بدأ هذا الاتجاه للربط بين الأمرين مع خطاب حالة الاتحاد الذى ألقاه بوش فى ٢٩/ ١/ ٢٠٠٢م، حيث قال: «سوف يستمر بلدنا فى صموده وصبره ومثابرته فى السعى لتحقيق هدفين عظيمين: أولاً: سوف نعمل على إغلاق معسكرات الإرهابيين وتعطيل خططهم وتقديمهم للعدالة.

ثانيًا: علينا أن نمنع الإرهابيين والأنظمة التى تسعى للحصول على أسلحة كيمائية وبيولوچية ونووية من تهديد الولايات المتحدة والعالم»[١٤].

وفى خطاب آخر له يؤكد بوش أن مكمن الخطر الأعظم الذى تواجهه الولايات المتحدة يتمثل فى تلاقى الراديكالية والتكنولوچيا: «يكمن الخطر الأعظم الذى تواجهه أمتنا عند مفترق طريقى الراديكالية والتكنولوچيا»[١٥].

وفى هذا الإطار وضعت الولايات المتحدة إيران جنبًا إلى جنب مع كوريا الشمالية والعراق باعتبارها أنظمة ترعى الإرهاب وتهدد الولايات المتحدة وحلفاءها وأصدقاءها بأسلحة الدمار الشامل، وهذه الدول تشكل «محور الشر»: «إن إيران تسعى بنشاط للحصول على أسلحة الدمار الشامل وتصدر الإرهاب فى حين تكبت قلة غير منتخبة توق الشعب الإيرانى للحرية... تشكل هذه الدول مع حلفائها الإرهابيين محور الشر وهم يتسلحون لتهديد السلام فى العالم، وبسعيها للحصول على أسلحة الدمار الشامل تشكل هذه الأنظمة خطرًا كبيرًا ومتزايدًا ويمكن لهذه الدول تزويد الإرهابيين بهذه الأسلحة، موفرة لهم بذلك الوسيلة التى تماثل كراهيتهم ويمكن أن تهاجم حلفاءنا وأن تحاول ابتزاز الولايات المتحدة وسوف يكون ثمن اللامبالاة فاجعًا فى أية حالة من هذه الحالات»[١٦].

وقد حدد بوش السياسة التى سوف تتبعها الولايات المتحدة لمواجهة خطر امتلاك أسلحة الدمار الشامل من جانب الجماعات الإرهابية ودول محور الشر التى ترعاها، فأرسى بذلك مبدأ الضربات الوقائية، وفى هذا الإطار يقول: «سنعمل بشكل وثيق مع حلفائنا لنحول دون حصول الإرهابيين والدول الراعية لهم على المواد والتقنيات والخبرات التى تمكنهم من صنع ونشر أسلحة الدمار الشامل وسنطور وننشر دفاعاتنا الصاروخية الفعالة لحماية أمريكا وحلفائها من هجوم مفاجئ، لن ننتظر وقوع الأحداث بينما تتراكم الأخطار.. إن الولايات المتحدة لن تسمح لأخطر الأنظمة فى العالم بتهديدنا بأكثر الأسلحة التدميرية فى العالم»[١٧].

وقد تأكد هذا المعنى فى إطار إستراتيجية الأمن القومى الصادرة فى ١٧ سبتمبر ٢٠٠٢م فقد جاء فيها: «لقد صرح أعداؤنا بصورة علنية بأنهم يسعون لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وتشير الدلائل إلى أنهم يسعون لذلك بتصميم أكيد».

«لن تسمح الولايات المتحدة بنجاح هذه الجهود.. وسوف تتعاون مع دول أخرى لحرمان واحتواء وتقليص جهود أعدائنا فى الحصول على تكنولوچيا خطيرة وبحكم

البديهة السليمة والحاجة للدفاع عن النفس سوف تعمل الولايات المتحدة ضد أى تهديدات ناشئة كهذه قبل أن تتبلور فى شكلها الكامل»[١٨].

إذن يتضح مما سبق أن الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر اتجهت بإستراتيجيتها نحو مواجهة الخطر المزدوج المتمثل فى تحالف خطر الإرهاب مع خطر أسلحة الدمار الشامل، وأكدت الولايات المتحدة على جميع المستويات أن تركيزها سينصب على مواجهة المنظمات الإرهابية وأى فرد أو أى دولة ترعى الإرهاب وتحاول أن تستخدم أو تحصل على أسلحة الدمار الشامل.

ولمواجهة هذه التهديدات الملحة من المنظور الأمريكى تعتقد إدارة بوش أن مفاهيم الحرب الباردة الخاصة بالتدمير المؤكد المتبادل والاحتواء لم تعد ملائمة. فهذه التكتيكات كانت ملائمة حين كان التهديد الأعظم للولايات المتحدة يأتى من جانب قوة عظمى نووية ولكن هذه التكتيكات ليس لها جدوى فى عالم يوجد فيه إرهابيون مستعدون لتنفيذ ما تطلب منهم النظم الديكتاتورية المعادية للولايات المتحدة وحلفائها، وبالتالى، فإنه من المنظور الأمريكى فإن الموقف الأمنى الدولى قد تغير، ومن ثم ينبغى تكييف الدفاعات والموارد الأمريكية وفقًا للموقف الأمنى الجديد.

واستجابة لهذا الموقف الأمنى الدولى الجديد اتفق بوش مع الرئيس بوتين على إستراتيجية أمنية شاملة عرفت بـ «الإطار الإستراتيجى الجديد» الذى صدر فى لقاء القمة بينهما فى مايو ٢٠٠٢م فى موسكو والذى يتضمن النص على تخفيض الأسلحة النووية الهجومية وإقامة نظم دفاعية قادرة على تحقيق الحماية فى مواجهة الهجمات الصاروخية وتعزيز إجراءات عدم الانتشار ومواجهة الانتشار والتعاون مع روسيا لمكافحة الإرهاب، ومن ثم انسحبت الولايات المتحدة فى يونيو ٢٠٠٢م رسميًا من معاهدة الصواريخ الباليستية مما يسمح لها بتطوير ونشر نظام لحمايتها ضد تهديد الصواريخ الباليستية من الدول المارقة، ووفقًا للإطار الإستراتيجى الجديد أيضًا فإن وقف انتشار التكنولوجيا النووية وتكنولوجيا الصواريخ من خلال جهود منع الانتشار يمثل عنصرًا أساسيًا، وقد اتفق بوش على التعاون مع الرئيس بوتين بشأن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وفى هذا الإطار أجرى الأمريكيون مناقشات مستمرة مع الروس بشأن المخاوف الأمريكية من انتشار تكنولوجيا الصواريخ والتكنولوجيا النووية من جانب بعض الكيانات الروسية لدول مثل إيران.

فبالنسبة للولايات المتحدة تشكل إيران إحدى دول محور الشر التى تمثل همًا أساسيًا نظرًا لسعيها الدائم لامتلاك مقدرات صاروخية وأسلحة دمار شامل فى وقت واحد، فوفقًا للتقديرات الأمريكية فإن طهران قد تكون قادرة بنهاية هذا العقد على تطوير وإنتاج مادة انشطارية كافية لإنتاج سلاح نووى والحصول على هذه المادة من الخارج يمكن أن يقلل من المدة المقدرة، كما أنها تستمر أيضًا فى تطوير المعدات والخبرات ذات الاستخدام المزدوج التى يمكن أن تساعدها على تطوير وتوسيع صناعة الأسلحة البيولوچية والإبقاء على احتياطى كبير من السلاح الكيمائى[١٩].

إذن، فإن الأزمة النووية الإيرانية لا يمكن النظر إليها فى انفصال عن الرؤية الإستراتيچية الأمريكية الجديدة بعد أحداث ١١ سپتمبر والتى تضع إيران كدولة من دول محور الشر التى تجسد خطر تحالف الإرهاب مع أسلحة الدمار الشامل والتى تهدد بالتالى ليس فقط الولايات المتحدة الأمريكية ولكن الحضارة الغربية بأكملها، وذلك فى ضوء صراع الحضارات الذى بشر به صمويل هنتجتون وفى ضوء الخطاب الأمريكى الذى تلا أحداث ١١ سپتمبر والذى يرسى بالفعل أساسًا للصراع الدينى ما بين تنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات الإسلامية المشابهة والدول الإسلامية الداعمة لها من ناحية واليهود والمسيحيين من ناحية أخرى باعتبارهما يقفان فى جانب واحد ويشكلان فريقًا مجنيًا عليه، وقد بدا ذلك واضحًا منذ البداية مع إعلان بوش عن حملة صليبية لمواجهة الإرهاب القادم من العالم الإسلامى ولم تكن تلك زلة لسان وإنما تعبير عن طبيعة الصراع الذى تراه الولايات المتحدة خاصة والغرب عامة أنه أصبح يربطها بالعالم الإسلامى، والذى يأتى من قلبه النظام الإسلامى فى إيران.

هذه الرؤية الشمولية لوضع إيران فى إطار الإستراتيچية الأمريكية لما بعد ١١ سپتمبر والتى تنطلق الدراسة منها لفهم تطورات أزمة البرنامج النووى الإيرانى وتصاعد وتيرة التهديدات الأمريكية، لا تنفى ولا تقلل أيضًا من وزن الميراث (السياسى والعقائدى) العدائى الذى يربط ما بين الولايات المتحدة وإيران فى تفسير وفهم التصعيد المتتابع للأزمة من قبل الولايات المتحدة والضغوط التى تمارسها على جميع الأطراف من أجل وأد البرنامج النووى الإيرانى، حيث ترى بعض التحليلات ـ وتتفق معها الدراسة ـ أن الولايات المتحدة تدير صراعها الحالى مع إيران حول برنامجها النووى من منظور

سياسى بحت يرتكز على خطر إيران على المشروع الإمبراطورى الأمريكى الذى يستهدف تأسيس شرق أوسط كبيراً أو موسعًا باعتبارها من دول محور الشر المهددة للمصالح الأمريكية، فالقارئ لمشروع الشرق الأوسط الكبير يجد أنه يهدف إلى وضع الدول العربية والإسلامية بالمنطقة تحت الوصاية الأمريكية وتكون هذه الوصاية من خلال تغيير بنية المجتمعات السياسية والاقتصادية والثقافية فى المنطقة وبدأت بأفغانستان والعراق وغدًا إيران وسوريا. فالولايات المتحدة تهدف إلى توسيع الشرق الأوسط چيو سياسيًا ليضم المناطق التى تسيطر عليها الولايات المتحدة سياسيًا وعسكريًا مثل پاكستان وأفغانستان ليمتد غربًا ليشمل شمال إفريقيا حتى الأطلسى وتمثل إسرائيل فى المشروع القاعدة الإستراتيجية. أما إيران فهى أبرز عقبة أمام التدخل الأمريكى فى المنطقة ومن ثم فإن الهدف الرئيسى لمشروع الشرق الأوسط الكبير هو السيطرة على الدول التى تمثل خطراً على المصالح الأمريكية فى المنطقة وأولى هذه الدول دولة إيران الإسلامية، ومن ثم فإن ما حدث فى أفغانستان والعراق ما هو إلا مقدمة لتغيير إيران حجر العثرة أمام واشنطن فى المنطقة، حيث إنه لن يقوم الشرق الأوسط الكبير إلا عبر إيران.

كذلك فهو يرتكز أيضًا على خطر إيران على إسرائيل فى وقت ترفض فيه إسرائيل امتلاك أية دولة عربية أو إسلامية مجرد تكنولوچيا نووية مدنية. وفى هذا السياق أكدت كوندا ليزارايس فى كلمتها أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ فى جلسة اعتمادها كوزيرة للخارجية فى يناير ٢٠٠٥م «إن سبب السياسة العدائية الأمريكية من إيران يرجع إلى السياسة العدائية الإيرانية من إسرائيل (لا تعترف بأسرائيل وتساند المنظمات الإرهابية وتعرقل أية تسوية سلمية عربية مع إسرائيل). وفى خطاب حالة الاتحاد الذى ألقاه بوش فى ٣١ يناير ٢٠٠٦م جدد بوش الحديث عن محور الشر وأعاد التأكيد على إيران كأحد عناصر هذا المحور ووصفها بأنها أمة بين أيدى قلة من رجال الدين تعزل شعبها وتقمعه وأكد أن الولايات المتحدة تأمل أن تكون يومًا ما أقرب صديق لإيران حرة وديمقراطية. إذن، فالمطلوب هو استرداد إيران محددًا حليفًا للولايات المتحدة بأن تكون حرة وديمقراطية، وقد دعا ذلك أحد أعضاء لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بالمطالبة بزيادة المبلغ المخصص لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان فى إيران إلى مائة مليون دولار بدلا من ١٤ مليون دولار، والمقصود

هنا بدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان فى إيران هو دعم المعارضة الإيرانية بالخارج والداخل لإسقاط نظام الجمهورية الإسلامية[٢٠].

إذن يمكن القول إنه إذا كان الهدف الآن الذى تنطلق منه الولايات المتحدة فى إدارتها للأزمة مع إيران هو وأد البرنامج النووى الإيرانى فإن الهدف الأبعد هو تغيير وإسقاط النظام الإسلامى فى إيران أو بعبارة أخرى يمكن القول إن الأزمة إذن ليست أمنية نووية بقدر ما هى سياسية أيديولوجية.

والواقع، فإن العداء الإيرانى لإسرائيل ليس إلا واحدًا فقط من عدة أبعاد متداخلة ومتشابكة تشكل الطبيعة الصراعية للعلاقات الإيرانية الأمريكية، فى هذا الإطار يمكن الإشارة إلى تحليل الكاتب الفرنسى فريدريك تيليه الذى أصدر كتابًا بعنوان «حانت ساعة إيران» عام ٢٠٠٥م، والذى اعتبر فيه أن الخلاف بين إيران والولايات المتحدة حالة فريدة لم يشهد التاريخ الدبلوماسى مثيلها من قبل. فمن ناحية، ترى واشنطن أن بينها وبين إيران عداءً إستراتيجيًا عميقًا بعد أن أطاحت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م بكل المصالح الأمريكية فى المنطقة، فقد قضت على نظام الشاه إحدى الركائز الأساسية للإستراتيجية الأمريكية فى المنطقة ولنظامها الدفاعى فى مواجهة الاتحاد السوفييتى وأرست نظامًا دينيًا شديد العداء للولايات المتحدة، كما جاءت الثورة فى وقت كان الاتحاد السوفيتى يعمل فيه على التوسع والانتشار مرة أخرى، وشهد على دخول القوات السوفيتية إلى كابول، ولقد أدى ذلك إلى شعور واشنطن بالهزيمة وبأنها على وشك أن تخسر الحرب الباردة.

وفى الوقت نفسه تمثل إيران لواشنطن ذكرى إهانة عميقة، فلن تنسى الولايات المتحدة أن الإيرانيين قاموا باختطاف أمريكيين دبلوماسيين واحتجازهم لمده ٤٤٤ يومًا كرهائن وفشلت أمريكا فى محاولة إنقاذهم. كما لم تنس واشنطن سلسلة الإهانات التى كانت تتلقاها من النظام الإيرانى، فكانت إيران ترفض دائمًا مساعى واشنطن للتقارب والحوار معها، وكانت آخر تلك الإهانات عندما وافق الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون على مقابلة الرئيس الإيرانى خاتمى أثناء انعقاد دورة الأمم المتحدة ثم ألغى الجانب الإيرانى الموعد دون إبلاغ الجانب الأمريكى، وترك الرئيس كلينتون يتجول فى أركان الحجرة لمده ساعة دون إبلاغه بالقرار لذلك كان على أمريكا الانتقام من نظام الملا واعتبار إيران قطبًا من أقطاب ما أطلقت عليه محور الشر[٢١].

على الجانب الآخر، وإذا كانت الولايات المتحدة ترى فى إيران دولة من دول محور الشر فإن إيران تنظر للولايات المتحدة باعتبارها الشيطان الأكبر[٢٢] فالشعب الإيرانى لن ينسى أن الولايات المتحدة هى التى قامت بإسقاط حكومة مصدق عام ١٩٥٣م وأودت بحلمه فى التحرر، وأثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية قامت واشنطن بالتدخل مباشرة فى الحرب عندما قام أسطولها بضرب السفن الإيرانية وإسقاط طائرة إيرباص إيرانية راح ضحيتها ٢٩٠ مدنيًا مما عمق مشاعر الكراهية تجاه واشنطن[٢٣].

كذلك فقد اتبعت الولايات المتحدة إستراتيجية خاصة فى آسيا الوسطى هدفت منها إلى منع إيران (وكذلك روسيا) من السيطرة على المنطقة ومنع انتشار الإسلام الشيعى والأصولية الإسلامية فى المنطقة، ومن ثم سعت نحو توسيع حلف الناتو تجاه الشرق لسد الفراغ الأمنى فى المنطقة واستغلال حاجة دول آسيا الوسطى الاقتصادية والأمنية من أجل الحد من النفوذ الإيرانى (وكذلك الروسى والصينى) فى تلك المنطقة، وظلت الولايات المتحدة تسعى لعزل إيران وتصفها فى المحافل الدولية بالدولة التوسعية التى تتبنى الأصولية الإسلامية، وحذرت من نفوذ إيران واختراقها لدول الجوار الجغرافى. وعملت على عرقلة نفوذ إيران السياسى من خلال عدة إجراءات، من بينها إقرار قانون احتواء إيران والذى عرف باسم (قانون داماتو) ١٩٩٦م لحرمان إيران من المشاركة فى مشاريع الطاقة ومنع مرورها خلال أراضيها والضغط على روسيا وغيرها من الدول لمنع تطوير علاقاتها بإيران خاصة فى المجال النووى.

وعلى الرغم من اتجاه خاتمى (٨٩ ـ ١٩٩٧م) لمحاولة اتباع سياسة برجماتية تحد من البعد الأيديولوچى، وتسعى للتقارب فى الوقت نفسه مع الولايات المتحدة، وعلى الرغم من اتجاهه لطرح فكرة حوار الحضارات وإعلان تبنيه لسياسة خارجية تهدف لإزالة التوترات الإقليمية إلا أن الولايات المتحدة لم تتجاوب مع تلك التحولات.

وإذا كانت مرحلة الحرب الأمريكية ضد طالبان قد كانت فرصًا مناسبة لتطبيع العلاقات الأمريكية الإيرانية وفتح باب الحوار أمام تفعيلها إلا أن الولايات المتحدة لم ترغب فى فتح باب الحوار، لكنها كانت فى حاجة إلى تأمين وضعها العسكرى فى الحرب ضد طالبان فما كان لها إلا أن تلجأ إلى إيران ـ إلى جانب روسيا وباكستان ـ كقوى أقليمية أكثر إدراكا للوضع الأفغانى هذا إلى جانب وجود أقلية شيعية فى

أفغانستان والعلاقة الوثيقية بين تحالف الشمال وإيران فكانت هذه الأمور كلها عوامل أدت إلى التحالف المؤقت مع إيران[٢٤].

فمن جانبها أعلنت إيران منذ البداية إدانتها للهجمات على الولايات المتحدة وأعلنت استعدادها للمشاركة فى الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب ومعاقبة الفاعلين بمن فيهم أسامة بن لادن وذلك فى حالة ثبوت ضلوعه فى هذه التفجيرات. وردت واشنطن على هذا الموقف برسالة شكر إلى طهران على موقفها، ورأى كولين باول أن هناك إمكانية للتعاون مع إيران لمكافحة الإرهاب. ولكن على الرغم من ذلك فإن إيران ما لبثت أن اتخذت خطًا متشددًا تجاه النوايا الأمريكية المعلنة للقيام بحرب انتقامية ضد أفغانستان فأعلنت معارضتها لتوجيه أى ضربات عسكرية ضد أفغانستان على اعتبار أنها تمثل تهديدًا لأمنها القومى إضافة إلى معارضتها للتفرد الأمريكى بمكافحة الإرهاب وضرورة أن يكون ذلك فى إطار دولى وتحت مظلة الأمم المتحدة. وأكدت عدم وجود أية أدلة قاطعة لتورط تنظيم القاعدة فى الأعمال الإرهابية التى تعرضت لها الولايات المتحدة، وبناء على ذلك أعلن الرئيس خاتمى بشكل قاطع أن إيران لن تشارك فى الحملة العسكرية على أفغانستان لمجموعة من الأسباب فى مقدمتها استهداف الحملة لبلد مسلم، وما قد يخلفه من ضحايا من الأبرياء وتهديد الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة للأمن القومى الإيرانى، خاصة بعد أن أعلنت الولايات المتحدة عن تأييدها لأذربيجان فى نزاعها مع إيران حول موارد بحر قزوين وما قد يشكله الوجود الأمريكى على مقربة من الحدود معها من تهديد مباشر لها.

والواقع، فإنه يمكن القول إن الموقف الإيرانى من الحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان هو تجسيد لدبلوماسية الحياد الإيجابى، حيث إنه على الرغم من رفض إيران المشاركة فى هذه الحملة الأمريكية إلا أن إيران توصلت عبر وساطات عديدة إلى حد أدنى من الاتفاق مع الولايات المتحدة وقد تمثل هذا الحد الأدنى فى الآتى:

- عدم وضع عراقيل أمام التحرك العسكرى الأمريكى ضد أفغانستان.
- إبقاء حدودها مغلقة مع أفغانستان مما يشكل ضغطًا على طالبان.
- تقديم المساعدات الإنسانية للجنود الأمريكيين المفقودين أثناء الحالات الطارئة

والموافقة على التعاون مع المنظمات الدولية فى تمرير المعونات الإنسانية الأمريكية عبر أراضيها إلى معسكرات اللاجئين الأفغان على حدودها مع أفغانستان.

- وأخيرًا امتد الدور الإيرانى إلى تقديم العون العسكرى إلى قوات التحالف الشمالى المناوئة لطالبان والمتعاونة مع الحملة العسكرية الأمريكية.

وهكذا، فإن تلاقى الأهداف بين إيران والولايات المتحدة فى التخلص من طالبان التى مثلت تهديدًا إستراتيجيًا لإيران ولمشروعها الثورى دفع إيران إلى اتخاذ موقف إيجابى على الرغم من معارضتها الشديدة لهذه الحملة[٢٥].

وإبان الحرب الأمريكية على العراق برز الموقف الإيرانى باعتباره يتسم بحذر شديد، فقد أبدت إيران منذ البداية معارضتها لأى هجوم أمريكى ضد العراق ودعت إلى حل سلمى لتسوية الأزمة وأوضحت أن سياستها تجاه العراق ستكون حيادًا نشطًا. وفى هذا الإطار صرح كمال خرازى وزير الخارجية الإيرانى «أنه لا يمكن التنبؤ بتصرفات النظام العراقى وقد كبد المنطقة خسارة جمة بسبب الاعتداء على دول المنطقة، وإن كان لا يحق لأية دولة التدخل فى شئونه»[٢٦].

وهذا الحذر فى الموقف الإيرانى وعدم فعاليته ربما يمكن تفسيره بأنها تدرك ما يتعرض له أمنها القومى من خطر بفعل إدراج الولايات المتحدة لها ضمن قائمة محور الشر، ومن ثم لم تشأ أن تقوم بأى سلوك من شأنه استفزاز الولايات المتحدة. هذا إلى جانب أن سجلها التاريخى العدائى مع العراق لم يجعلها راغبة فى الذهاب إلى أبعد من مجرد الإعلان عن رفضها الشفهى لغزو أمريكى للعراق ورفضها التدخل فى شئون الدول الأخرى باعتباره مبدأ يمكن الارتكان عليه لحماية أمنها القومى من أخطار قد يتعرض لها فى مرحلة لاحقة من الحملة الأمريكية ضد الإرهاب[٢٧].

وفى فترة ما بعد الحرب امتنعت إيران عن التدخل فى شئون العراق، وأعلن الرئيس خاتمى «أن الولايات المتحدة أصبحت جارتنا فى الغرب كما فى الشرق، وأن علينا أن نتعايش مع الواقع الأمريكى فى المنطقة رغم مرارة ذلك» وحاول أطراف السلطة فى إيران البحث عن قناة مباشرة وغير مباشرة للحوار مع الإدارة الأمريكية وبدت هذه الأطراف متفقة على ضرورة تغيير مسار السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات

المتحدة، ولكن ذلك كله لم يمنع الإدارة الأمريكية من اتهام إيران عقب الحرب بإثارة القلاقل فى أوساط شيعة العراق وتحريضهم ضد الولايات المتحدة، كما طلبت الإدارة الأمريكية من إيران رسميًا فى أواخر مايو ٢٠٠٣م ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة ضد أعضاء القاعدة المشتبه فيهم الذين تعتقد واشنطن أنهم يعملون فى البلاد على الرغم من نفى إيران أنها تؤويهم[٢٨].

إذن، هذه هى خلفية وميراث العلاقات العدائية الأمريكية الإيرانية إلى جانب ما سبق أن أشارت إليه الدراسة من وضعية إيران فى إطار الإستراتيجية الأمريكية الجديدة بعد أحداث ١١ سبتمبر، ومن هذه الخلفية وتلك الوضعية يمكن أن ننطلق لدراسة تطورات أزمة البرنامج النووى الإيرانى.

ثالثًا: أبعاد الملف النووى الإيرانى وتطور الأزمة ما بعد الحرب على العراق:

بعد أحداث ١١ سبتمبر بدأت الولايات المتحدة تؤكد ما تصفه بالجهود الإيرانية للحصول على الأسلحة النووية وإيوائها لعناصر من القاعدة وإمكانية وقوع هذه الأسلحة فى أيدى منظمات إرهابية أو استخدامها من قبل إيران لضرب أهداف إسرائيلية خاصة بعد ما تمكنت من اختبار الصاروخ شهاب - ٣.

والواقع، فإن البرنامج النووى الإيرانى كان قد تم استئنافه بعد أن كان قد توقف إثر قيام الثورة الإسلامية وكانت إيران قد أنجزت نسبة كبيرة من تلك المشاريع النووية، كما سبقت الإشارة، ومع بداية الاستقرار النسبى فى إيران بعد الشعور بالحاجة إلى تلك القدرات النووية اقتصاديًا بدأت المرحلة الثانية فى البرنامج النووى الإيرانى وبذلك عاد الاهتمام بهذا البرنامج من جديد، وتم رصد مبالغ جديد لفريق العمل فى مفاعل جامعة طهران والذى استمر على نشاطه تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفى عام ١٩٨٣م أعيد الاهتمام بتكنولوجيا الليزر فى عمليات التخصيب، وفى عام ١٩٨٤م تم افتتاح مفاعل أبحاث آخر فى مدينة أصفهان، وفى العام نفسه بدأت إيران فى إحياء العمل فى محطة الطاقة النووية فى بوشهر مما دفع بغداد خلال حربها ضد إيران إلى قصف منشآت بوشهر ابتداء من مارس ١٩٨٤م وحتى يوليو ١٩٨٨م.

وبعد انتهاء الحرب ساد صمت حول قدرات إيران النووية فى وقت كان الاهتمام مكرسًا على كشف القدرات العراقية خاصة فى الأشهر التى سبقت غزو الكويت فى أغسطس ١٩٩٠م، إلا أن إيران كانت قد بدأت مرحلتها الثالثة، وذلك بالتوقيع على اتفاقية مع الاتحاد السوفيتى السابق لتزويدها بمحطتين نوويتين لتوليد الطاقة الكهربائية طاقة كل منهما ٤٤٠ ميجاوات، وكان ذلك فى مارس ١٩٩٠م. ثم تحرك البرنامج النووى الإيرانى بخطوات تدريجية لتبدأ المرحلة الرابعة، وذلك بعقد صفقة مفاعلات نووية مع كل من الصين وروسيا عامى ٩٤ ـ ١٩٩٥م[٢٩].

وقد تواصلت الحملة الإعلامية الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران منذ ذلك الحين، ومع بداية التسعينيات والانتهاء من حرب الخليج الثانية وإصدار القرار ٦٨٧ الذى ينص على تدمير القدرات العراقية فى مجال أسلحة الدمار الشامل والقدرات الصاروخية والذى حول الاهتمام بعدها صوب إيران فبدأت بإثارة موضوع التعاون النووى بين إيران والصين، وقد ذكرت مجلة نيوزويك الأمريكية فى ٢٢/ ٦/ ١٩٩٢م إن الصين زودت إيران بمفاعل نيوترونى وجهاز لفصل النظائر وذكرت أن (سى. آى. إيه) تعتقد أن إيران سوف تستخدم تلك التقنيات فى صنع القنبلة النووية، كما أثير فى الوقت نفسه موضوع التعاون النووى بين إيران والهند.

وردًا على تلك الحملة أكدت إيران على لسان مدير منظمة الطاقة الذرية بها أن إيران لا تسعى من خلال تلك البرامج إلا لأغراضها السلمية. وتواصلت تلك الحملة على إيران أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتى، وذلك من خلال ما أثير حول أن إيران بصدد الاتفاق مع جمهوريات الاتحاد السوفيتى المسلمة والتى تملك السلاح النووى، وسربت الدوائر الغربية الاستخباراتية معلومات عن شراء إيران ثلاث قنابل نووية. ونشرت صحيفة ألمانية (شتيرن) نقلاً عن مصادر استخباراتية أن إيران حصلت على رأسين نوويين ونظام لإطلاق من الصواريخ المتوسطة من جمهورية كازاخستان، إلا أن أى من هذه المعلومات لم يتأكد فهى جميعًا تعد تكهنات وشكوكًا أكثر منها حقائق مثبتة.

وتتركز المنشآت النووية الإيرانية فى عدة مواقع منها طهران وأصفهان اللتان يوجد بهما محطات بحوث وهناك منجم لليورانيوم فى صفند وشغتهانزر، كما توجد مجمعات بحوث لليورانيوم فى ناتانز ومعلم كلايد، وهناك مفاعلات فى بوشهر على

الخليج العربى وآراك (ورشة القطران) فى مدينة هونفاد لقاطعة أذربيجان فى الشمال ويتخصص فى إنتاج الماء الثقيل، كذلك هناك مواقع مزعومة تدرجها الدوائر الغربية كمحطة كاراج التى يعتقد أنها لتخصيب اليورانيوم، وجميع هذه المنشآت النووية فى إيران قد خضعت لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية سابقًا، وأكدت الوكالة أنها لا تخضع للأغراض العسكرية، ولم تجد الوكالة ما يثبت ارتكاب إيران مخالفات بخصوص معاهدة الحد من الانتشار(٣٠).

ولقد عادت أزمة الملف النووى لتتفجر من جديد عقب الاتهامات التى وجهت لإيران على أثر تسريبات لمنظمة مجاهدى خلق الإيرانية المعارضة بانتهاك التزاماتها المفروضة عليها بموجب معاهدة منع الانتشار النووى واتفاقية الضمانات النووية، وذلك لقيامها ببناء منشأتين نوويتين جديدتين فى منطقتى آراك وناتانز لتخصيب اليورانيوم بعيدًا عن رقابة الوكالة الدولية للطاقة، من أجل صنع الأسلحة النووية وكان قد جرى اكتشاف قيام إيران بهذه الخطوة فى أواخر عام ٢٠٠٢م وقد استخوذ موقع ناتانز على اهتمام مركزى فى هذه الأزمة، حيث اتضح أن هذا الموقع يضم شبكة صغيرة من مئات من معدات الطرد المركزى لتخصيب اليورانيوم فيما كان دليلاً على إيران لديها المكونات اللازمة التى تتيح لها إنتاج وتركيب أجهزة الطرد المركزى وهو ما أدى إلى شيوع الاعتقاد لدى المسئولين الأمريكيين ولدى بعض مسئولى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن قيام إيران بإنشاء هذه الشبكة من أجهزة الطرد المركزى اللازمة لتخصيب اليورانيوم تشير إلى أن إيران تعتزم التمهيد لخطوة لاحقة فى تطوير برنامجها النووى سعيًا إلى امتلاك السلاح النووى واتجهت الولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة إلى استخدام هذا الاكتشاف بوصفه دليلاً عمليًا على وجود مكون سرى فى البرنامج النووى الإيرانى ولكونه يمثل انتهاكًا لالتزامات إيران بموجب اتفاقية الضمانات النووية، كما تزامن ذلك مع اكتشاف مفتشى الوكالة الدولية للطاقة فى أغسطس ٢٠٠٣م آثارًا مشعة بدرجة عالية فى عينات مأخوذة من البيئة فى إيران مما أعتبر دليلاً على أن إيران تقوم بتنقية اليورانيوم دون إبلاغ الوكالة، حيث أظهر تحليل هذه العينات وجود مستويات عالية لتخصيب اليورانيوم بصورة تتطابق مع المستويات الموجودة فى المواد المستخدمة فى إنتاج السلاح النووى، وكانت مستويات التخصيب مرتفعة بدرجة

تثير قلق الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهو ما زاد الشكوك الأمريكية والدولية من أن الطموحات الإيرانية النووية تتجاوز مجرد الاستخدامات السلمية لها[٣١].

وقد زاد من تعقيد الأزمة تقارير مفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذين زاروا إيران أكثر من مرة للتحقق من مدى صدق هذه المعلومات وأكدوا فى تقاريرهم المتلاحقة عدداً من الانتهاكات الإيرانية خصوصًا ما يتعلق بالإبلاغ عن المواد النووية الموجودة فى حوزتها وعمليات التحويل التى طرأت على المرافق النووية التى تم فيها تخزين هذه المواد أو معالجتها، وكان أبرز ما كشفت عنه هذه التقارير قيام إيران باستيراد ١,٨ طن من اليورانيوم الطبيعى عام ١٩٩١م من الصين شملت ألف كيلو جرام من غاز سادس كلورايد اليورانيوم، ٤٠٠ كيلوجرام من رابع كلورايد اليورانيوم ومثلها من ثانى أكسيد اليورانيوم وقد اعترفت إيران بالفعل فى إبريل ٢٠٠٣م أى بعد ما يزيد على ١٢ عامًا من حصولها على هذه المواد باستيراد هذه المواد من الصين وبررت عدم إخطارها الوكالة بهذه الكميات بأنها تحتوى على نسبة ضئيلة لا تتجاوز ١٣ كيلوجرامًا من المواد الانشطارية الفعالة، لكن تبريرات طهران لم تكن تتسق مع نصوص اتفاقية الضمانات التى تلزمها بالإبلاغ بصفة دورية منتظمة عن رصيدها من المواد النووية والتغيرات التى طرأت عليها بغض النظر عن محتوى المادة الانشطارية، كما كشفت تقارير مفتشى الوكالة عن قيام طهران وعلى غير أحكام اتفاقية الضمانات بتحويل منظم من رابع كلورايد اليورانيوم التى استوردتها من الصين (٤٠٠ كيلوجرام) إلى معدن اليورانيوم الذى يمكن أن يخدم برنامجًا عسكريًا لتصنيع سلاح نووى بأكثر مما يخدم عملية إنتاج وقود نووى منخفض التخصيب يصلح لتشغيل محطات الطاقة النووية لكن المفاجأة الأكبر كانت فى اعتراف طهران ببنائها محطتين لإثراء اليورانيوم أولهما تجريبية فى مدينة ناتانز تضمنت تركيب ألف جهاز للطرد المركزى من طراز ب، لتخصيب اليورانيوم تم تشغيلها فى نهاية ٢٠٠٣م، والثانية لتخصيب اليورانيوم على النطاق التجارى تضم ٥٠ ألف جهاز للطرد المركزى من طراز ب، بدأ تركيبها عام ٢٠٠٥م كما أكدت اعترافات طهران بأنها حصلت على ماكينات الطرد المركزى من الشبكة السرية للاتجار فى المواد والأجهزة النووية فى السوق السوداء التى كان مديرها العالم النووى الباكستانى عبدالقادر خان وأنها تمكنت من تصنيع هذه الأجهزة محليًا فى الورش التابعة لشركة «قالاى» الكهربائية فى طهران، كما اعترفت طهران بإجراء أبحاث

ودراسات حول استخدام أشعة الليزر فى عمليات التخصيب، ثم جاء اعترافها ببناء وحدة لإنتاج الماء الثقيل فى بلدة آراك ليتأكد صدق التقارير التى سربتها منظمة مجاهدى خلق المعارضة لحكم آيات الله، وعللت طهران اهتمامها بإنتاج الماء الثقيل بعزمها بناء مفاعل بحثى تجريبى قدرته ٤٠ ميحاوات لأغراض البحث والتطوير وإنتاج النظائر المشعة، والمعروف أن مفاعلات الماء الثقيل هى الأنسب لتوفير مادة البلوتونيوم الصالحة لبناء أسلحة نووية، وقد استخدمت الهند وباكستان وإسرائيل مثل هذه المفاعلات للحصول على المادة الانشطارية اللازمة لصنع القنبلة النووية[٣٢]، وهكذا فقد أدرجت المسألة النووية الإيرانية على جدول أعمال مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ عام ٢٠٠٣م، التى صدر عنها تقرير يفيد بأن إيران لم تلتزم بتعهداتها تجاه برنامجها النووى كما أنها لم تبد تعاونًا كافيًا مع الوكالة[٣٣]، حيث حددت تقارير مفتشى الوكالة الدولية طبيعة الانتهاكات الإيرانية لبنود معاهدة خطر الانتشار وأحكام اتفاقية الضمانات التى وقعتها هيئة الطاقة النووية الإيرانية مع الوكالة الدولية للطاقة فى وقائع محددة تضمنها تقرير مدير الوكالة الدكتور محمد البرادعى إلى مجلس محافظى الوكالة.

وفى اجتماع مجلس المحافظين الذى عقد فى يونيو ٢٠٠٣م مارست الولايات المتحدة ضغوطًا قوية على الدول الأعضاء فى مجلس محافظى الوكالة لاستصدار بيان شديد اللهجة يدين حكومة طهران لتقصيرها فى إخطار الوكالة بالمتغيرات التى طرأت على المواد والأنشطة والمنشآت النووية الإيرانية مع وعد برفع الملف النووى إلى مجلس الأمن إذا أخفقت إيران فى الامتثال لمطالب مجلس محافظى الوكالة غير أن مجلس المحافظين أصدر بيانًا متوازنًا تحت ضغط الصين ومجموعة دول عدم الانحياز، عبر فيه عن قلقه إزاء عدم شفافية البرنامج الإيرانى مطالبًا طهران بالتعاون الكامل مع الوكالة والسماح لمفتشيها بأخذ عينات من بعض المواقع النووية الإيرانية خاصة محطة تخصيب اليورانيوم فى ناتانز، كما طالب القرار طهران بالسماح لمفتشى الوكالة بزيارة ورش شركة قالاى الكهربائية فى طهران التى تم فيها تصنيع عدد كبير من أجهزة الطرد المركزى B2.

كذلك طالب القرار طهران بعدم إدخال أى مواد نووية لمحطة تخصيب اليورانيوم التجريبية فى ناتانز وحثها على سرعة الانضمام إلى البروتوكول الإضافى لمعاهدة الحظر الذى يسمح لمفتشى الوكالة بالدخول المفاجئ إلى أية مواقع مدنية أو عسكرية يشك فى أنها تخدم أنشطة نووية مع اختصار فترة الإبلاغ التى تسبق التفتيش المفاجئ إلى زمن قصير لا يتجاوز ستين دقيقة.

ومرة أخرى اجتمع مجلس محافظى الوكالة فى ٨ سبتمبر ٢٠٠٣م للنظر فى تقارير جديدة لمدير الوكالة محمد البرادعى تتهم إيران بالمماطلة وتطالبها بالإجابة بشفافية عن عديد من الأسئلة تتعلق بخفايا برنامجها النووى، كما تطالبها مرة أخرى بسرعة التوقيع على البروتوكول الإضافى، وتبنى المجلس مشروع قرار يمنح إيران مهلة ستة أسابيع لإبراء ذمتها وإثبات أن برنامجها لا يحمل أية طبيعة عسكرية، كما طالب القرار طهران بالكشف الكامل عن دقائق برنامجها، كما دعا القرار إيران إلى تعليق كل أنشطتها لتخصيب اليورانيوم.

وفى نوفمبر ٢٠٠٣م وفى أعقاب تقرير جديد رفعه مدير الوكالة إلى مجلس المحافظين أدان فيه إيران مجددًا واتهمها بالإخفاق فى تقديم تقارير صحيحة حول مواد وأنشطة نووية خاصة فى مجال إثراء اليورانيوم وفصل البلوتونيوم الذى يمكن استخدامه فى صناعة أسلحة نووية. فى أعقاب ذلك اتخذ مجلس محافظى الوكالة قرارًا اعتبرته طهران إنذارًا شديد اللهجة خاصة الجناح المحافظ الذى رأى ضرورة رفض هذا القرار والرد عليه بانسحاب طهران من معاهدة خطر انتشار الأسلحة النووية ورفض توقيع البروتوكول الإضافى أسوة بما فعلته كوريا الشمالية إلا أن الجناح الإصلاحى بزعامة خاتمى رأى ضرورة الحرص على استمرار الحوار وتفويت الفرصة على الولايات المتحدة مع التمسك بحقها كدولة موقعة على اتفاقية الحظر فى إنماء وبحث وإنتاج الطاقة النووية وفقًا لما تؤكده المادة الرابعة من المعاهدة، وقد انتصرت فى النهاية رؤية الإصلاحيين، حيث أعلن الرئيس خاتمى أن بلاده سوف تتعاون بشكل كامل مع الوكالة الدولية للطاقة لإثبات أنها لا تخفى برنامجًا سريًا لإنتاج سلاح نووى، وقد حدد خاتمى عددًا من الشروط لتوقيع إيران البروتوكول الإضافى من بينها أن يكون التوقيع كفيلاً بإنهاء الأزمة وتصفية كل المشكلات المتعلقة ببرنامج إيران

النووى، وتعهدت إيران بوقف طوعى مؤقت لبرنامج إثراء اليورانيوم فى محطة ناتانز، كما تعهدت بعدم إنتاج المواد الداخلة فى عمليات الإثراء وعدم استيراد أية مواد تخدم عمليات التخصيب وقد سلمت إيران فى ١ نوفمبر ٢٠٠٣م الوكالة الدولية للطاقة خطابًا تضمن موافقتها الفعلية على توقيع البروتوكول الإضافى[٣٤].

إلى هنا ينبغى الإشارة إلى تبلور عدة مواقف مختلفة للأطراف المشاركة فى إدارة الأزمة الإيرانية، هذه المواقف وضحت إلى حد كبير فى المداولات التالية داخل مجلس الأمناء، وكان لها تأثيرها فى تسيير دفة الأزمة فى السنوات التالية وحتى الآن، وفى هذا الإطار يمكن الإشارة إلى الآتى:

أ ـ الموقف الأمريكى الإسرائيلى، الذى أدار حملات إعلامية شديدة الوطأة ومارس ضغوطًا كثيفة من أجل دفع إيران إلى وقف برنامجها النووى، وفى هذا الصدد كشفت الصحافة الإسرائيلية فى سبتمبر ٢٠٠٣م أن إسرائيل تدير حملة منظمة ضد المشروع النووى الإيرانى وأنها أنشأت لهذا الهدف منذ ست سنوات هيئة اختصاصية مرتبطة برئيس الحكومة بهدف تنسيق الجهود والمعلومات للتصدى للبرنامج النووى الإيرانى وقد نقل شارون قيادة هذه الهيئة إلى الموساد باعتباره الجهة الأقدر على جمع المعلومات وتحليلها وتقدير السياسات الواجب اتخاذها، وقد أشارت صحيفة هاآرتس الإسرائيلية إلى أن رجال الموساد يزودون الصحفيين الأجانب بمعلومات عن البرنامج النووى لإيران ويستعملون النشرات من أجل زيادة الضغط الدولى على الإيرانيين، ولقد تمكنت الولايات المتحدة وإسرائيل فى النهاية وبفضل تلك الضغوط والحملات الإعلامية الشديدة إلى صدور تقرير الوكالة الدولية فى يونيو ٢٠٠٣م ـ السابق الإشارة إليه ـ بإدانة واتهام إيران بالإخلال بالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر الانتشار النووى[٣٥].

والموقف الأمريكى بصفة عامة ومنذ ذلك الحين يدعو إلى نقل الملف النووى الإيرانى فورًا إلى مجلس الأمن من أجل فرض عقوبات على إيران بحجة أنها انتهكت الالتزامات المفروضة عليها بموجب معاهدة منع الانتشار النووى واتفاقية الضمانات النووية، مما يتطلب نقل هذه المسألة فورًا إلى مجلس الأمن لمعاقبة إيران، وهذا الموقف من الواضح أنه مدعوم، إن لم يكن مدفوعًا إسرائيليًا.

ب ـ الموقف الإيرانى، الذى ظل ينفى دائمًا حدوث أية انتهاكات من جانب إيران ويؤكد أن كل أنشطتها النووية تندرج فى إطار الاستخدامات السلمية، ومع أن إيران ظلت تنفى لفترة طويلة قيامها بأنشطة تخصيب اليورانيوم فإنها اعترفت لاحقًا بحدوث ذلك وإن ظلت مصرة دائمًا على أن هذه الأنشطة تأتى فى إطار رغبة إيران فى توفير احتياجاتها الذاتية من الوقود النووى اللازم لتشغيل محطة بوشهر النووية لتفادى الاضطرار إلى استيراد الوقود المخصب من الخارج، لاسيما من روسيا الاتحادية، الذى يعتبر مكلفًا للغاية، ناهيك عما يحدثه من ارتهان إيران بمصادر التوريد الخارجية وهو ما دعا إيران إلى الإصرار دومًا على حقها الكامل فى مواصلة عمليات تخصيب اليورانيوم على رغم ما أثارته من أزمة عارمة على الساحة الدولية.

جـ ـ الموقف الأوروبى: فهو قائم على ضرورة إعطاء الفرص للحل الدبلوماسى للأزمة بدون التسرع فى نقل الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن، ولذلك تبنت الأطراف الأوروبية وإلى حد ما مجموعة عدم الانحياز فى مجلس أمناء الوكالة موقفًا يقوم على إمكانية الوصول إلى حل تفاوضى للأزمة النووية الإيرانية وفق صيغة تضمن وقف وإنهاء الأنشطة النووية المحظورة التى تقوم بها إيران من ناحية، كما تحقق لإيران مكاسب معينة فى مقابل وقف تلك الأنشطة[٣٦].

والواقع، فإن الجهود الأوروبية ممثلة فى جهود دول الترويكا الثلاث بريطانيا وفرنسا وألمانيا هى مكملة للجهود الأمريكية وإن كانت أكثر مرونة منها. ومن الملاحظ أن التعامل الأوروبى مع الملف النووى الإيرانى هو تعامل ينطبق عليه سمات العمل الأوروبى المشترك من حيث الدوافع، ومن حيث طبيعة تلك السياسة:

ـ فمن حيث الدوافع، ترغب الدول الأوروبية فى أن يكون لها دور فى قضية هامة وحساسة مثل الملف النووى الإيرانى، خاصة بعد أن استحوذت الولايات المتحدة على الملف العراقى كاملاً بداية من قرار الغزو ومرورًا بتجاهل مجلس الأمن والدول الأعضاء فيه ونهاية بالمليارات التى حازتها الشركات الأمريكية فى صورة عقود إعادة إعمار العراق، وبذلك يشكل الملف النووى الإيرانى محطة اختبار جديدة للسياسة الخارجية الأوروبية الموحدة التى ترغب دول الاتحاد الأوروبى فى تحقيقها، ولكن دون أن تخرج فى الوقت نفسه على حظيرة الولايات المتحدة الأمريكية كما حدث إبان

الأزمة العراقية ـ خاصة بالنسبة لفرنسا وألمانيا ـ ومن هنا جاء التوافق الأوروبى الأمريكى على الملف النووى الإيرانى.

ـ أما من حيث طبيعة تلك السياسة الأوروبية، فهى تميل نحو الجهود الدبلوماسية وتوظيف الأدوات والخيارات الاقتصادية، كما أنها غالبًا ما تتسم بتباين المواقف ولكن فى إطار واحد للعمل. فعلى الجانب البريطانى، نجد أن الموقف البريطانى داعم ومؤيد للموقف الأمريكى الذى ينادى بالوقف الكامل لتخصيب اليورانيوم ووقف جهود إيران على صعيد إنتاج الوقود النووى، كما تتبنى بريطانيا الموقف الأمريكى القائم على التعامل مع ملفات أخرى مثل موقف إيران من عملية السلام فى الشرق الأوسط والإرهاب كحزمة واحدة لا تنفصل تحت عنوان كبير هو الملف النووى الإيرانى، وهو ما يزيد الضغوط على إيران ويؤدى لخلط الأوراق. كذلك فقد سعت بريطانيا إلى إثارة قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والانتخابات الحرة مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسة فى إيران يونيو ٢٠٠٥م لتستكمل منظومة الضغط على إيران.

أما الموقف الفرنسى، الذى يتسم عادة بالاستقلالية عن المواقف الأمريكية فهو يميل إلى احتفاظ إيران بالحد الأدنى من التكنولوجيا النووية بالقدر الذى لا يتيح لها امتلاك أسلحة نووية مع وجود رقابة دائمًا على المنشآت النووية الإيرانية، ومن المعروف أن الشركات الفرنسية تستحوذ على نصيب لا بأس به من العقود والاستثمارات فى إيران فى مجالات الحقول النفطية (شركة توتال الفرنسية) والطيران المدنى والمنشآت السياحية إلى جانب منشآت الموانى، ومن المؤكد أن استقرار الأوضاع فى إيران سياسيًا واقتصاديًا يعد أساسيًا للحفاظ على تلك الاستثمارات ونموها، ومن المؤكد أن خسارة الاستثمارات الفرنسية فى العراق بعد الغزو الأمريكى للعراق ماثلة للأذهان، وأن فرنسا لا تود إعادة تكرار التجربة نفسها لاستثماراتها فى إيران، أما بالنسبة للموقف الألمانى فهو يقف فى نقطة وسط بين تبعية بريطانيا للولايات المتحدة واستقلالية فرنسا آخذًا فى الاعتبار أيضًا عقود العمل والاستثمارات الألمانية لدى إيران التى تمثل مرتبة متقدمة عالميًا فى احتياطى النفط والغاز الطبيعى[٣٧].

وعلى أية حال فقد كان دور دول الترويكا فاعلاً فى إقناع إيران فى التوقيع على البروتوكول الإضافى لمعاهدة منع الانتشار النووى فى أكتوبر ٢٠٠٣م، كما سبق أن

ذكرت الدراسة. وتواصلت بعد ذلك جهود الترويكا حتى أنه أمكن التوصل فى نوفمبر ٢٠٠٤م إلى اتفاقية متكاملة لتسوية الأزمة النووية من خلال المفاوضات الإيرانية ـ الأوروبية والتى عرفت باسم اتفاقية باريس والتى تضمنت صفقة متكاملة تقوم من ناحية على التزام إيران بالوقف الكامل والشامل والنهائى لأنشطة تخصيب اليورانيوم، كما تتضمن من ناحية أخرى التزام الدول الأوروبية الثلاث بتقديم مكاسب محددة لإيران مثل بيع مفاعل نووى متطور لإيران وتسهيل انضمام إيران إلى منظم التجارة العالمية وتعزيز علامات التبادل التجارى بين إيران ودول الاتحاد الأوروبى، وكذلك تجنب إحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن والعمل على إنهاء عزلة طهران السياسية والاقتصادية عن العالم الغربى[٣٨].

ومن جانبها أبدت إيران قدراً كبيراً من التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة بدءاً من توقيعها على البروتوكول الإضافى للمعاهدة، وتعليقها الطوعى والمؤقت لبرنامجها فى تخصيب اليورانيوم خاصة فى مؤسسة ناتانز، وفتح منشآتها لمفتشى الوكالة الدولية للطاقة، ومع ذلك فقد توالت تقارير مفتشى الوكالة التى يرفعها المدير العام إلى مجلس المحافظين والتى تدين طهران نظراً لاكتشاف المفتشين لحقائق جديدة لم تعلنها طهران من قبل، من بينها استيراد إيران لأجهزة متقدمة لإثراء اليورانيوم وأخرى لإنتاج البلوتونيوم الذى يمكن أن يستخدم كمصدر لتوليد النيترونات اللازمة لبدء عملية الانشطار النووى، ولعدم تقديمها إيضاحات ومعلومات شاملة ودقيقة عن مصادر اليورانيوم عالى التخصيب الذى تم العثور عليه داخل أراضيها.. إلخ، وتحت الضغوط المتزايدة لتقارير مفتشى الوكالة وقرارات مجلس المحافظين قدمت طهران إلى الوكالة الدولية فى مايو ٢٠٠٤م تقريراً أكثر شمولاً وتفصيلاً يزيد محتواه على ألف صفحة اعترفت فيه باستيرادها معدات تتعلق بتكنولوجيا التخصيب من مصادر آسيوية، كما أقرت باستخدامها تقنيات الليزر لتخصيب اليورانيوم إلى نسبة ١٥٪.. واستمرت عملية الشد والجذب بين طهران والوكالة، وتوصلت إلى أنه تم التوصل إلى اتفاق باريس الذى سبقت الإشارة إليه والذى بموجبه علقت إيران كل أنشطتها النووية الخاصة بتخصيب اليورانيوم والأنشطة الأخرى ذات الصلة مقابل حوافز متعددة من جانب الترويكا الأوروبية[٣٩].

وبموجب هذا الاتفاق تواصلت المفاوضات الإيرانية الأوروبية منذ يناير ٢٠٠٥م للوصول إلى اتفاقات تفصيلية تنفيذاً لاتفاق باريس، إلا أن هذه المفاوضات شهدت العديد من المصاعب، فعلى الجانب الإيرانى، فقد أعلنت طهران لاحقًا أن وقف التخصيب (بموجب اتفاق باريس) هو وقف مؤقت وأصرت على الاحتفاظ لنفسها بالحق الكامل فى مواصلة أنشطة تخصيب اليورانيوم واستعدادها فى هذا الإطار لتقديم أى ضمانات للتأكد من أن الوقود النووى الناجم عن عمليات التخصيب لن يستخدم فى أية أنشطة عسكرية وهو ما رفضته الدول الأوروبية الثلاث.

وعلى الجانب الأوروبى تباطأت دول الترويكا فى تقديم مقترحات تفصيلية بشأن تنفيذ اتفاق باريس وانتهت جولة مفاوضات مايو ٢٠٠٥م بين الطرفين الإيرانى والأوروبى إلى اتفاق على أن تقوم دول الترويكا بتقديم مقترحات تفصيلية لإيران فى ضوء اتفاق باريس، ولكن قبيل انعقاد جولة المفاوضات الإيرانية ـ الأوروبية فى أوائل أغسطس ٢٠٠٥م اندلعت أزمة بين الجانبين بشأن موعد هذه المفاوضات، ففى حين تشددت إيران فى ضرورة أن تنعقد المفاوضات فى أول أغسطس طالب الأوروبيون بإرجاء المفاوضات إلى السابع من أغسطس، وقد أصرت إيران على الموعد المذكور وهددت بأنها سوف تستأنف أنشطة تخصيب اليورانيوم ما لم يتم الالتزام بهذا الموعد، مما أدى إلى نشوب أزمة عنيفة، حيث رفضت دول الترويكا هذا التهديد الإيرانى واعتبروا أن استئناف إيران لأنشطة تخصيب اليورانيوم سيكون خطوة غير إيجابية ربما تدفع الدول الأوروبية للتجاوب مع المطلب الأمريكى الداعى إلى نقل الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات على إيران، ويبدو أن إيران سعت لافتعال هذه الأزمة فى مسار المفاوضات الإيرانية الأوروبية بعد أن أدركت أن تلك المفاوضات لن تصل بها إلى النتائج المرغوبة من جانبها، حيث تصر إيران ومنذ بداية الأزمة ـ وحتى الآن على عدم تقديم أية تنازلات فيما يتعلق بالأنشطة النووية المحظورة محل النزاع، لاسيما فيما يتعلق بتخصيب اليورانيوم. فعلى الرغم من أن إيران تحاول الإيحاء بأنها تتجاوب مع شروط الوكالة ومع مطالب دول الترويكا (سواء فيما يتعلق بقبول التوقيع على البروتوكول الإضافى الملحق بمعاهدة منع الانتشار النووى ثم التوقيع على اتفاقية التعاون الشامل مع الاتحاد الأوروبى)، إلا أن واقع الأمر أن إيران مع كل خطوة من هذه

الخطوات تضع مجموعة من الشروط التى تضمن لإيران عدم تقديم أى تنازل بما يضمن لها الحفاظ على ما حققته من إنجازات فى برنامجها النووى[٤٠].

وفى هذا الإطار يصر الجانب الإيرانى على موقفه من أن برنامج إيران النووى يندرج بالكامل فى إطار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ومن ثم تتمسك إيران بحقها الكامل فى مواطن تخصيب اليورانيوم. وجدير بالذكر أن هذه المسألة تمثل إجماعًا وطنيًا فى إيران، فهناك تشدد على جميع المستويات (سواء مراكز صنع القرار أو الأوساط الأكاديمية أو وسائل الإعلام) فى التمسك بحق إيران الكامل فى الاستخدام السلمى للطاقة النووية وحقها فى عمليات تخصيب اليورانيوم، وإن تفاوت الموقف بين فئات متشددة وأخرى أكثر تشددًا[٤١].

وفى هذه الأثناء يصل المحافظ المتشدد أحمدى نجاد إلى سدة الحكم فى إيران بعد فوزه على منافسة المعتزل الرئيس الأسبق رافسنجانى فى انتخابات أعقبت نهاية فترة حكم خاتمى ليتحول الملف النووى الإيرانى إلى أيدى المتشددين.

رابعا: إدارة الملف النووى الإيرانى فى ظل حكم أحمدى نجاد: الدبلوماسية كما ينبغى أن تكون:

استأنف أحمدى نجاد عمليات تحويل اليورانيوم فى أغسطس ٢٠٠٥م، ثم استأنف الأنشطة الأخرى ذات الصلة بعمليات التخصيب. يوم ٩ يناير ٢٠٠٦م وأعلن أن إيران قد أصبحت دولة نووية وأنها تملك قدرة تصنيع الوقود النووى المخصب لأهداف تجارية وعلق العمل بالبروتوكول الإضافى الذى كانت قد وقعته طهران (وإن لم تكن قد صدقت عليه من البرلمان الإيرانى)، كما أعلن استئناف إيران لأنشطة التخصيب مع تصميمها على مواصلة أبحاثها على الماء الثقيل، بعد أن أصدر مجلس محافظى الوكالة فى فبراير ٢٠٠٦م قراره الذى ينص على إخطار مجلس الأمن بتطورات الملف الإيرانى[٤٢]، والذى بدوره أعطى مهلة لإيران ثلاثة أشهر، لكى توقف أنشطتها فى مجال التخصيب.

ثم تلا ذلك إعلان إيران فى ١١ إبريل ٢٠٠٦م عن نجاحها فى تخصيب اليورانيوم وهى الخطوة التى اعتبرت بمثابة محاولة إيرانية لإقناع الأطراف الأخرى بأن الأنشطة

الإيرانية فى مجال تخصيب اليورانيوم وصلت إلى نقطة اللاعودة وأصبح من غير الممكن إيقافها مما يستوجب بالتالى ـ من المنظور الإيرانى ـ وقف أية ضغوط على إيران فى هذا المجال، لأنها لم تعد مجدية[٤٣].

والسؤال الذى يثار الآن يتعلق بالأسباب التى تدفع إيران للسعى للحصول على قدرة نووية ـ قد تكون ليس فقط سلمية ولكن عسكرية ـ والواقع، فإن هناك العديد من التحليلات التى تورد عدداً من الدوافع من أهمها:

١ ـ تأكيد الاعتماد الذاتى الدفاعى الإيرانى وعرض مدى التقدم العلمى والتقنى الذى وصلت إليه.

٢ ـ السعى لتحقيق المساواة والتكافؤ النووى مع بعض دول المنطقة خاصة إسرائيل.

٣ ـ تدعيم المكانة الإقليمية والدولية لإيران.

٤ ـ كون إيران تحيط بها قوى نووية من ثلاث جهات من الشمال روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان، ومن الغرب إسرائيل (وكانت العراق) ومن الشرق الهند وباكستان.

٥ ـ الاستفادة بالقيمة السياسية والإستراتيجية للأسلحة النووية، حيث توفر هذه الأسلحة الردع والدفاع عن الدولة الإيرانية، إلى جانب تدعيم النفوذ السياسى والإستراتيجى لها وتحقيق التوازن النووى فى المنطقة خاصة مع إسرائيل[٤٤].

٦ ـ وأخيراً التواجد الأمريكى القوى فى العراق من ناحية وأفغانستان من ناحية أخرى بما يشكله من تهديد للأمن القومى الإيرانى خاصة مع إدراجها من جانب الولايات المتحدة ضمن دول محور الشر واعتبارها الهدف التالى لها بعد العراق، ومحاولاتها المستمرة عزل إيران وفرض عقوبات عليها. ومن ثم فإن امتلاك إيران لقدرات نووية ربما يمثل أمراً ضرورياً لمواجهة هذا الخطر الأمريكى المحدق.

على أية حال فإن هذا التصعيد المتتالى من قبل إيران قد دفع الدول الأوروبية المشاركة فى المحادثات النووية مع إيران إلى تغيير موقفها المتعاطف مع إيران لتصطف أوروبا إلى جانب واشنطن فى انتقاداتها وتحاملها على إيران. ولقد كان رد الفعل السياسى والإعلامى الأمريكى والأوروبى على الخطوات الإيرانية التصعيدية ـ خاصة

ما يتعلق بإنهاء تعليقها الطوعى لأنشطتها النووية والشروع فى عمليات التخصيب - متجاوزًا للحجم الحقيقى لتلك الخطوة، خاصة أن الوضع القانونى فى الملف الإيرانى لم يشهد تغيرًا فعليًا حتى بعد تلك الخطوة الأخيرة، إذ كانت إيران قد قامت طوعيًا بتعليق أنشطتها النووية كمبادرة حسن نية من جانبها، إلا أن الأساس القانونى ليس دائمًا هو المحك للتصعيد أو التهدئة، فالضجة التى تجاوزت حجم الخطوة الإيرانية سرعان ما هدأت وراحت تميل إلى تغليب المسارات السياسية والدبلوماسية على غيرها رغم أن تحولاً فعليًا لم يطرأ على موقف إيران إذ لم تبد إيران أية رغبة فى التراجع أو استدراك الموقف، بل على العكس راح المسئولون الإيرانيون يهددون ويتوعدون واشنطن وأوروبا والغرب بخسائر فادحة إذا ما تم تحويل الملف النووى إلى مجلس الأمن، وبرد مؤلم إذا ما تعرضت منشآتها النووية لأى عمل عسكرى، وبدلاً من أن تمضى واشنطن فى التصعيد الذى بدأته وتعتبر رد إيران بمثابة إعلان حرب وتحد سافر للإدارة الدولية جاءت تصريحات المسئولين الغربيين لتوقف التصعيد وتستعيد نغمة التهدئة والخيار الدبلوماسى، واللافت أن واشنطن وأوروبا اشتركتا فى مرحلة التصعيد مع طهران.

ولكن مع استمرار التصعيد الإيرانى لم تجد أوروبا بدًا من قبول الرغبة الأمريكية فى اتخاذ موقف عملى ضد إيران، ومن هنا جاء قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن بعد مشاورات واسعة النطاق ومكثفة مع روسيا والصين تأمينًا لتأييدهما.

والواقع، فإن الموقفين الروسى والصينى فى هذا الإطار يبدو أنهما يخرجان على السياق المعتاد الذى رافق الأزمة منذ بدايتها، فعلى الجانب الروسى فإنه من المعروف أن موسكو هى الحليف الأول لطهران فيما يتصل ببرنامجها النووى، وطالما اتخذت موسكو مواقف مؤيدة لإيران رغم الاستياء الأمريكى والضغوط التى مارستها واشنطن لترفع موسكو يدها عن إيران نوويًا لكن من المعروف أيضًا فى المقابل أن هذا الموقف الروسى المؤيد لسياسة إيران النووية إنما ينبع من اعتبارات مصلحة وحسابات اقتصادية وإستراتيجية أكثر من كونه ينبع من اعتبارات أخلاقية، وهو الأمر الذى ربما يفسر طبيعة التحول الذى طرأ على موسكو حينذاك، فرغم تأكيد المسئولين الروس أكثر من مرة أن

التعاون مع إيران مستمر سواء فى البرنامج النووى أو غيره، إلا أنه يبدو أن روسيا قد وجدت أن حساباتها ومصالحها التى تجعلها حريصة على استمرار التعاون مع إيران لم تعد كافية لتستمر موسكو فى الدفاع عن إيران والتصدى لواشنطن وأوروبا خاصة فى ظل الضغوط - وربما العروض - الأمريكية على موسكو، وفى هذا الإطار فقد أبدت موسكو «انزعاجها» من السلوك الإيرانى فى إدارة أزمة الملف النووى (وفقا لما صرح به فلاديمير كونشينوف رئيس دائرة العلاقات الدولية فى وكالة الطاقة الذرية الروسية) كما أبدت خيبة أمل كبيرة من السلوك الإيرانى تجاه الاقتراح الروسى بتخصيب اليورانيوم فوق الأراضى الروسية والذى رفضته إيران قبل أن تعيد النظر فيه مرة أخرى ولكن بعد قرار الوكالة الدولية بإحالة الملف إلى مجلس الأمن.

أما الصين فعلى الرغم من تأييدها لإحالة الملف إلى مجلس الأمن، فهى لا تزال تصر وتتمسك بالخيار الدبلوماسى كحل أمثل للأزمة النووية الإيرانية[٤٥].

لقد جاءت إحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن عقب تقرير أعده محمد البرادعى مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية من ثمانى صفحات وقدمه إلى مجلس الأمن يؤكد فيه أن إيران لم تلتزم بالمهلة النهائية التى حددتها لها الوكالة لوقف أنشطة تخصيب اليورانيوم والتى انتهت فى ٢٧ إبريل ٢٠٠٦م، وأنها لم تتعاون بشكل تام مع المفتشين الدوليين الذى حاولوا معرفة ما إذا كان البرنامج النووى الإيرانى يهدف لأغراض سلمية أم لإنتاج أسلحة نووية، ولم يستبعد تقرير البرادعى أن تكون إيران قد حصلت على بلوتونيوم مشع من الخارج، وأوضح التقرير أن طهران تبنى سلسلتين جديدتين من أجهزة الطرد المركزى المستخدمة فى التخصيب، عدد أجهزة كل سلسلة منهما ١٦٤ جهازًا، وفور صدور هذا التقرير هدد الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد بوقف تعاون بلاده مع الوكالة الدولية للطاقة، وصرح نجاد بأن طهران ليست بحاجة إلى أسلحة أو مغامرات عسكرية لتصبح قوة عظمى فى العالم لأن نجمها يسطع فى العالم بالفعل وأصبحت كلمتها ذات تأثير قوى فى معادلات السياسة الدولية وأن قوتها تنبع من ثقتها بنفسها وبحقها فى امتلاك الطاقة النووية[٤٦]، كما أكد أن بلاده لن تتخلى أبدًا عن برنامجها النووى ولن تقبل التفاوض مع أى شخص حول حقها المطلق فى استخدام التكنولوجيا النووية.

وفى تأكيد الموقف الإيرانى أيضًا أعلن محمد سعيدى نائب رئيس الوكالة الذرية الإيرانية أن بلاده لن توقف برنامجها لتخصيب اليورانيوم بأى شكل من الأشكال، مشيرًا إلى أن برنامج التخصيب الذى وافق عليه كبار قادة الدولة مستمر. ولكنه فى الوقت نفسه أكد أن طهران على استعداد لاستئناف السماح بعمليات التفتيش المفاجئة كإجراء طوعى فى حالة إسقاط مجلس الأمن الدولى ملفها النووى وإعادته مرة أخرى إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مضيفًا أن إيران أكدت منذ البداية أن رفع ملفها لمجلس الأمن الدولى غير مجد لأنها لا تنصاع للضغوط[٤٧].

وفى الوقت الذى بدأت فيه المفاوضات بين الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن وألمانيا ومشاوراتها من أجل الوصول إلى مشروع قرار لعرضه على مجلس الأمن يلزم طهران بالانصياع لمطالب الأمم المتحدة بتجميد برنامجها لتخصيب اليورانيوم - وهى المشاورات التى شهدت العديد من الانقسامات - فإن إيران استمرت فى تصعيدها لنبرة التحدى، حيث كشف محمد سعيدى نائب رئيس وكالة الطاقة الذرية الإيرانية عن أن بلاده قد نجحت فى تخصيب اليورانيوم بمستوى أكثر تطورًا مما أعلنته من قبل والتى كانت قد أبلغت به طهران الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث أعلن أن طهران قد نجحت فى تخصيب اليورانيوم إلى مستوى يزيد على ٤٪ (وإن كان ذلك ما زال فى النطاق المستخدم من أجل الوقود فى محطات الطاقة النووية، حيث لا بد من تخصيب اليورانيوم إلى مستوى ٨٠٪ أو أكثر لصنع أسلحة نووية).

كذلك أعلنت الحكومة الإيرانية تخصص مليار و ٩٤٠ ألف ريال إيرانى (٢٤٢,٥ مليون دولار) لاستكمال بناء مفاعل بوشهر النووى جنوب غرب البلاد، والذى من المتوقع أن يبدأ تشغيله مع نهاية عام ٢٠٠٦م[٤٨].

وفى الوقت نفسه هدد الرئيس الإيرانى نجاد بالانسحاب من معاهدة الحد من الانتشار النووى.

ولكن على الرغم من إحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن فإنه لم تكن هناك إلا عدة أيام، اعترفت بعدها الولايات المتحدة بالفشل فى التغلب على الموقف الروسى الصينى المعارض لتمرير قرار يستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ويمهد الطريق لفرض عقوبات أو اللجوء - فى نهاية المطاف - إلى القوة. وأعربت

الولايات المتحدة عن شعورها بالإحباط إزاء تعثر الاتفاق، وهددت الولايات المتحدة بأنه إذا فشل مجلس الأمن فى الاضطلاع بمسؤلياته فإن الولايات المتحدة وحلفاءها سيتحملون هذه المسئولية بأنفسهم فى إشارة إلى فرض عقوبات بشكل منفرد على إيران خارج نطاق مجلس الأمن، إلا أن إيران من جانبها ردت على تلك التهديدات مؤكدة التزامها بالسعى إلى امتلاك الطاقة النووية وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفى: إن التهديدات الفارغة لن تخيف بلاده ولن تفت فى عضدها[٤٩].

فى ضوء ذلك توقف التعامل مع أزمة الملف النووى الإيرانى داخل مجلس الأمن وعاد من جديد خيار التفاوض مع إيران ولكن ضمن إطار جديد لا يقتصر على دول الترويكا الأوروبية الثلاث فرنسا وبريطانيا وألمانيا ولكن يضم أيضًا الولايات المتحدة وروسيا والصين فيما عرف بصيغة ٥ + ١ أى الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية فى مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا بهدف الوصول إلى قناعات مشتركة حول الحلول والسيناريوهات المحتملة للملف النووى الإيرانى، وهو ما كان يعنى أن الولايات المتحدة قد قبلت تقديم تنازلات ما بإرجاء مسعاها لاستصدار قرارات بعقوبات من مجلس الأمن وفقًا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والموافقة على الانضمام إلى دول الترويكا والصين وروسيا فى إطار صيغة البحث فى عرض يقدم إلى إيران يتضمن الجزرة والعصا معًا، ثم أيضا إعلان كوند اليزارايس أن الولايات المتحدة وافقت على الانضمام للمباحثات بين دول الترويكا الأوروبية وإيران شريطة وقف إيران لعمليات تخصيب اليورانيوم فى شكل يمكن التحقق منه وقالت: «من أجل تأكيد التزامنا بالحل الدبلوماسى وتعزيز احتمالات تحقيق النجاح بمجرد أن تعلق إيران التخصيب ستحضر الولايات المتحدة عبر ممثليها إلى الطاولة مع زملائنا فى الاتحاد الأوروبى الثلاث وستجتمع مع ممثلى إيران».

والواقع، فإن قبول بوش باقتراح التفاوض المباشر مع إيران جاء اضطراريًا بعد أن أكدت رايس هشاشة التحالف الدولى الراهن ضد إيران، وأن هذا التحالف يواجه خطر الانهيار، لذلك اضطر بوش للقبول بإستراتيجية مختلفة ترمى على المدى البعيد إلى بناء تحالف قوى ضد إيران بمشاركة روسيا والصين.

وقد انتهى وزراء خارجية ٥ + ١ بمشاركة خافيير سولانا المنسق الأعلى لشئون السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبى فى ڤيينا فى أول يونيو ٢٠٠٦م إلى ما أسموه حزمة من الحوافز المغرية التى ستشكل أساسًا لاستئناف المفاوضات مع إيران شريطة وقف إيران تخصيب اليورانيوم، وقد حمل خافيير سولانا مشروع حزمة الحوافز إلى طهران إلا أن إيران وكعادتها أظهرت حذرًا من التشدد فيما يتعلق بمسألة تخصيب اليورانيوم ففى كلمة ألقاها نجاد بمناسبة الذكرى السابعة عشرة لرحيل الإمام الخومينى قال: «إن الحقوق النووية والاستفادة من التكنولوچيا السلمية وإنتاج الوقود النووى للأهداف السلمية نعتبرها حقنا البديهى والمسلم به ولن نتفاوض مع أحد حول حقوقنا البديهية».

والواقع، فإن عرض الحوافز الذى وافقت عليه الولايات المتحدة لتأجيل إصدار قرار مجلس الأمن، تضمن مجموعة من الحوافز من ناحية وتهديدًا بعقوبات من ناحية أخرى، ومن ثم فقد أرادت الولايات المتحدة أن تضمن موافقة روسية صينية على العقوبات فى حال الرفض الإيرانى للحوافز، فما دامت الحوافز تمت بموافقة روسية صينية فإن العقوبات ستتم بموافقتهما أيضًا(٥٠).

وقد كشفت الدول الغربية فى منتصف شهر يوليو لأول مرة عن تفاصيل عرض الحوافز المقدم لإيران، قدمته كوثيقة إضافية ملحقة بالملف النووى الذى أحالته لمجلس الأمن، وقد أكدت الوثيقة المكونة من ثلاث صفحات أن هدف الغرب يتركز على تطوير علاقات التعاون مع إيران استنادًا إلى مبدأ الاحترام المتبادل وبناء نوع من الثقة الدولية فى الصيغة السلمية للبرنامج النووى الإيرانى. وشددت على أن الحوافز تفتح الباب أمام مفاوضات جديدة تهدف إلى التوصل لاتفاق شامل مع طهران مضمون من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبدأت الوثيقة بتأكيد حق إيران فى تطوير تكنولوچيا الطاقة النووية للاستخدام السلمى بما يتسق مع التزاماتها بموجب المعاهدة الدولية للحد من الانتشار النووى وتعهدت بتقديم دعم إيجابى لبناء مفاعلات جديدة فى إيران تعمل بالماء الخفيف من خلال مشروعات دولية مشتركة تتسق ومعايير الوكالة الدولية وبنود معاهدة الحد من الانتشار النووى، وقالت الوثيقة إنه إذا التزمت طهران بذلك فإن الدول الغربية ستلتزم بالاعتراف بحق إيران فى الطاقة النووية السلمية والتفاوض وتنفيذ اتفاقية للتعاون النووى مع هيئة الطاقة الذرية الأوروبية، كما

عرضت أوروبا ضمانات لحصول طهران على الطاقة من خلال تشكيل مؤسسة متعددة الأطراف تتخذ من روسيا مقرًا لها وتكون الوكالة الدولية للطاقة طرفًا فيها لضمان تزويد إيران بالوقود النووى، كما وافقت الدول الغربية من خلال الوثيقة على وقف مناقشة البرنامج النووى الإيرانى داخل مجلس الأمن مع بدء المفاوضات التى ستلتزم طهران من خلالها بالإجابة عن جميع القضايا المعلقة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما طالبت الوثيقة إيران بوقف كل الأنشطة المتعلقة بالتخصيب بشكل يمكن التحقق منه. وعرضت تطوير آلية دولية تسمح لإيران بالحصول على الطاقة بما يتناسب مع احتياجاتها ودعت لإقامة مخزون يسمح لإيران بالحصول على الوقود النووى لمدة خمس سنوات تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة.

كذلك تضمن عرض الحوافز جوانب سياسية واقتصادية أولها تنظيم مؤتمر لدعم الحوار والتعاون مع إيران حول قضايا أمنية إقليمية، كما تعهدت الدول الأوروبية بتحسين فرص إيران فى اقتحام الأسواق العالمية من خلال دعم عضويتها فى المحافل والمنظمات الاقتصادية الدولية وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية، كذلك نوهت باستعداد أوروبا لإيجاد إطار يمكن من خلاله زيادة الاستثمارات المباشرة الموجهة إلى إيران بما فى ذلك إبرام اتفاق للتعاون الاقتصادى مع الاتحاد الأوروبى، وأشارت أيضًا إلى إمكانية رفع القيود المفروضة على بيع طائرات مدنية أوروبية إلى طهران، كما تعهدت بدعم وتحديث قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت فى إيران[٥١].

فماذا كان موقف إيران من عرض الحوافز؟

ماطلت طهران فى الرد على عرض الحوافز، وتحججت بالغموض الذى يشوب الكثير من نقاطه والذى يستوجب الدراسة والبحث والتوضيح للبت فى شأنه، من أجل كسب الوقت. ففى الوقت الذى بدأت فيه الضغوط الأوروبية والأمريكية على إيران فى التصاعد من أجل تقديم ردًا سريعًا على عرض الحوافز الأوروبية، بدأت التصريحات الإيرانية المتشددة تتوالى، فقد أعلنت إيران على لسان مسئولها أنها لن تقدم ردًا نهائيًا على عرض الحوافز الأوروبية قبل نهاية شهر أغسطس وأن إيران لا ترى سببًا للاستعجال[٥٢]، ومن ناحية أخرى أكد المسئولون الإيرانيون أن إيران لن تقبل شروطًا مسبقة، فقد صرح غلام حسين إلهام المتحدث باسم الحكومة الإيرانية بأن بلاده

على استعداد لدراسة جميع النقاط فى إطار مفاوضات دون فرض شروط مسبقة تؤدى إلى عدم التساوى بين الأطراف المعنية مما يزيل عنها صفة التفاوض[٥٣].

وتوالت التصريحات الإيرانية المتشددة التى كشفت إلى حد كبير عن طبيعة الرد الإيرانى المنتظر، فقد صرح الزعيم الإيرانى على أكبر هاشمى رافسنجانى بـ«إن عرض الحوافز الدولية هو إهانة لإيران وأن الموافقة عليه تعد نوعًا من الرضوخ»[٥٤].

اتجهت الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن وألمانيا إلى الاتفاق على إحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن بعد أن امتنعت طهران عن الرد بسرعة كافية على عرض الحوافز الغربية. وقال فيليب دوست بلازى وزير خارجية فرنسا عقب اجتماع بين وزراء خارجية الدول الست فى باريس: إنه لم يعد أمامهم خيار سوى العودة إلى مجلس الأمن ومعاودة العملية التى تم تعليقها قبل شهرين فى إشارة إلى تأجيل إصدار قرار من المجلس بفرض عقوبات على طهران، وأضاف أن الدول الست توقفت عن العمل من أجل قرار من مجلس الأمن يجعل تعليق إيران تخصيب اليورانيوم إلزاميًا، وقال إنه فى حالة رفض إيران الرضوخ لذلك فستعمل هذه الدول على تبنى إجراءات بناء على المادة ٤١ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة تشير إلى إمكان فرض عقوبات، وأكد أن الإيرانيين لم يعطوا أى مؤشر على استعدادهم لمناقشة جوهر الاقتراحات الغربية بشكل جدى معربًا عن خيبة أملهم الشديدة حيال هذا الوضع. وفى الوقت نفسه انضم الاتحاد الأوروبى إلى الولايات المتحدة فى تحذير إيران من أنها قد تواجه تحركًا فى مجلس الأمن فى حال عدم تعاونها مع جهود إنهاء المواجهة الجارية بشأن برنامجها النووى[٥٥].

وقد اتجهت الولايات المتحدة فى هذه الأثناء إلى الضغط على روسيا لضمان موقف روسى مؤيد لها بشأن الملف النووى الإيرانى، فقد أعلنت الولايات المتحدة أنها بدأت مفاوضات مع روسيا حول اتفاق للتعاون فى مجال الطاقة النووية يتوقف توقيعه على تعاون موسكو التام فى الملف النووى الإيرانى، وصرح المتحدث باسم البيت الأبيض بيتر واتكينز بأن الولايات المتحدة فى حاجة إلى تعاون روسى نشيط لوضع حد لمحاولات[٥٦] إيران امتلاك السلاح النووى من أجل إبرام هذا الاتفاق، إلا أن إيران من جانبها أكدت أنها لن تتراجع عن حقوقها الوطنية فى امتلاك برنامج نووى، ولكنها

مستعدة للتفاوض حول المشكلات العالمية وسبل نزع الأسلحة فى العالم وعدم تحويل التكنولوچيا النووية السلمية إلى أخرى عسكرية[٥٧].

وقد حذرت إيران دول مجموعة الثمانى التى اجتمعت فى روسيا منتصف شهر يوليو من اتخاذ قرارات يمكن أن تضر بالأجواء الإيجابية القائمة فى جهود حل الأزمة، وعبر متقى وزير الخارجية الإيرانية عن اعتقاده بأن اتخاذ أى نوع من القرارات دون وجود إيران فى قمة الثمانى قد يضر بالوضع الإيجابى الذى تمت تهيئته[٥٨]. كذلك حذرت إيران مجلس الأمن الدولى من أن بلاده ستبحث مسألة تعليق عضويتها فى معاهدة حظر الانتشار النووى فى حال تبنى قرار يلزم طهران بوقف أنشطة تخصيب اليورانيوم، كذلك حذرت إيران مجلس الأمن من أن يتخذ قرارات غير منطقية تدعو إيران لتغيير سياستها الحالية المتعلقة بعلاقتها بالوكالة الدولية للطاقة الذرية[٥٩].

خامساً: أزمة لبنان وانعكاساتها على الملف النووى الإيرانى:

إلا أن الأزمة التى ثارت فى لبنان أدت إلى تأجيل المحادثات التى كان مقرراً عقدها أواخر شهر يوليو فى مجلس الأمن الدولى حول مشروع قرار يرغم إيران على التخلى عن برنامجها لتخصيب اليورانيوم، وذلك وفقًا لما أعلنته الولايات المتحدة التى أكدت أن قراراً سيرفع إلى مجلس الأمن بعد اتفاق الدول الخمس دائمة العضوية بالإضافة إلى ألمانيا على نقل الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن بعد الاجتماع الذى عقدته فى پاريس[٦٠] وهنا ينبغى التساؤل حول دلالة الأزمة اللبنانية أو بالأحرى الحرب الإسرائيلية على لبنان بالنسبة لإيران وللأزمة النووية الإيرانية وهنا يمكن التمييز بين تحليلين:

الأول: يؤكد أن الحرب الإسرائيلية على لبنان ليس لها علاقة بأى شكل من الأشكال باستعادة الجنديين اللذين أسرهما حزب الله، ولكن الأساس فى الهجوم الإسرائيلى هو تنفيذ نظرية «الفوضى البناءة» التى تمت رعايتها وتغذيتها منذ أمد طويل والتى تقوم على أساس أنه يجب سفك الدماء من أجل الوصول إلى نظام جديد فى هذه المنطقة الغنية بالنفط التى حددها بريزنسيكى(مستشار الأمن القومى للرئيس كارتر)، وبرنارد لويس باسم «قوس الأزمة» بمعنى آخر، القوس الممتد من خليج غينيا

إلى بحر قزوين المار بالخليج، بما يتطلب إعادة تعريف للحدود والدول والنظم السياسية: «إعادة تشكيل الشرق الأوسط الكبير» باستخدام تعبير چورج بوش. فهذه الحرب تم التخطيط والإعداد لها منذ زمن طويل ويتم الإشراف عليها من وزارة الدفاع الأمريكية، فهذه ليست عملية إسرائيلية وافقت عليها الولايات المتحدة لكنها عملية الولايات المتحدة ونفذتها إسرائيل.

فى هذا الإطار يمكن فهم تعبير كونداليزا رايس بأن الألم لبنان ستؤدى إلى الميلاد العسير لشرق أوسط جديد[٦١].

ولم تعد إيران ـ وفقًا لهذه الرؤية ـ بعيدة عن قلب وجوهر المعركة فقد كانت الحرب الإسرائيلية التى دارت رحاها على لبنان لأكثر من شهر ليست أكثر من محاولة للقضاء على حزب الله وإنهاء تهديده لإسرائيل، وهى فى ذلك جزء من مواجهة كبرى بين الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل من جهة وإيران وسوريا من جهة أخرى؛ لذا لم يكن مستغربًا إطلاق اتهامات أمريكية وإسرائيلية لكل من إيران وسوريا بالمسئولية عن إشعال الأزمة وتسخين الجبهة الشمالية لإسرائيل من خلال تعريض حزب الله على القيام بعملية وهو ما يعيد تأكيد أن الحرب لم تكن على لبنان أو حزب الله بل أيضًا على كل من سوريا وإيران فى محاولة للقضاء على ما سمَّاه عمير بيريتس بـ«كتيبة الكوماندوز الإيرانية المتقدمة».

وفى هذا الصدد صدرت تأكيدات كثيرة من دوائر صنع القرار بالولايات المتحدة اعتبرت أن الحرب الإسرائيلية على لبنان هى مقدمة لحرب أمريكية إسرائيلية على إيران لحسم الملفات العالقة معها وعلى رأسها الملف النووى. وفى هذا الإطار ذكرت مجلة ذى نيويوركر أن الرئيس الأمريكى بوش ونائبه ديك تشينى كانا واثقين من أن حملة قصف إسرائيلية ناجحة على مواقع حزب الله قد تهدئ من مخاوف إسرائيل بشأن أمنها، وأن إدارة بوش كانت ترى فى هذه الحملة مقدمة لهجوم وقائى أمريكى محتمل لتدمير المنشآت النووية الإيرانية، وأضافت أن البيت الأبيض كانت له دافع كثيرة لدعم حملة القصف فإذا كان هناك خيار عسكرى ضد إيران فإنه من الضرورى القضاء على الأسلحة التى يستخدمها حزب الله للانتقام من إسرائيل، ورغم رفض مسئولى الإدارة

الأمريكية هذه الاتهامات فإن ذلك لا ينفى أن النية كانت مبيتة لتنفيذ الخطط الأمريكية الإسرائيلية بشن حرب للقضاء على حزب الله[٦٢].

التحليل الثانى: يؤكد أن الحرب فى لبنان حرب إيرانية، وأن إيران تقول لأمريكا من خلالها إذا كنتم تريدون محاربتى فى الخليج وتدمير برنامجى النووى فسوف نصيبكم فى عقر داركم فى إسرائيل وستكون ساحة المعركة لبنان[٦٣].

ويثير توقيت إقدام حزب الله على قتل سبعة جنود إسرائيليين وأسر جنديين آخرين التساؤل حول الدور الإيرانى حقيقة، فقد جرت العملية بعد عملية المقاومة الفلسطينية مباشرة، وفى وقت كان الجيش الإسرائيلى يشعر فيه بإهانة بالغة، وكانت إيران فى الوقت نفسه تشتبك مع القوى الغربية فى سجال حول صفقة الحوافز، وكانت بالتالى فى حاجة ماسة لتشتيت الانتباه وتغيير مجرى الأحداث[٦٤]. لقد كانت هناك ضغوط من جانب الدول الست وتهديدات أمريكية بصفة خاصة بالرجوع إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار بفرض عقوبات على إيران لتباطئها فى الرد على عرض الحوافز، ولامتناعها عن وقف عمليات التخصيب، ولذلك أرادت إيران صرف الأنظار عن التطورات التى يشهدها ملفها فى مجلس الأمن وتوجيه الاهتمام نحو الحرب فى لبنان، ومن ثم فإن عملية حزب الله بخطف الجنديين الإسرائيليين نفذت خدمة لجدول أعمال إيرانى قبل أى شىء آخر، وأن توقيته جاء فى وقت كانت المفاوضات بين مسئول الملف النووى الإيرانى على لاريجانى مع الدول الست بشأن عرض الحوافز قد تعثرت ومما يؤكد هذه الرؤية أيضًا أن إيران كانت قد حذرت فى مناسبات مختلفة أنها ستستخدم نفوذها فى فلسطين ولبنان والعراق وأفغانستان إذا أحيل ملفها إلى مجلس الأمن وفرضت عليها عقوبات[٦٥].

أيًا كانت الرؤية الصحيحة فإن الحرب فى لبنان كانت بالتأكيد حربًا بالوكالة فإيران (وربما سوريا) والولايات المتحدة استخدمت كلاً من حزب الله وإسرائيل لتحقيق أهدافهما تجاه الآخر. فأيهما خرج فائزًا فى هذه الحرب؟.

هذا السؤال ستجيب عنه الدراسة ضمن الجزئية الأخيرة منها والمتعلقة بعناصر قوة إيران فى إدارة الملف النووى الإيرانى.

على أية حال فقد تمكن مجلس الأمن فى أول أغسطس ٢٠٠٦م من إصدار القرار رقم ١٦٩٦ الذى يمهل إيران حتى نهاية شهر أغسطس لوقف تخصيب اليورانيوم أو مواجهة احتمال فرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية عليها، ويعتبر هذا القرار الذى وافق عليه جميع أعضاء المجلس باستثناء دولة قطر أول قرار ملزم يطالب إيران بالامتثال لمطالب الأسرة الدولية أو مواجهة العقوبات، ويطالب القرار الذى تم إدخال تعديلات عليه بسبب اعتراض كل من روسيا والصين وطهران بوقف عمليات تخصيب اليورانيوم وأبحاث الماء الثقيل واتباع الإجراءات التى تقررها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاستعراض لعقوبات دولية، كما يدعو إيران إلى وقف جميع أنشطة إعادة المعالجة والأنشطة المتعلقة بالتخصيب بما فى ذلك الأبحاث والتطوير.

ودعا مجلس الأمن إيران إلى التصرف وفقًا لبنود البروتوكول الإضافى، وأن تنفذ بدون تأخير جميع إجراءات الشفافية والاستجابة إلى كل مطالب الوكالة الذرية لدعم تحقيقاتها المستمرة، وطالب القرار المدير العام للوكالة الدولية بتقديم تقرير إلى مجلس الأمن بحلول ٣١ أغسطس عن توضيح مدى امتثال إيران للقرار، كما طالب المجلس جميع الدول باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع نقل أية مواد أو سلع أو تكنولوجيا إلى طهران يمكن أن تستخدم فى أنشطة تتعلق بتخصيب اليورانيوم أو برامج تصنيع الصواريخ الباليستية، وفى حال عدم امتثال إيران لتلك المطالب بحلول ٣١ أغسطس الحالى، فإن المجلس سيدرس كيفية اتخاذ التدابير المناسبة بمقتضى الفصل ٤١ من المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة الذى يشير إلى فرض عقوبات اقتصادية دون اللجوء إلى عمل عسكرى.

وقد اعتبر السفير الأمريكى بالأمم المتحدة جون بولتون أن القرار يعد الأول من نوعه الذى يتعامل مع البرنامج النووى الإيرانى، وهو يعنى أن على إيران أن تتخلص من هذا البرنامج حتى تتجنب فرض العزلة الدولية عليها[٦٦].

وقد اعتبر الرئيس بوش هذا القرار «قويًا»، وحث طهران على الاستماع إلى رسالة المجتمع الدولى والتى مفادها أن العالم يقف متحدًا فى مواجهة امتلاكها لأية أسلحة نووية[٦٧].

أما روسيا فقد دعت من خلال المندوب الروسى فى الأمم المتحدة، إيران إلى الالتزام بالقرار، حيث صرح فيتالى يشتركن بـ «إنه يؤيد أية إجراءات قد يلجأ إليها المجلس بموجب الفصل السابع من الميثاق فى حالة إذا ما رفضت إيران الإلتزام بالقرار».

أما إيران فقد أعلن مندوبها لدى الأمم المتحدة جواد ظريف رفضه للقرار قائلاً: إن القرار يفتقر إلى أى أساس قانونى، وإن برنامج إيران النووى برنامج سلمى لا يمثل خطراً على الأمن والسلم الدوليين، ومن ثم فالتصدى للقضية فى مجلس الأمن لا مبرر له ويفتقر إلى أى أساس قانونى[٦٨].

وقد اعتبر رئيس مجلس الشورى الإيرانى غلام على حداد أن قرار مجلس الأمن لا قيمة له واستهزأ من عدم قدرة المجلس على إدانة مجزرة قانا بجنوب لبنان[٦٩]، كما هدد رئيس لجنة الأمن القومى بمجلس الشورى الإسلامى علاء الدين بروجودى بأن إصدار مجلس الأمن قراراً ضد إيران عهد لتعليق عضوية طهران بمعاهدة حظر الانتشار النووى اقتداء بكوريا الشمالية[٧٠].

وقد وصف آصفى المتحدث باسم الخارجية الإيرانية الظروف التى تمر بها منطقة الشرق الأوسط بالأزمة الخطيرة، وأكد أن قرار الأمم المتحدة لن يساعد على حل القضايا الإقليمية بل سيتسبب فى تفاقم الوضع فى المنطقة[٧١].

وكذلك أكد لاريجانى كبير المفاوضين الإيرانيين فى الملف النووى تصميم طهران على مواصلة برنامجها النووى والتوسع فيه وقتما احتاجت لذلك، وحذر من أن أى دولة تفرض عقوبات على إيران بسبب أنشطتها النووية سوف تتلقى رداً موجعاً من رابع أكبر دولة مصدرة للبترول فى العالم[٧٢]، بما يعنى ذلك من تلويح باستخدام سلاح البترول.

كذلك أكدت إيران من خلال رئيس مجلس الشورى غلام على حداد أنها ترفض تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم وهددت بالانسحاب من الوكالة الدولية للطاقة وقال علام «إنه إذا كانت نتيجة انضمام إيران إلى المنظمات الدولية وإلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية هى حرمانها من حقها المطلق فى المجال النووى فلن يكون هناك داعٍ للبقاء فى مثل هذه المنظمات»[٧٣].

ومع نهاية شهر أغسطس انقضت المهلة الممنوحة دوليًا لإيران دون أن تلتزم إيران بمطلب وقف تخصيب اليورانيوم ولم تكتف إيران بذلك وإنما اختارت هذا الموعد لتدشين مصنع لإنتاج المياه الثقيلة فى آراك كخطوة إضافية لإثبات الموجود المؤثر وتدعيم المكانة وتحدى القوى الدولية، وفى مقدمتها الولايات المتحدة ويدخل الملف النووى الإيرانى بذلك مرحلة جديدة وإن لم تكن بالضرورة مرحلة فرض العقوبات.

فملامح التفكك فى التحالف الدولى الذى أرادت الولايات المتحدة الأمريكية تكوينه تبدو واضحة للعيان فى مواجهة هذا السلوك الإيرانى المتحدى، فالصين تعلن إصرارها على أن الطرق الدبلوماسية هى الطريق الأفضل للتعامل مع الأزمة النووية الإيرانية، أما روسيا فتشير إلى أنه لا حاجة لمناقشة العقوبات.

أما الدول الأوروبية، فلا تزال تلح على الطرق الدبلوماسية. وفى هذا الإطار تصف المصادر الدبلوماسية الفرنسية المرحلة الجديدة التى دخلها الملف النووى الإيرانى بأنها مرحلة اتصالات ومشاورات ولقاءات، وتحرص الدبلوماسية الفرنسية على الابتعاد عن فكرة الإنذار أو حتى الحديث المسبَّق عن العقوبات، بل هى تؤكد الحوار والمناقشات كسبيل أمثل لحل المشكلة وتسويتها وترفض استخدام القوة رفضًا قاطعًا.

وقد دعا الرئيس شيراك فرنسا إلى اتخاذ المبادرات لإيجاد الظروف الملازمة لبناء الثقة، وأكد أن هناك دائمًا مجالاً للحوار. وأعرب رئيس وزراء فرنسا دومينيك دوفيلبان عن أن اقتناع بلاده بأنه لا يوجد حل للأزمة مع إيران غير الحل السياسى، وإن كان قد اعتبر أن الرد الإيرانى على العرض المقدم من المجتمع الدولى (فى صورة مجموعة الست) غير مُرض خاصة فيما يتعلق بضرورة تعليق التخصيب وأكد فى الوقت نفسه ضرورة أن يحافظ المجتمع الدولى على وحدته وحزمه، مع الإبقاء على الباب مفتوحًا أمام الحوار. أما وزير الخارجية الفرنسى دوست بلازى فقد أكد أن فرنسا تأمل فى إجراء حوار مع الإيرانيين شريطة أن يكون حوارًا محددًا بنّاءً يتسم بالشفافية مع الشركاء وهو حوار ترغب فرنسا فى إقامته بسرعة بهدف إيجاد حل للمشكلة وإن كان قد نفى فى الوقت نفسه أن يمثل ذلك تراجعًا عن الموقف السابق الذى كان يضع وقف أنشطة التخصيب بشرط مسبّق لإجراء أى حوار، حيث أوضح أن هذا لا يعنى التخلى عن شرط وقف التخصيب ولكن ما دام الإيرانيون يريدون التحاور فمن المهم

التحاور معهم. وأكد أن فرنسا ستعمل كل شيء لتجنب حدوث مواجهة بين إيران والعالم الإسلامي وبين الغرب لأنه سيمثل صداماً بين الحضارات[٧٤].

إزاء هذا الموقف من جانب فرنسا والذى يشاطرها إياه أغلب الأوروبيين وإزاء الموقفين الروسى والصينى وإزاء هذا التباين فى المواقف والمصالح بين الولايات المتحدة وبين باقى الأطراف (مجموعة الدول الست)، فماذا يمكن أن يفعل المجتمع الدولى تجاه الإصرار الإيرانى على المضى قدماً فى طريق التخصيب والأنشطة النووية الأخرى؟

إن هذا يدعونا إلى التساؤل عن مواطن القوة فى الموقف الإيرانى والتى جعلت المجتمع الدولى يقف عاجزاً أمامها إلا من تهديدات تذهب وتأتى وانعقاد لجلسات مجلس الأمن تسفر سوى عن قرارات لا تتسم بالحزم الكافى لإغلاق هذا الملف.. والأمر الذى أعطى إيران فى النهاية قدراً كبيراً من هامش المناورة جعلها تراوح ما بين التهديد بالتصعيد تارة والتراجع أمام الضغوط الدولية تارة أخرى، ممارسة بذلك الدبلوماسية كما ينبغى أن تكون.

سابعاً: مواطن القوة فى الموقف الإيرانى:

١ ـ تمتلك إيران مقومات قوة ذاتية فى مواجهة محيطها الإقليمى، فإلى جانب الدور التاريخى والعمق الإستراتيجى والموارد الاقتصادية والبشرية الضخمة فهى تمتلك أيضاً موارد سياسية تتجسد فى كونها تمثل ما يمكن تسميته بالديمقراطية الإسلامية، وذلك يأتى فى إطار إقليمى يتسم باحتكار معظم النظم السياسية لجميع آليات الفعل الداخلى والخارجى فهو نظام إذن يقترب أكثر من غيره إلى الديمقراطية، ويتميز بالقدرة على التفاعل مع الجماهير وتفعيلها حين الضرورة، وهذا يجسد عاملاً حاسماً فى دعم استقلالية القرار السياسى الإيرانى فى مواجهة محاولات الهيمنة الأمريكية[٧٥].

٢ ـ يرتبط بذلك وعلى الصعيد الداخلى أيضاً تماسك الجبهة الداخلية والتفافها حول القضية النووية الإيرانية وعلى جميع المستويات السياسية والدينية والشعبية، الأمر الذى دعم من موقف نجاد وتحديه للضغوط الدولية باعتبار أن إيران لم تخرق معاهدة ولم تنتهك قانوناً، وإن استعملت حقاً من الحقوق المقررة للدول الموقعة على معاهدة منع الانتشار النووى. والذى بموجبه فإن من حق إيران امتلاك برنامج نووى سلمى،

ومن ثم يمكن القول إن الرأى العام الإيرانى المؤيد لموقف حكومته فى هذه المسألة واستعداده للتصدى لأى عدوان ينجم عن ذلك، إنما يمثل رصيد قوة للموقف الإيرانى التفاوضى ولموقفه أيضًا فى حالة صراع محتمل، حيث إن هذا الدعم الداخلى قد يدفع الأطراف الخارجية للامتناع عن تنفيذ خططها العدوانية المحتملة إذا أيقنت أنها سوف تؤدى إلى نشوء مواقف فى الداخل الإيرانى بصورة معاكسة لما هو مستهدف، مثل هذا التوجه أيضًا من جانب الرأى العام الإيرانى يعنى من ناحية أخرى أنه من الصعب أن تقوم الحكومة الإيرانية بتقديم أية تنازلات جوهرية وتتخلى بذلك عن بعض التوجهات التى ظلت تحشد التأييد الداخلى حولها لفترة طويلة مما قد ينتج عنه ردة فعل عنيفة داخليًا، خاصة أن قطاعات واسعة من الشعب الإيرانى قد حسمت خياراتها لصالح المحافظين بتوجهاتهم المتشددة فى جميع المجالات خاصة المجال النووى[٧٦].

٣ ـ الإمكانات العسكرية الضخمة لإيران، فمن ناحية فإن إيران لديها جيش عقائدى يصل تعداده لأكثر من نصف مليون جندى والأكثر من ذلك أن لدى إيران من قوات الحرس الثورى والمتطوعين قرابة العشرة ملايين جندى، إضافة إلى ذلك فإن لديها من العتاد والأسلحة والصواريخ ما يجعلها قادرة على تحقيق ردع ناجح إلى حد كبير، فعلى سبيل المثال فإن لدى إيران صاروخ شهاب ـ ٣ ـ الإيرانى الصنع الذى يصل مداه إلى أكثر من ٢٠٠٠ كيلو متر وإسرائيل تعرف جيدًا أنه يصل إلى تل أبيب وأنه مجهز لحمل رءوس نووية وكيمائية وبيولوچية، كذلك فإن إيران أوشكت على إنتاج صاروخ شهاب ـ ٤ الذى يستطيع الوصول إلى واشنطن ويستطيع أن يحمل أقمارًا إلى الفضاء، وقامت بشراء أحدث الغواصات الروسية التى يمكن أن تستخدم الأسلحة النووية ونجحت فى تصنيع فرقاطات بحرية، ولهذا قال على شمخانى إن بوسع إيران فى ربع ساعة أن تحول الخليج إلى قطعة نار[٧٧].

ومن ناحية أخرى فإن إيران قد استفادت من الدرس العراقى وقامت بتوزيع قدراتها النووية على مساحة جغرافية أوسع وفى أماكن محصنة يصعب حصرها الأمر الذى لا يجعل فى مقدور الولايات المتحدة توجيه ضربة قاصمة إلى إيران. كما عززت إيران علاقاتها الخارجية بالصين وروسيا والهند إضافة إلى دول أخرى فى أوروبا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا وشرق آسيا ولا شك أن هذه العلاقات تزيد من قدرتها على الحركة والمناورة[٧٨].

وفى هذا الإطار قامت إيران بنشاط دبلوماسى مكثف يهدف لكسر الحصار الذى تريد الولايات المتحدة فرضه عليها وعزلها عن باقى دول العالم و تعريف العالم بطبيعة البرنامج النووى الإيرانى[٧٩].

وتراهن إيران فى الحقيقة على الموقفين الروسى والصينى بصفة خاصة، وهى قد نجحت حتى الآن فى تحقيق مكاسب عدة فى هذا المجال: أولها: منع الولايات المتحدة من الانفراد بالملف النووى الإيرانى حتى لا يواجه مصير الملفات الأخرى نفسها التى انفردت بها الولايات المتحدة من قبل وعلى رأسها ملف العراق وأفغانستان، ثانيها: وجود دور فعال لروسيا يسهم فى إيجاد أزمات بين موسكو التى يراودها هاجس المكانة والولايات المتحدة التى تسعى لمنع أى دور لروسيا يسمح لها بإعادة طرح نفسها كقوة عالمية قادرة على موازنة القوة الأمريكية.

أما الصين فقد نجحت إيران فى ربطها بمصالح اقتصادية قوية معها، من شأنها أن ترفع تكلفة توجيه ضربة عسكرية أو فرض حصار اقتصادى على إيران بالنسبة لها. فعلى سبيل المثال، تعد إيران بالنسبة للصين ثانى أكبر مصدر للنفط وهناك الآن أكثر من مائة مشروع إيرانى ـ صينى مشترك، كما أن الصين منخرطة فى مشروعات إنشائية ضخمة فى إيران.

والشىء نفسه فعلته إيران مع ألمانيا التى ترتبط معها بعلاقات وروابط اقتصادية هامة وكذلك فرنسا، كما سبقت الإشارة[٨٠].

فى ضوء ذلك فقد تمكنت إيران من اللعب على التناقضات فى المصالح بين القوى المختلفة مما مكنها من أن تتبوأ موقع قوة خلال المفاوضات التى تدور بينها وبين هذه الدول حول الملف النووى وهذه التناقضات منعت الدول الكبرى من اتخاذ موقف موحد تجاه إيران، مما سمح لإيران بالتقدم فى عمليات تخصيب اليورانيوم وتحدى الضغوط الدولية؛ حيث نجحت فى النهاية فى إيجاد انقسام ما بين روسيا والصين من ناحية وما بين الولايات المتحدة من ناحية أخرى، وكذلك نجحت فى أن توجد انقساماً ما بين دول الترويكا نفسها بريطانيا المؤيدة للولايات المتحدة من ناحية وفرنسا وألمانيا من ناحية أخرى، حيث ترتبط الأخيرتان بعلاقات اقتصادية قوية مع إيران تجعلها غير قادرة على اتخاذ أى قرار من شأنه عرقلتها أو الإضرار بها.

ومن هنا جاءت هشاشة التحالف الدولى الموجه نحو إيران والذى أرادته الولايات المتحدة أن يكون قويًا موحدًا فى مواجهة الصلف والتشدد الإيرانى.

٥ ـ إن إيران دولة نفطية كبرى تستطيع أن تؤثر سلبيًا على أسعار النفط العالمية بشكل يهدد الاقتصاد العالمى ككل وهذه ورقة هامة وضاغطة لا يمكن الاستهانة بتأثيرها الدولى. فإيران تستطيع أن توقف ضخ بترولها فى حال تعرضها لأى اعتداء وهو ما لوحت به إيران أكثر من مرة عند اشتداد الضغوط الدولية عليها، إضافة إلى ذلك فإن إيران تسيطر على خليج هرمز الذى يمر به أكثر من ٤٠٪ من البترول العالمى[٨١].

٦ ـ استمدت إيران جزءًا من قدرتها على تحدى الولايات المتحدة من سياسة كوريا الشمالية التى أعلنت انسحابها من معاهدة الحد من الانتشار النووى، ورفضت السماح لمفتشى الوكالة الدولية للطاقة بالتفتيش على منشآتها ذات الصلة، بل أعلنت رسميًا عن حيازتها لأسلحة نووية قبل أن تدخل فى مفاوضات شاقة ومرهقة فى إطار اللجنة السداسية المشرقة على الملف النووى الكورى[٨٢] ثم الانتهاء مؤخرًا من تنفيذ تجربتها النووية الأولى بنجاح تحت الأرض، الأمر الذى قد يمثل لإيران نموذجًا يحتذى فى تحدى إرادة القوى العظمى وفى مقدمتها الولايات المتحدة، والسعى الحثيث ليس فقط لامتلاك تكنولوجيا نووية سلمية، ولكن أيضًا بتحول نحو الاستخدام العسكرى لتلك التكنولوجيا والانضمام فى النهاية للنادى النووى الدولى.

٧ ـ التورط الأمريكى فى العراق وأفغانستان، وكم الخسائر المادية والبشرية التى لحقت بالولايات المتحدة وتدهور سمعتها الدولية على المستوى الأدبى والأخلاقى، لا شك أنه يمثل ورقة قوة إضافية لإيران، فلا شك أن إيران وهى تتخذ موقعها تدرك جيدًا أن الولايات المتحدة لن تستطيع أن تغامر بعملية عسكرية تستهدف إسقاط نظامها السياسى على النحو الذى حدث فى العراق، فحتى الآن ما زالت الولايات المتحدة عاجزة عن تحقيق أهدافها الرئيسية من غزو العراق. فهى وإن نجحت فى إسقاط النظام السياسى البعثى إلا أن الفوضى السائدة وعدم الاستقرار السياسى فى العراق يعجزها عن تحقيق أهدافها الاقتصادية المتعلقة بالسيطرة على البترول وقيام شركاتها بعمليات إعاده الإعمار، فقد تجاوزت أعداد القتلى الأمريكية ثلاثة آلاف قتيل، الأمر الذى يعنى أن العملية العسكرية أصبحت عبئًا على الإدارة الأمريكية، وبالتالى فهى لا يمكنها

أن تغامر بعملية أخرى فى المنطقة نفسها خاصة إذا كانت هذه المغامرة ستقوم بها بمفردها أو بدعم بريطانى فقط كما كان الحال فى غزو العراق.

إلى جانب ذلك فإن إيران تدرك جيدًا مدى احتياج الولايات المتحدة لها باعتبارها أحد العناصر أو المصادر الأساسية فى معادلة الاستقرار فى العراق بفعل علاقاتها القوية بالشيعة الذين يسيطرون على العملية السياسية فى العراق بما يعنى تحقيق إضافة لإيران وامتداد إقليمى لها، وهو ما يعنى احتياج الولايات المتحدة لأن تنسق مع إيران أو تطلب مساعدتها إذا ما أرادت استقرار الأوضاع فى العراق، بل إن البعض يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك فى القول بأن إثارة الملف الإيرانى من جانب أمريكا على هذا النحو يهدف إلى أن تؤدى هذه الضغوط إلى إجبار إيران على تهدئة الأوضاع فى العراق ومساعدة الولايات المتحدة الأمريكية هناك.

ليس هذا فحسب بل إن الوجود الأمريكى فى العراق ممثلاً فى ١٤٠ ألف جندى يجعل من الصعب توجيه ضربة عسكرية لإيران وإلا أصبح هؤلاء رهائن لدى إيران حيث إنهم محاصرون من كل جانب بالشيعة وهم تحت النيران الإيرانية. فتفجر الأوضاع واشتعالها سيؤدى حتمًا لانقلاب الشيعة العراقيين على القوات الأمريكية فى العراق.

من ناحية أخرى أيضًا تدرك إيران أن منطقة آسيا الوسطى تعد من الناحيتين الإستراتيجية والاقتصادية من المناطق المهمة بالنسبة للولايات المتحدة، ولإيران علاقة قوية بهذه المنطقة سواء من الناحية الجغرافية أو الدينية، حيث يدين معظم سكان دول آسيا الوسطى بالإسلام وبعضهم من الشيعة الاثنا عشرية وهو ما يعطى لإيران ميزة هامة بالنسبة لهم، إضافة لذلك فإن هناك روابط عرقية بين شعوب هذه المنطقة وأغلبهم من الآذريين ونسبة من سكان إيران من الآذريين أيضًا وهو ما يجعل إيران أيضًا تمثل ثقلاً هامًا فى معادلة الاستقرار فى آسيا الوسطى المهمة بالنسبة للولايات المتحدة بسبب ما يجرى فى أفغانستان، أى أن إيران تدرك احتياج الولايات المتحدة إليها أيضًا لإعادة ترتيب أوضاع تلك المنطقة بمثل احتياجها لإرساء الاستقرار فى العراق(٨٣).

فتفجر الأوضاع واشتعالها سيودى حتمًا لانقلاب الشيعة العراقيين على القوات الأمريكية فى العراق.

٨ ـ وأخيراً فإن الحرب الإسرائيلية اللبنانية الأخيرة أضافت ورقة قوة إلى الجانب الإيرانى، حيث إن هناك عدداً من تداعيات الحرب الإسرائيلية على لبنان لا تخلو من مكاسب عدة بالنسبة لإيران أهمها:

أ ـ انكشاف قدرات الردع الإسرائيلية وفشل إسرائيل فى تحقيق نصر عسكرى ملحوظ على حزب الله، الأمر الذى يعنى فى النهاية عدم صعوبة إلحاق الهزيمة بإسرائيل فى حالة دخولها فى مواجهة مع قوات نظامية وأن ما يتردد عن قواتها التدميرية الهائلة له حدوده على الأرض ويمكن مواجهته بوسائل قتالية مضادة، ولكن من جانب آخر فإن تعمد إسرائيل شن حرب إبادية ضد الشعب اللبنانى واستهداف البنية التحتية اللبنانية هو من أجل تحميل حزب الله المسئولية عن نشوب الحرب، ومن ثم تدعيم موقف القوى التى تنادى بنزع سلاح حزب الله وهو تطور ـ إن حدث ـ سيؤدى لتداعيات سلبية بالنسبة لإيران التى ستخسر ذراعها الطولى من مواجهة إسرائيل وما كان يمكن أن تستند إليه فى حالة نشوب مواجهة عسكرية(٨٤).

كذلك فإن إيران لن تستطيع أن تتفادى تأثير هذا الصراع على المفاوضات المتعلقة بملفها النووى (محمد عباس ناجى مرجع سابق)؛ حيث إن هذه الحرب الدائرة فى الشرق الأوسط ستزيد من مخاوف القوى الغربية ودولاً أخرى من إمكان وصول الأسلحة النووية إلى منظمات مسلحة كحزب الله الذى يرغب فى تدمير إسرائيل، الأمر الذى من شأنه أن يزيد من تشدد مواقف المفاوضين(٨٥).

ب ـ رغم ذلك فإن إيران تبدو أنها ـ بفعل فشل الجيش الإسرائيلى فى القضاء على حزب الله ـ قد اكتسبت ورقة رادعة مهمة تواجه بها التهديدات الأمريكية، وأنها سارعت إلى استغلال فشل إسرائيل فى تدمير صواريخ حزب الله لتوجه تحذيراً قوياً إلى الولايات المتحدة وإسرائيل، فرسالة إيران فى غاية الوضوح «لا تمسونا وإن كنتم تظنون أنكم تواجهون صعوبات بسبب حركة التمرد فى العراق فتصوروا ما يمكن أن تلحق بكم الأسلحة والتكتيكات المستخدمة فى لبنان من أضرار إذا ما قررتم اجتياح إيران»(٨٦).

وفى هذا الإطار صرح وزير الدفاع الإيرانى مصطفى محمد نجار بـ «أن مقاومة الشعب اللبنانى حطمت أسطوره القضية الحديدية الإسرائيلية» واعتبر أن المقاومة

الأسطورية التى سجلها رجال المقاومة الإسلامية بلبنان ضد المحللين تعتبر درسًا للصمود والعزة والاستقلال أمام الغطرسة الصهيونية والأمريكية وللشعوب والحكومات كافة[٨٧].

ومن ثم يمكن القول إنه على أقل تقدير إذا كانت إيران لم تسع إلى هذه المواجهة فإنها استغلتها جيدًا. ومن هنا يمكن أن نفهم مغزى تصريح بوش بأنه «يجب النظر إلى الحرب الأخيرة بين إسرائيل وحزب الله فى إطار أوسع يتعلق بسلوك إيران وسوريا». وقوله «إنه لن يسمح لهما بتحقيق مكاسب سياسية من وراء مواقفهما خلال الأزمة»[٨٨].

٩ ـ حرص الدول الإقليمية على تجنب الحل العسكرى وفى مقدمتها مصر والسعودية وتركيا لا شك أنه يمنح إيران نقطة قوة إضافية، فهذه الدول تدرك أنها ستكون أول من سيدفع ثمن الحل العسكرى وأول من سيدفع ثمن إفلات إيران من المراقبة والضغوط الدولية والفوز بامتلاك سلاح نووى، وفى هذا الإطار يمكن أن نشير إلى رفض تركيا منح الولايات المتحدة قواعد عسكرية أو تسهيلات بغرض توجيه ضربة عسكرية لإيران، وزيارة جول لطهران لدعم الحل الدبلوماسى للأزمة، كذلك يمكن الإشارة للمبادرة السعودية التى عرضها وزير الخارجية السعودى على السيد على خامنئ والتى تؤكدها ثلاثة بنود: حق إيران فى امتلاك تكنولوچيا نووية سلمية، وشرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل، والامتناع عن اللجوء للحل العسكرى[٨٩]. هذه العوامل جميعها صبت فى النهاية فى جانب تعزيز القدرة التفاوضية الإيرانية ونجاح دبلوماسيتها تارة بالتشدد وتارة بالميل للتهدئة فى أن تصل إلى عدم اللجوء ـ كما أرادت الولايات المتحدة ـ لفرض عقوبات على إيران حتى الآن واستبعاد الحل العسكرى بشكل يكاد يكون تامًا.

وحتى بعد انقضاء المهلة الممنوحة لإيران للرد على عرض الحوافز الأوروبية، وبعد التلويح الأمريكى بقوة بضرورة فرض عقوبات على إيران من خلال مجلس الأمن نجد أن تحالف الدول الست هو تحالف هش فى النهاية غير قادر على تحقيق ما تريده الولايات المتحدة وربما بريطانيا، فالصين تصر على الحل الدبلوماسى وفرنسا تميل إلى استئناف الحوار والمحادثات، أما ألمانيا فترفض نهج العقوبات وتصر على عدم إغلاق باب التفاوض، وإذا كانت روسيا قد أشارت من بعيد إلى احتمال اتجاهها لوقف

تعاونها مع إيران فى بناء مفاعل بوشهر إذا ما طردت إيران مفتشى الأمم المتحدة، فإن الموقف الروسى يبقى ضد فرض عقوبات على إيران.

إن هشاشة التحالف الدولى ـ على غير رغبة الولايات المتحدة ـ إنما يدعو إلى تغليب سيناريو الدبلوماسية والحوار بدلاً من العقوبات الاقتصادية أو العسكرية، وفى هذا الإطار صرح سولانا قبيل لقائه بكبير المفاوضين الإيرانيين ٩/ ٩/ ٢٠٠٥م بـ«إنه لن تكون هناك عقوبات طالما استمرت المفاوضات».

والواقع، فإن هذا التصريح لسولانا يأتى عقب تصريحات إيجابية له بشأن إيران التى رأى فيها قوة دولية صاعدة وأنها ستصبح طرفًا هامًا للغاية على الساحة العالمية.

إن هشاشة التحالف الدولى إلى جانب ميل الاتحاد الأوروبى إلى الحل الدبلوماسى وإستبعاد الصين وروسيا لفرض عقوبات سوف يضع الولايات المتحدة فى النهاية أمام خيارين:

إما الانصياع لصوت العقل والاستمرار فى الاحتفاظ بالوحدة الشكلية للتحالف الدولى وقبول العودة للمفاوضات وفقًا لما تراه أغلبية دول التحالف.

أو العمل بشكل منفرد خارج إطار التحالف الدولى كما فعلت فى العراق من قبل وهو الأمر الذى لا تزال تدفع تكلفته إلى الآن.

ويبدو أن الخيار الأول سيكون له الغلبة.

والسؤال الآن هو إلى أى مدى ستصل المفاوضات والدبلوماسية؟

فى الواقع، فقد بدأت محادثات بين خافيير سولانا وعلى لاريجانى، بعد موافقة الولايات المتحدة على طلب الدول الأخرى دائمة العضوية فى مجلس الأمن وألمانيا على منح مزيد من الوقت للمحادثات قبل اللجوء إلى العقوبات. وما تشير إليه المؤشرات والدلائل حتى الآن هو تصميم إيرانى على عدم وقف تخصيب اليورانيوم وقد اعترف سولانا بالخلافات قائلاً: إنه تم تحقيق تقدم بشأن بعض القضايا لكن لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن المسألة الأساسية وهى وقف تخصيب اليورانيوم(٩٠).

وتصر الحكومة الإيرانية على موقفها بعدم وقف التخصيب ولكن من ناحية أخرى فهى تتمسك ببقاء باب المفاوضات مفتوحًا مؤكدة أنها ستواصل المحادثات. فقد صرح أحمدى نجاد بـ «نحن مستعدون لإجراء محادثات للقضاء على المخاوف، نريد أن تستمر المحادثات ولكن إذا اعتقد أحد أنه من الممكن استخدام المحادثات للضغط علينا فهو مخطئ»[٩١].

وفى هذه الأثناء التقى إيجور إيفانوف الأمين العام لمجلس الأمن القومى الروسى فى موسكو مع رئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية غلام رضا آغا زاده، وتم توقيع اتفاق لبدء تشغيل مفاعل بوشهر العام المقبل، وهو ما ينفى ما تردد من قبل عن اتجاه روسيا لوقف تعاونها مع إيران فى بناء مفاعل بوشهر[٩٢].

وعلى ضوء ما وصلت إليه محادثات لاريجانى وسولانا من طريق مسدود بشأن وقف إيران لتخصيب اليورانيوم بدأت الولايات المتحدة نشاطًا دبلوماسيًا مكثفًا على جميع المستويات. فمن ناحية تسعى الولايات المتحدة إلى الاتفاق مع الدول الخمس الكبرى حول لائحة العقوبات التى تنوى فرضها على إيران، وفى هذا الإطار تؤيد واشنطن تشديد العقوبات وتقترح أن تشمل المواد والمعدات ذات الاستخدام المزدوج والتى يمكن الاستفادة منها فى البرنامج النووى، إضافة إلى تجميد الأرصدة وفرض حظر للسفر على المسئولين الإيرانيين المرتبطين بالبرنامج النووى[٩٣].

ومن ناحية أخرى تسعى الولايات المتحدة إلى تكوين جبهة من «الدول المعتدلة» الشرق أوسطية لمواجهة «الدول المتطرفة» والتى تأتى فى مقدمتها إيران، وحسب أحد المستشارين المقربين من رايس فإن الإدارة الأمريكية تأمل من خلال ذلك تشكيل «تحالف من البناة» يضم الولايات المتحدة والحلفاء الأوروبيين الرئيسيين وإسرائيل والدول العربية المعتدلة لإفشال «تحالف المدمرين» الذى يضم حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحزب الله وسوريا وإيران[٩٤].

ومن جانبها سعت إيران إلى تخفيف الضغوط عليه فاقترحت على فرنسا إنشاء كورنسورتيوم لإنتاج اليورانيوم المخصب فى إيران كطريق للخروج من الأزمة النووية، وأضافت أن فرنسا يمكنها من خلال شركتى أورورديف وأديفا أن تشرف بشكل ملموس على الأنشطة النووية الإيرانية إلا أن هذا الاقتراح رفضته فرنسا[٩٥].

وعلى الرغم من ادعاء الولايات المتحدة أن هناك اتفاقًا بين الدول الست بفرض عقوبات وأنه لم يتبق سوى تحديد حجم تلك العقوبات، إلا أن ما تشير التقارير المختلفة لا يؤكد ذلك، حيث يظهر وجود خلافات بين تلك الدول بشأن فرض عقوبات أصلاً، فقد أعلن وزير الخارجية الروسى سيرجى لا مروف قوله: إن موسكو لا تزال تعارض فرض عقوبات ضد إيران وأكد أن فرض عقوبات قبل استنفاد السبل الدبلوماسية يعد تشددًا وإجراء غير بناء[٩٦].

والموقف نفسه لا تزال تؤكده الصين، وفى هذا الإطار فقد صرح مصدر دبلوماسى غربى فى منظمة الأمم المتحدة فى ڤيينا بأن السير فى طريق فرض عقوبات على إيران بالإعداد لمشروع قرار فى مجلس الأمن الدولى وفقًا لإعلان لندن الذى اتخذه وزراء خارجية دول مجموعة الست لا يعنى أن مجلس الأمن سيوافق على العقوبات ضد طهران بسبب برنامجها النووى، حيث إن كلا من روسيا والصين لا تزالان تعارضان فرض عقوبات لقناعتهما بأن الطريق الدبلوماسى ما زال قائمًا أمام التوصل إلى حل سياسى للأزمة ومطالبتهما باتخاذ إجراءات من شأنها دفع إيران إلى مائدة المفاوضات[٩٧].

وفى هذه الأثناء وبينما تتواصل المشاورات والمحادثات بشأن فرض العقوبات على إيران، أطلقت كوريا الشمالية نبأ إجرائها لتجربة نووية ناجحة تحت الأرض، والتى مثلت ضربة شديدة لسياسات منع الانتشار عمومًا وجهود الولايات المتحدة فى هذا الشأن خصوصًا، ومن ثم فإن السؤال الآن هو حول دلالات وتأثير إجراء كوريا الشمالية الأولى تجاربها النووية بالنسبة للملف النووى الإيرانى: هل سيكون لتلك التجربة تأثيرها السلبى على الموقف الدولى من إيران، بحيث يؤدى إلى الدفع لمزيد من التشدد تجاه إيران حتى لا تصل الأمور فى النهاية إلى بروز إيران كعضو تاسع فى النادى النووى العالمى؟ وهل ستتجه إيران لمحاولة تقديم بعض التنازلات لمواجهة هذا التشدد؟ أم ستستمر متمسكة بموقفها الحاسم برفض وقف التخصيب؟.

على أية حال فإن الدول الست (١ + ٥) بدأت فى تدارس وضع مسودة مشروع قرار العقوبات ضد إيران، إلا أن نيكولاس برنز مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون السياسية قد اعترف بأن التوصل إلى اتفاق بين الدول الست على المدى الذى تصل له العقوبات سيكون مسألة صعبة، أما على الجانب الإيرانى فقد أكد المتحدث

باسم الخارجية الإيرانى محمد على حسينى أن حديث القوى العظمى المستمر على فرض عقوبات على إيران هو بمثابة سلاح صدئ وقديم مشيرًا إلى أن فرض أى عقوبات على إيران سيضر بكل من إيران والدولة التى فرضت العقوبات.

ومن جانبه تعهد الرئيس نجاد بفرض عقوبات تأديبية على القوى العظمى فى العالم إذا تعرضت إيران لعقوبات من قبل مجلس الأمن فيما يتعلق ببرنامجها النووى، وقال «إن القوى العظمى دأبت خلال الـ ٢٧ عامًا الماضية على تهديد إيران وأنه كما لهم أساليبهم فإن إيران لها أساليبها»(٩٨).

كذلك أعلن نجاد «إن إيران لن تتسامح فى مواجهة أقل ضغط قد تتعرض له» وإن كان أكد استمرار استعداد طهران للتفاوض(٩٩).

إنها لعبة الدبلوماسية وسياسة حافة الهاوية التى تجيدها إيران تمامًا مستندة إلى عناصر قوة عديدة، كما أشارت الدراسة، فهل سيظل هذا الوضع إلى ما لا نهاية أم ستحمل الأيام القادمة جديدًا؟

لقد نجحت إيران إلى الآن فى لعبة الدبلوماسية واستثمار كل عناصر القوة لديها من أجل تحييد وعرقلة الإستراتيجية العدوانية التدخلية الأمريكية مستفيدة من الخلافات القائمة بين أمريكا وأصدقائها الأوروبية من ناحية وبينها وبين روسيا والصين من ناحية أخرى، فهل ستستمر إيران فى الاستفادة من التناقضات والتباينات فى المواقف والسياسات والاختلاف حول الآليات بين مجموعة الدول الست بهدف تحييد الموقف الأوروبى؟ أم أن التجربة النووية الكورية ستمثل عامل توحيد لجبهة القوى الرافضة لامتلاك إيران قدرات نووية قد تتحول إلى الاستخدام العسكرى؟ أى هل سيستمر سيناريو الصبر فى مواجهة طهران أم ستتحول الأمور إلى مواجهة مفتوحة مع إيران؟

وفى هذا السياق يمكن الإشارة إلى الآتى:

١ ـ إن التجربة النووية الكورية لا شك أنها قد أثارت حالة من الذعر والقلق لدى الحكومة الإسرائيلية بسبب خوفها من قيام كوريا الشمالية بنقل وتحويل المواد التى تستخدم فى تصنيع القنابل النووية إلى إيران بهدف مساعدتها على تطوير برامجها فى اتجاه الاستخدام العسكرى. وفى هذا الإطار نشرت صحيفة لوفيجارو الفرنسية تقريرًا

بعنوان «الكابوس النووى الإسرائيلى الجديد»[١٠٠] أكد فيه المحللون أن هناك معلومات استخباراتية إسرائيلية تؤكد وجود تعاون منذ فترة طويلة بين إيران وكوريا وأنه تم رصد تحويلات مالية ضخمة من إيران إلى كوريا الشمالية فى السنوات الأخيرة مقابل حصول إيران على تكنولوچيا صاروخية ونووية متطورة وأن إيران قد اعتمدت بشكل كبير على الخبراء الكوريين فى تحديث الجيش والمنظومة الصاروخية طويلة المدى منها شهاب ٣ والمعد لحمل رءوس نووية وتم بناء هذه الصواريخ وتطويرها بأيد كورية داخل الأراضى الإيرانية . وهكذا فإن القلق الإسرائيلى ينبع من إدراكها بأن العالم قد فشل أمام الإرادة الكورية التى صنعت جميع طموحاتها النووية العسكرية وهو ما سيحدث مع إيران التى لن تتخلى عن إحلامها أيضا وستحصل على التكنولوچيا النووية ، ومن ثم فإن إسرائيل لا بد وأن تعود للضغط على الولايات المتحدة والغرب بقوة للجوء إلى الحل العسكرى ضد إيران بعد نفاد الخيارات الدبلوماسية .

٢ ـ من ناحية أخرى فإن ما فعلته بيونج يانج ربما يشجع الولايات المتحدة على تبنى قرار عسكرى ضد طهران سواء حصلت على موافقة المجتمع الدولى أو لم تحصل عليها بهدف منع معاهدة حظر الانتشار النووى من الانهيار بواسطة نظرية الدومينو .

ولكن على الجانب الآخر فإن الإيرانيين يعتبرون أن تجربة كوريا الشمالية قد أفادت بلادهم كثيرًا نظرًا لأنها ستجعل الغرب يفكر أكثر من مرة قبل اتخاذ أى إجراءات عقابية ضد طهران .

٣ ـ تدرك إيران تمامًا أن الموقف النهائى منها سيتوقف بشكل كبير على الموقف النهائى من كوريا الشمالية ، ومن ثم ستنتظر الطريقة التى سيتعامل بها المجتمع الدولى مع مشكلة بيونج يانج ، والتى تبدو حتى الآن طريقة هادئة .

***

الهوامش

١ ـ عصام عبد الشافي، أزمة البرنامج النووى الإيرانى:

المحددات ـ التطورات ـ السياسة (دراسة فى إدارة الأزمات الدولية (لندن، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، إبريل ٢٠٠٤م)، ص١٨ .

٢ ـ عادل محمد أحمد على، فعالية سياسات منع الانتشار النووى (منطقة الشرق الأوسط كحالة دراسة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩م)، ص١٨٦ .

٣ ـ Pattrick Clawson and Michael Rubin, Pattern of discontent: will story repeat in Iran? Meria Journal, vol. 10 No.1 (March 2006).

٤ ـ عادل محمد أحمد على، مرجع سابق ص١٨١ .

٥ ـ المرجع السابق ص١٨٧ .

٦ ـ عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص ص١٩ ـ ٢٠، ص٢٢ .

٧ ـ المرجع السابق ص ص٢٢ ـ ٢٣ .

٨ ـ المرجع السابق ص ص٢٣ ـ ٢٤ نقلاً عن جريدة البيان ٢٠/ ٦/ ٢٠٠٣ م.

٩ ـ المرجع السابق، ص٢٥ .

١٠ ـ محمد سليمان مفلح الزبود، الردع العربى فى مواجهة الخيار النووى الإسرائيلى (١٩٩١م ـ ٢٠٠١م)، رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠٠٤م، ص ص٢١٢ ـ ٢١٣ .

١١ ـ عادل محمد أحمد على، مرجع سابق، ص ص١٨٨ ـ ١٨٩ .

١٢ ـ عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص٢٦ .

١٣ ـ محمد عبد السلام، الأسلحة النووية وعالم القرن الواحد والعشرين، السياسة الدولية، عدد ١٦١، (يوليو ٢٠٠٥م، ص ص٢٣٥ .

١٤ ـ زينب عبد العظيم محمد، الإستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الإرهاب، أمتى فى العالم حولية قضايا العالم الإسلامى، العدد الخامس، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢م)، ص٨١٦ .

ـ انظر نص خطاب بوش عن حالة الاتحاد الأمريكى، ١٩/ ١/ ٢٠٠٢ م.

١٥ ـ المرجع السابق، ص٨١٦ .

انظر نص الخطاب:

George W. Buch, the white House 16 September 2002, the National security strategy of the united states of America.

١٦ ـ المرجع السابق، ص٨١٦ انظر نص خطاب بوش عن حالة الاتحاد الأمريكى ١٩/ ١/ ٢٠٠٢م، مرجع سابق.

١٧ ـ المرجع السابق.

١٨ ـ المرجع السابق، ص٨١٦ انظر: George W. Buch, the White House, the National Security of the United States of America, op.cit.

١٩ ـ المرجع السابق، ص ص٨٢١ ـ ٨٢٢ .

٢٠ ـ محمد السعيد إدريس، تقرير البرادعى يحسم مستقبل البرنامج النووى الإيرانى، مختارات إيرانية، عدد ٦٧ فبراير، ٢٠٠٦م، ص ص٤ ـ ٥ .

طريق الشرق الأوسط الكبير يمر عبر إيران، مختارات إيرانية، عدد ٦٩، إبريل ٢٠٠٦م ص٥٩ .

٢١ ـ الأهرام، ٢٢ إبريل ٢٠٠٦ م.

٢٢ ـ عصام عبد الشافى، مرجع سابق، ص١١ .

٢٣ ـ الأهرام، ٢٢ إبريل ٢٠٠٦م، مرجع سابق.

٢٤ ـ عصام عبد الشافى، مرجع سابق ص٦ ـ ١٠ .

٢٥ ـ زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص ص٨٥٠ ـ ٨٥١ .

٢٦ ـ عصام عبد الشافى، مرجع سابق ص٨٧٢ .

٢٧ ـ المرجع السابق، ص٨٧٢ .

٢٨ ـ عصام عبد الشافى، مرجع سابق، ص ص١٠ ـ ١١ .

٢٩ ـ البرنامج النووى الإيرانى، الواقع والتحديات، ص ١ .

http://www.al watah.com/graphics 2003/oj Jul/11.7/heads/ott2.htm.

٣٠ ـ المرجع السابق، ص٢ .

٣١ ـ أحمد إبراهيم محمود، السياسة الإيرانية الملف النووى فى عهد أحمدى نجاد، مختارات إيرانية، ١٨/ ٢/ ٢٠٠٦م.

http://acpss.Ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/c2Rn111.htm.

٣٢ ـ الأهرام، ٣/ ٩/ ٢٠٠٦ م.

٣٣ ـ البرنامج النووى الإيرانى، الواقع والتحديات، مرجع سابق، ص٢ .

٣٤ ـ مكرم محمد أحمد، إعادة قراءة فى الملف النووى الإيرانى ـ٢ ـ، الأهرام، ٤/ ٩/ ٢٠٠٦م.

٣٥ ـ عصام عبدالشافى، مرجع سابق ص ص٣٤ ـ ٣٥ .

٣٦ ـ أحمد إبراهيم محمود، السياسة الإيرانية والملف النووى فى عهد أحمدى نجاد، مرجع سابق ص٢ .

٣٧ ـ أسامة فاروق مخيمر، الملف النووى الإيرانى بين الترويكا الأوروبية والضغوط الأمريكية، مختارات إيرانية.http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/c2RN105.htm

٣٨ ـ أحمد إبراهيم محمود، السياسة الإيرانية والملف النووى فى عهد أحمدى نجاد، مرجع سابق. ص٢ .

٣٩ ـ مكرم محمد أحمد، إعادة قراءة فى الملف النووى الإيرانى، مرجع سابق.

٤٠ ـ أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص٣ .

٤١ ـ المرجع السابق ص٤ .

٤٢ ـ مكرم محمد أحمد، إعادة قراءة فى الملف النووى الإيرانى ـ ٣ ـ دروس مستفادة، الأهرام، ٥/٩/٢٠٠٦م.

٤٣ ـ أحمد إبراهيم محمود، إيران والغرب، حرب نفسية وصراع إرادات، إسلام أون لاين، ١٧/٤/٢٠٠٦م.

٤٤ ـ أحمد عبد الحليم، خريطة القوى النووية فى الشرق الأوسط فى أوائل القرن الواحد والعشرين: حقائقها واحتمالات تطورها، إبراهيم محمد العنانى وآخرون (محررون) الخيار النووى فى الشرق الأوسط، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١م)، ص٤٦٣ .

٤٥ ـ سامح راشد، الملف النووى الإيرانى ـ ساعة الصفر تقترب، http://www.siyassa.org/asiyassa/index.asp? cur FN=exc13.htm&DiD=8718.

٤٦ ـ الأهرام، ٢٩/٤/٢٠٠٦م.

٤٧ ـ الأهرام ٣/٤/٢٠٠٦م.

٤٨ ـ الأهرام ١/٥/٢٠٠٦، ٢/٥/٢٠٠٦م.

٤٩ ـ الأهرام ٤/٥/٢٠٠٦م.

٥٠ ـ محمد السعيد إدريس ـ خافيير سولانا والصفقة اللغز مع إيران، مختارات إيرانية، عدد ٧١ (يونيو، ٢٠٠٦م)، ص٤، الأهرام، ١/٦/٢٠٠٦م.

٥١ ـ الأهرام، ١٥/٧/٢٠٠٦م.

٥٢ ـ الأهرام، ١٥/٧/٢٠٠٦م.

٥٣ ـ الأهرام، ٢٥/٧/٢٠٠٦م.

٥٤ ـ الأهرام ٢٢/٧/٢٠٠٦م.

٥٥ ـ الأهرام ١٣/ ٧/ ٢٠٠٦م.

٥٦ ـ الأهرام ١٠/ ٧/ ٢٠٠٦م.

٥٧ ـ الأهرام ١٣/ ٧/ ٢٠٠٦م.

٥٨ ـ الأهرام ١٠/ ٧/ ٢٠٠٦م، مرجع سابق.

٥٩ ـ الأهرام ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٦م.

٦٠ ـ الأهرام ١٩/ ٧/ ٢٠٠٦م.

٦١ ـ تيبرى ميسان، لبنان كهدف جديد: المحافظون الجدد وسياسات «الفوضى البناءة»، الطريق، مقالات مترجمة ... (site).

٦٢ ـ محمد عباس ناجى، حرب لبنان مكاسب وخسائر إيران، ٢٣/ ٨/ ٢٠٠٦م، إسلام أون لاين. نت.

٦٣ ـ انظر تصريح جنبلاط، الأهرام ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦م.

٦٤ ـ إبراهيم نافع، حقائق، الأهرام ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦م.

٦٥ ـ محمد عباس ناجى، مرجع سابق.

٦٦ ـ الأهرام ١/ ٨/ ٢٠٠٦م.

٦٧ ـ الأهرام ٢/ ٨/ ٢٠٠٦م.

٦٨ ـ الأهرام ١/ ٨/ ٢٠٠٦م مرجع سابق.

٦٩ ـ الأهرام ٢/ ٨/ ٢٠٠٦م، مرجع سابق.

٧٠ ـ الأهرام ١/ ٨/ ٢٠٠٦م.

٧١ ـ الأهرام، ٣١/ ٧/ ٢٠٠٦م.

٧٢ ـ الأهرام ٧/ ٨/ ٢٠٠٦م.

٧٣ ـ الأهرام ١٤/ ٨/ ٢٠٠٦م.

٧٤ ـ الأهرام ٧/ ٩/ ٢٠٠٦م.

٧٥ ـ باكينام الشرقاوى، إيران وأمريكا المناورة تواجه النظرية، ٣/ ٩/ ٢٠٠٦م، إسلام أون لاين. (نت).

٧٦ ـ أحمد السيد تركى، أبعاد إحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن، السياسة الدولية، عدد ١٦٤ (إبريل، ٢٠٠٦م)، ص١٥٥ .

٧٧ ـ المرجع السابق، ص١٥٦ .

٧٨ ـ باكينام الشرقاوى، مرجع سابق.

٧٩ ـ أسامة فاروق مخيمر، مرجع سابق.

٨٠ ـ سمير زكى البسيونى، كيف تدير إيران علاقاتها مع القوى الكبرى؟ السياسة الدولية، عدد ١٥٦، (يوليو، ٢٠٠٦م)، ص ص١١٣ ـ ١١٤ .

٨١ ـ باكينام الشرقاوى، مرجع سابق.

ـ أحمد السيد تركى، مرجع سابق، ص١٥٦ .

٨٢ ـ سعيد عكاشة، مأزق المشروع النووى الإيرانى، مختارات إيرانية.

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/c2RN122.htm.

٨٣ ـ أحمد السيد تركى، مرجع سابق، ص١٥٦ .

ـ خالد السرجانى، مصادر التشدد الإيرانى فى الأزمة مع الغرب حول البرنامج النووى، مختارات إيرانية، http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/c2RN126.htm.

٨٤ ـ محمد عباس ناجى، مرجع سابق.

٨٥ ـ الأهرام، ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٦م.

٨٦ ـ الأهرام، ١٧/ ٨/ ٢٠٠٦م.

٨٧ ـ الأهرام، ١٣/ ٨/ ٢٠٠٦م.

٨٨ ـ الأهرام، ١٩/ ٨/ ٢٠٠٦م.

٨٩ ـ محمد السعيد إدريس، المستحيل فى الأزمة النووية الأمريكية، الإيرانية، الأهرام، ٥/ ٧/ ٢٠٠٦م.

٩٠ ـ الجزيرة نت، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

٩١ ـ الجزيرة نت، ٤/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

٩٢ ـ الجزيرة نت، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

٩٣ ـ المرجع السابق.

٩٤ ـ الجزيرة نت، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

٩٥ ـ الجزيرة نت، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

٩٦ ـ الأهرام، ٦/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

٩٧ ـ المرجع السابق.

٩٨ ـ الأهرام، ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

٩٩ ـ الأهرام، ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

١٠٠ ـ النبأ، ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

الفصل الخامس

البرنامج النووى المصرى

إخفاقات متتالية
فهل من أمل فى إحيائه؟

مقدمة:

مع دعوة جمال مبارك أمين عام لجنة السياسات بالحزب الوطنى إلى إحياء البرنامج النووى المصرى وضرورة الاستفادة من التكنولوچيا النووية السلمية لتوليد الطاقة، كثر الحديث والجدال حول جدية وحقيقة تلك الدعوة، وهو ما أثار فى الأذهان التساؤل حول بدايات هذا البرنامج ولماذا لم يحقق إنجازًا حقيقى منذ بدأ التفكير فيه وإنشائه فى ١٩٥٥م، ولماذا سبقنا الكثير من الدول التى كانت قد بدأت معنا مثل إسرائيل والهند، وما العقبات التى واجهته وجعلت محاولات تفعيله تجهض فى كل مرة على مدى أكثر من خمسين سنة؟ وهل هناك مؤشرات جديدة تشير بالفعل إلى إمكانية استئنافه بشكل حقيقى وفاعل، بحيث يؤدى بمصر فى النهاية إلى تطوير برنامج نووى حقيقى يدخل بمصر إلى النادى التكنولوچى النووى الدولى؟.

فى هذا الفصل ستحاول الدراسة الإجابة عن تلك التساؤلات من خلال التحليل التالى والذى ربما يتناول بشكل زمنى تطور البرنامج النووى المصرى ولكن مع الحرص على التحليل والتفسير والتنبؤ أيضًا قدر الإمكان.

أولاً: بداية البرنامج النووى المصرى فى الخمسينيات:

بدأت مصر برنامجها النووى فى منتصف الخمسينيات وهو التوقيت نفسه تقريبًا الذى بدأت إسرائيل فيه برنامجها وقد كان اهتمام مصر فى ذلك الحين هو بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، ومن ثم كان التوجه المصرى هو ضرورة الاستفادة من الطاقة الذرية فى المجالات السلمية. ومن هنا قامت مصر باتخاذ عدة خطوات متتالية كان أهمها تشكيل لجنة الطاقة الذرية فى فبراير ١٩٩٥م، وتحددت اختصاصات اللجنة بالنظر فى إعداد وتنفيذ كل ما يتعلق بالطاقة الذرية من برامج

ومشروعات وبحوث وأجهزة وتشريعات ولوائح . وقد وافق مجلس الوزراء فى ذلك الوقت على برنامج اللجنة والذى يتضمن إعداد العناصر البشرية وإنشاء مركز للنظائر المشعة والكشف عن الخامات الذرية وإنشاء مفاعل ذرى .

وقد حصلت اللجنة على اعتمادات مالية قدرها مليون جنيه لتنفيذ برنامجها لإعداد وتدريب المتخصصين وإيفاد البعثات ، وأوفدت بالفعل ٨ من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات إلى الولايات المتحدة وفرنسا لاكتساب خبرة فى مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية[١] .

ثم كانت الخطوة التالية وهى الاتفاق مع الاتحاد السوفيتى السابق عام ١٩٥٦م للحصول على معمل من طراز (فان دى جراف) والذى تم تشغيله فى عام ١٩٥٩م ، كذلك فقد تم اختيار منطقة بأنشاص بمحافظة الشرقية لإنشاء المفاعل الذرى المصرى بها وفى العام نفسه (١٩٥٦م) تم التوقيع على عقد مفاعل نووى تجريبى روسى قدرته٢ ميجاوات بمشتملاته ، والذى تم تشغيله فى يوليو ١٩٦١م .

وقد تلا ذلك إنشاء منظمة الطاقة النووية فى عام ١٩٥٧م لتكون مؤسسة بحثية علمية تركز على الاستفادة من التطبيقات السلمية للطاقة الذرية[٢] .

ولقد مثلت هذه المرحلة الأولى بداية قوية لبرنامج نووى مصرى طموح ، ولقد تمكنت مصر فى غضون عدة سنوات محدودة من إيجاد فريق عمل متكامل ضم نخبة مهمة من العلماء والمتخصصين والفنيين والباحثين والعمال المهرة شكلوا القاعدة البشرية الأساسية لمؤسسة الطاقة الذرية[٣] .

ولقد كانت تلك البداية القوية نابعة من اهتمام جاد أبدته مصر بالقدرة النووية الإسرائيلية ، حيث كانت مصر تشك فى أن إسرائيل تسعى للوصول إلى القنبلة من خلال تحويل الاستخدامات السلمية إلى أغراض عسكرية ، وهو ما أوضحه الرئيس عبد الناصر فى حديث له فى ديسمبر ١٩٦٠م ، حيث ذكر أنه غير متأكد بصدد نوايا وقدرات إسرائيل النووية ، وفى مواضع أخرى فإنه لم يستبعد أن تعمل القوى الإمبريالية على تسليح إسرائيل بالأسلحة النووية ، وإن تدعى فى الوقت نفسه قيام إسرائيل بتصنيعها .

وفى هذا الإطار نفسه حذر حسنين هيكل عام ١٩٦٥م من اقتراب إسرائيل من مرحلة القدرة على إنتاج أسلحة ذرية وقال إن على مصر أن تستعد لإدخال الأسلحة النووية حفاظاً على بقائها. ومع حلول عام ١٩٦٦م تزايدت قوة شكوك عبد الناصر، حيث أدان الجهود الإسرائيلية للوصول إلى إنتاج قنبلة ذرية، بل وهدد «بضربة وقائية» إذا ما استمرت إسرائيل على الطريق لإنتاج قنبلة نووية[٤].

وهكذا فقد اكتسبت تلك القضية فى ذهن عبد الناصر درجة عالية من الإلحاح والاهتمام، فعلى الرغم من عدم الاعتراف بامتلاك إسرائيل للسلاح النووى إلا أنه كان إلى حد كبير متأكداً من اتجاه إسرائيل نحو إنتاج قنبلة نووية، وهو ما كان له أكبر الأثر فى تحريك جهد مصرى قوى فى اتجاه تطوير برنامج نووى مصرى.

فى هذا الإطار اتجهت مصر إلى طلب المساعدة من الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية فى صنع قنبلة نووية، ولكن الاتحاد السوفيتى رفض ونصحت الصين مصر بالاعتماد على الذات، الأمر الذى دفعها لمحاولة التعاون مع الهند التى كانت تربطها بمصر حينذاك روابط وثيقة (نظراً لعلاقات الصداقة التى كانت تربط عبد الناصر بنهرو) إلا أن هذه المعونة الهندية كانت محدودة للغاية[٥].

ومن ثم فقد واجهت مصر عدداً من القيود الفنية والخارجية التى كان من شأنها تقييد قدرة مصر على الاتجاه نحو تطوير برنامجها النووى. فالاتحاد السوفيتى لم يقدم لمصر سوى مفاعل أبحاث صغير (٢ ميجاوات) والذى يعمل فى أنشاص منذ ١٩٦١م.

ولقد سيطر الاتحاد السوفيتى من خلال خبرائه الذين أسهموا فى إدارة هذا المفاعل على نتائج الوقود النووى المستخدم (وهى التى يمكن عادة استخدامها فى التحول للأغراض العسكرية إذا ما توافرت القدرات الفنية) كذلك فإن هذا المفاعل كان عديم الفائدة من الناحية العسكرية. ومن ثم فقد أصبح الطريق إلى الاتحاد السوفيتى فى موضوع التسلح النووى المصرى مغلقاً تماماً.

ومن ناحية أخرى، فقد فشلت جهود مصر فى دعم برنامجها النووى عن طريق الحصول على مفاعل جديد من فرنسا وألمانيا أو الولايات المتحدة للاختلاف حول الرقابة على الوقود النووى المنتج من المفاعلات، حيث رفضت مصر تطبيق مثل هذه

الإجراءات وهكذا فإنه يبدو أن الدول الغربية كانت قد اتفقت على عدم السماح بتكرار خبرة العلاقات الفرنسية ـ الإسرائيلية فى مجال التعاون النووى[٦].

على الرغم من ذلك فقد كانت هناك عدة محاولات لمصر فى الستينيات فى اتجاه إنشاء محطة نووية بمنطقة سيدى كرير بطاقة ١٥٠ ميجاوات لاستخدامها فى توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر. وفى هذا الإطار تشير بعض الكتابات إلى أن عطاء قد رسا فى عام ١٩٦٧م على شركة أمريكية لتقديم هذا المفاعل ولكن حرب ١٩٦٧م جاءت وتوقف كل شىء ولم يمول الأمريكيون المشروع، ولم تساعد الظروف الاقتصادية والسياسية التى منيت بها مصر بعد عام ١٩٦٧م على إعادة النظر فى الموضوع حتى بداية السبعينيات[٧] إذن يمكن القول إنه على الرغم من أن السياسة المصرية منذ الخمسينيات وعبر الستينيات وحتى هزيمة ١٩٦٧م كانت تتجه بقوة وبقرار إستراتيجى واضح نحو تطوير برنامج نووى مصرى، وذلك لمواجهة البرنامج النووى الإسرائيلى من ناحية ولتطوير بدائل للطاقة من ناحية أخرى، إلا أن المعوقات الفنية والقيود الخارجية حالت دون الوصول للهدف وجاءت هزيمة ١٩٦٧م لتمثل ضربة قاصمة للمشروع النووى المصرى الوليد.

ثانيًا: مصر والتوقيع على معاهدة منع الانتشار النووى:

جنبًا إلى جنب وبالتوازى مع الخط الذى اتبعته مصر فى التعامل مع القضية النووية خلال الستينيات والقائمة على أساس المواجهة والتهديد بضربة عسكرية وقائية ضد الخطر النووى الإسرائيلى ومحاولة تطوير قوة مصرية نووية مكافئة كان هناك خط آخر موازى سلكته مصر وهو الخط والمسلك الدبلوماسى، فمنذ اللحظة الأولى التى بدأت فيها المفاوضات لإعداد مسودة معاهدة منع الانتشار النووى ١٩٦٥م وحتى عام ١٩٦٨م عندما فتحت المعاهدة للتوقيع، كان لمصر دور مهم فى تلك المفاوضات، وتشيد الوثائق الخاصة بتلك المرحلة إلى دور مصر الإيجابى فى مرحلة المفاوضات وتشير برؤية مصر التى أعلنتها فى ذلك الوقت تجاه المعاهدة من أنها تعتبرها وسيلة فعالة لإيقاف الانتشار الأفقى للأسلحة النووية، وبالتالى فهى تطالب بأن تكون المعاهدة غير محددة المدة.

وجدير بالذكر أن مصر قد طالبت خلال المفاوضات بأن يولى مزيد من الاهتمام بمسألة ضمانات الأمن الفعالة لضحايا العدوان النووى، ذلك أن الضمانات المقترحة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا فى ذلك الوقت لم تكن كافية، وطلبت بدلاً من ذلك بأن تصاغ تلك الضمانات فى صورة تعهد ملزم من القوى النووية بالأخذ فى الاعتبار أن التهديد باستخدام أو استخدام الأسلحة النووية ضد الدول اللانووية الأعضاء فى المعاهدة يعتبر سببًا كافيًا لمنع أو للرد بالمثل ضد العدوان النووى كإجراء من إجراءات الأمن الجماعى، وطالبت مصر الدول النووية الثلاث بأن تتكاتف لمنع العدوان النووى وأنه من الأهمية القصوى أن تتضمن المعاهدة «الدول النووية المحتملة» حتى تصبح تلك المعاهدة ذات معنى»[٨].

وتعود أهمية قضية الضمانات بالنسبة لمصر بصفة خاصة، نظرًا لأن مصر خلال الستينيات لم تنجح فى أن تحصل على مثل تلك الضمانات من الاتحاد السوفيتى الذى رفض إمداد مصر بأية ضمانات ضد استخدام إسرائيل للأسلحة النووية، ومن ثم فقد كانت مصر بحاجة قوية إلى تأكيد هذه الضمانات من جانب الدول النووية مجتمعة وهو ما حدث نسبيًا فيما بعد بصدور التصريح الثلاثى عن مجلس الأمن وإلحاقه بالمعاهدة والذى كان يعنى تحميل هذه الدول الثلاث المسئولية المباشرة إزاء الوضع الذى سينجم عنه امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية واستخدامها لها كأداة للعدوان وهذا ما شجع مصر، وكثيرًا من الدول العربية الأخرى، على التوقيع على المعاهدة، أى أن تلك الضمانات التى ما كانت مصر لتتمتع بها قبل الانضمام للمعاهدة كانت أحد الدوافع المهمة التى دفعتها للتوقيع عليها (رغم تحفظها عليها باعتبارها غير كافية أولا تصل إلى المستوى المطلوب)[٩].

وقد قامت مصر بالتوقيع على المعاهدة فى أول يوم فتحت فيه المعاهدة للتوقيع (أول يوليو ١٩٦٨م) وهو ما يشير إلى اهتمام مصر بالمعاهدة وتقديرها لأهميتها، على الرغم من تحفظاتها على بعض المسائل مثل ضمانات الأمن ـ كما سبقت الإشارة ـ كما يشير فى ذات الوقت إلى أن مصر اتجهت نحو تغليب خط الدبلوماسية بدلاً من خط المواجهة والتحدى فى محاولة للتغلب على التهديدات الكامنة فى امتلاك إسرائيل للقدرات النووية التى تتعدى الاستخدامات السلمية إلى الاستخدامات العسكرية.

فماذا كان موقف إسرائيل من المعاهدة؟

كما سبق أن أشارت الدراسة فإن موقف إسرائيل الفعلى من المعاهدة جاء مغايرا تمامًا لما سبق وأعلنته على لسان مسئوليها من اعتبار المعاهدة جزءًا هامًا من السعى العالمى تجاه نزع السلاح العام والشامل، حيث أعلنت إسرائيل أنها لن تستطيع الانضمام إلى المعاهدة وعددت أسباب ذلك وهى الأسباب التى عرضت لها الدراسة من قبل وتتعلق إجمالاً بالأمن، وفقًا للمفهوم الإسرائيلى وبعدم كفاية ما تقدم المعاهدة من ضمانات[١٠].

وهكذا بدت الفجوة كبيرة بين كل من مصر وإسرائيل، ففى الوقت الذى رفضت فيه إسرائيل التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووى، واتجهت لتطوير برنامجها النووى سريًا وإنتاج ترسانة من الأسلحة النووية، فإن مصر كانت قد ألزمت نفسها بالمعاهدة، واتجهت نحو تكريس كل جهدها ومواردها لتحرير الأرض عقب حرب ١٩٦٧م، ولم يعد أمامها سوى أن تسلك المسلك الدبلوماسى السياسى من أجل مواجهة التهديد النووى الإسرائيلى المتصاعد، فلم تدع مصر فرصة مؤتمر أو لقاء أو منتدى دولى إلا ودعت فيها إسرائيل للانضمام للمعاهدة وتحقيق صفة العالمية للمعاهدة، وقد رفضت مصر التصديق على المعاهدة طالما استمر رفض إسرائيل الانضمام لها، وإن كان هذا الموقف قد تغير فيما بعد على ضوء معطيات جديدة كما سيتضح.

ثالثًا: القضية النووية فى السبعينيات:

١ ـ محاولة إحياء البرنامج النووى المصرى:

خلال السبعينيات وتحديدًا بعد حرب ١٩٧٣م، أعادت مصر التفكير مرة ثانية فى إحياء برنامجها النووى نتيجة دراسات وطنية أكدت ضعف احتياطات البترول، كما أكدت القدرة المحدودة لاحتياطات الفحم فى مصر على أن تكون بديلاً للبترول.

ومن ثم تجدد مرة أخرى مشروع إنشاء محطة سيدى كرير النووية بطاقة ٦٠٠ ميجاوات لتكون واحدة من ثمانى محطات تغطى احتياجات مصر المستقبلية من الطاقة وتعوض نقص احتياطاتها البترولية[١١].

وفى هذا الإطار جاء مشروع صفقة المفاعلات الأمريكية لكل من مصر وإسرائيل والتى كانت تتضمن العديد من القيود الفنية المتشددة لتحقيق التعاون النووى والتى كانت تهدف للحيلولة دون التحول للأغراض العسكرية، وعلى الرغم من موافقة مصر على تلك القيود، وعلى الرغم من توقيع الاتفاقية فى أغسطس ١٩٧٦م وبداية تنفيذها، وعلى الرغم كذلك من قبول مصر أيضًا لمبدأ التفتيش الذى اشترطته الإدارة الأمريكية حينذاك بعد إصدارها لقانون عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٧٨م، فإن إسرائيل رفضت الالتزام بهذه الرقابة ورفضت إعادة التفاوض مع الولايات المتحدة، ومن ثم تم إيقاف الموضوع بأكمله بالنسبة لمصر نظرًا لربط الولايات المتحدة بين صفقتى مصر وإسرائيل[١٢].

وقد تزامن ذلك أيضًا مع قيام الهند بإجراء أول تفجير نووى اختباراً لقنبلتها النووية الأولى التى فاجأت العالم عام ١٩٧٨م، ومن ثم تزايدت المخاوف من إمكان انتشار الأسلحة النووية واتفقت القوتان العظميان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على الامتناع عن التعاون فى مجال الطاقة النووية مع أية دولة لا تكون عضوًا كاملاً فى معاهدة حظر الانتشار أو تمتنع عن التصديق على المعاهدة أو ترفض إخضاع أنشطتها النووية لرقابة وتفتيش الوكالة الدولية للطاقة.

وهكذا وقعت مصر على الجولة الثانية من سياسات منع الانتشار التى بدأت عقب التفجير الذرى الهندى.

وعندما اشترطت الولايات المتحدة على الرئيس السادات ضرورة أن تصدق مصر على المعاهدة وأن تقبل إخضاع أنشطتها النووية لرقابة الوكالة الدولية رفض الرئيس السادات الشرط الأمريكى، وأصر على امتناع مصر عن التصديق على المعاهدة ما لم تف الولايات المتحدة بوعودها وتلزم إسرائيل بالانضمام إلى المعاهدة، وهكذا ضاعت الفرصة الثانية لمصر لبناء محطة نووية[١٣].

٢ ـ الدبلوماسية المصرية خلال السبعينيات لمواجهة التهديد النووى الإسرائيلى:

وجدير بالذكر أنه فى تلك الأثناء أيضًا، كانت الدبلوماسية المصرية حريصة على عدم تفويت أية فرصة لإثارة قضية الأسلحة النووية الإسرائيلية، فقد أثارت الملف

النووى وضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار خلال محادثات كامب ديفيد ومفاوضات معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وقد أكد عمرو موسى أنه أثناء المحادثات المصرية الإسرائيلية فى بيرل هاوس عام ١٩٧٨م والتى مهدت لعقده معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل فى عام ١٩٧٩م طرح للمناقشة مسألة التسلح النووى الإسرائيلى وكان الرد الإسرائيلى آنذاك أن مصر فقط هى التى تم التوصل إلى سلام معها، أما باقى دول المنطقة فلم يتم التوصل معها إلى ذلك السلام، وأنه عندما يتم التوصل إلى ذلك مع باقى دول المنطقة، ستنضم إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار النووى، ولذلك تم تأجيل مناقشة الموضوع لحين تقدم خطوات السلام(١٤).

وفى إطار الجهد الدبلوماسى المصرى لمواجهة التهديد النووى الإسرائيلى أيضًا قدم الرئيس السادات إلى المجتمع الدولى مبادرة مشتركة مع إيران فى١٢/ ١٠/ ١٩٧٤م لاخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، والتى تضمنت العناصر التالية:

(أ) الدول فى منطقة الشرق الأوسط لا يجب عليها إنتاج أو الحصول على الأسلحة النووية.

(ب) إن الدول التى تمتلك الأسلحة النووية لا يجب عليها إنتاج أو استخدام أية أسلحة نووية ضد أية دولة أخرى فى منطقة الشرق الأوسط.

(جـ) الإنشاء الفورى لوسائل الحماية ضد الأسلحة النووية وغير النووية.

(د) حذرت مصر من أنه إذا حصلت إسرائيل على أسلحة نووية فلا يمكن لها أن تقف ساكنة فى مواجهة هذا التهديد الخطير للأمن القومى المصرى.

وكتتويج لهذه المبادرة قدمت مصر وإيران مشروع قرار إلى الجمعية العامة فى دورتها التاسعة والعشرين (١٩٧٤م) ينص على «أن تدعو الجمعية العامة جميع الأطراف المعنية بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط إلى الإعلان فورًا عن عزمها على الامتناع على أساس متبادل عن إنتاج أسلحة نووية أو حيازتها على أى وجه آخر، وإلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام للأمم المتحدة استطلاع آراء الأطراف المعنية بشأن تنفيذ هذا القرار»(١٥).

ورغم هذه الجهود الدبلوماسية الحثيثة إلا أنها لم تسفر عن أى تطور إيجابى فى الموقف الإسرائيلى ولم تحد من ناحية أخرى من القيود الخارجية التى فرضت على البرنامج النووى المصرى.

رابعًا: البرنامج النووى المصرى بين دبلوماسية المواجهة ومحاولة الإحياء فى الثمانينيات:

استمرت أيضًا مصر خلال الثمانينيات فى سياستها المزدوجة المتمثلة فى محاولة تنشيط وتفعيل الأداة السياسية الدبلوماسية للضغط على إسرائيل للالتزام بمبادئ عدم الانتشار، ومن ناحية أخرى محاولة إحياء جديد لبرنامج مصر النووى بعد أن تعثر من قبل مرتين.

١ ـ على الصعيد السياسى الدبلوماسى:

فعلى الصعيد السياسى الدبلوماسى، تقدمت مصر إلى اللجنة السياسية الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة والمنوط بها البحث فى أمور نزع السلاح ـ تقدمت بمشروع مصرى يدعو إلى اتخاذ ما يلزم من خطوات عملية وعاجلة لتنفيذ الاقتراح الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط وفقًا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وقد أعقب ذلك قيام اللجنة السياسية فى جلسة ٣٧ فى ٢٠/ ١١/ ١٩٨٠م، باعتماد توصيتها بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط إلى الجمعية العامة التى قامت بإصدارها كقرار تحت رقم ٢٣٧٣ فى يناير ١٩٨١م، وبناء على ذلك فإن إسرائيل وبعدم اعتراضها على مشروع القرار المصرى، قد وافقت عليه وبذلك تحقق لأول مرة موافقة إسرائيل على مشروع قرار عربى وبشأن نزع السلاح[١٦].

ولكن ما الذى دعا إسرائيل إلى ذلك؟ (علما بأن المندوب الإسرائيلى كان قد تقدم فى ذات الوقت بمشروع لذات الغرض أمام اللجنة المذكورة ثم عاد وسحبه فى الجلسة التالية).

فى هذا الإطار يمكن القول بأن إسرائيل قد سعت من وراء ذلك لتحقيق عدة أهداف:

(أ) سعت إسرائيل ـ بموافقتها على المشروع المصرى ـ إلى تخفيف حدة الضغوط الدولية التى كانت تعانى منها حينذاك.

ومن أبرزها مطالبة الجمعية العامة السكرتير العام للأمم المتحدة بأن يعد تقريراً عن التسلح النووى الإسرائيلى. على أن يقوم بتقديه إلى الجمعية العامة فى دورتها التالية حيث أقرت الجمعية العامة هذا القرار بأغلبية ٩٩ صوتًا ضد ٦ أصوات وامتناع ٢٨ دولة عن التصويت.

ومن ثم، فإن موقفًا إسرائيليًا غير معارض لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية للأمم المتحدة كان من شأنه أن يحقق لإسرائيل وصفًا دوليًا أفضل تخف فيه نسبيًا حدة الضغط الدولى الموجه إليها.

(ب) هدفت إسرائيل أيضًا إلى تجريد كل المحاولات العربية الرامية إلى تكوين خيار نووى عربى من أهم دوافعه وهو امتلاك إسرائيل لوسائل القدرة النووية إذ يفترض بقبولها للقرار المصرى أنها ستتجه نحو الالتزام بما نص عليه من انضمام للمعاهدة والامتناع عن إنتاج وإحراز أو امتلاك وسائل نووية، ومن هنا لن يصبح هناك مبرر للاستمرار فى الاتجاه الرامى إلى تكوين خيار نووى عربى، وهى كذلك كانت تحاول وضع العراقيل أمام تطوير أى برامج عربية (لدى العراق ـ ليبيا. . إلخ) من جانب الدول الأجنبية التى كانت تسهم فى تطوير تلك البرامج حينذاك.

(جـ) وأخيرًا فإن البعض يرى أن هناك ترتيبًا ما قد تم الاتفاق عليه بين مصر وإسرائيل خلال مباحثات التسوية يتعلق بتصديق مصر على معاهدة منع الانتشار وكان من نتيجته القبول الإسرائيلى للمشروع المصرى[١٧].

وربما يكون هذا التفسير الأخير صحيحًا، حيث إنه لم يمض وقت كبير (أقل من شهر) حتى تقدم د. بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بمذكرة للرئيس السادات ولرئيس الوزراء يرجو منهما الموافقة على معاهدة عدم الانتشار النووى معددًا مزايا التصديق على المعاهدة، وفى مقدمتها أن هذا التصديق يتيح لمصر الحصول على التكنولوجيا النووية من الدول التى تمتنع عن إمداد مصر بها بحجة عدم تصديقها على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وبالفعل بدأت بعدها الإجراءات الدستورية

التى انتهت بإصدار الرئيس السادات قرار جمهوريًا ـ بناء على موافقة مجلس الشعب ـ بالتصديق على المعاهده والموافقة على جميع أحكامها حكمًا حكمًا وذلك فى ٢٢ فبراير ١٩٨١م.

وهكذا فإن من المنظور المصرى وجدت عدة أسباب دعت مصر إلى التصدق على المعاهدة أهمها:

(أ) الاعتقاد بأن هذه الخطوة من جانب مصر ستدفع إسرائيل للتفكير فى الانضمام مستقبلاً للمعاهدة ونبذ تصنيع السلاح النووى وخاصة فى ظل مناخ السلاح السائد بعد توقيع معاهدة السلام عام ٧٩ بين مصر وإسرائيل.

(ب) نجاح مصر فى إقناع إسرائيل بالموافقة على القرار الذى تبنته مصر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وبإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط مما يسهم فى عملية ترجمة هذا القرار لواقع فعلى وهو الذى يعنى إنشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط الأمر الذى يحمل فى طياته التزامًا نافذًا من جميع دول المنطقة بأهداف المنطقة منزوعة السلاح النووى.

(جـ) حاجة مصر الملحة للاستثمار فى الطاقة النووية لمواجهة احتياجاتها من الطاقة الكهربية فى نهاية هذا القرن[١٨].

٢ ـ محاولات إحياء المشروع النووى فى الثمانينيات:

ومن هنا نشطت مصر على المستوى الثانى لإعادة إحياء المشروع النووى، وقامت بالفعل بتخصيص موقع الضبعة (بعد دراسة ١١ موقعًا مرشحًا) لإنشاء ٨ محطات نووية لتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر، وتم إجراء دراسات تفصيلية أسندت لشركة فرنسية متخصصة تتعلق بالجوانب الجيولوجية والسكانية.. إلخ وانتهى الأمر إلى تأهيل الموقع لإنشاء محطات نووية، حيث إنه يفى بشروط الأمان وفقًا لشروط الوكالة الدولية للطاقة. وفى عام ١٩٨٣م تم طرح مناقصة دولية لإنشاء المحطة النووية الأولى لتوليد الكهرباء بقدرة ألف ميجاوات وتم بحث العطاءات المقدمة من شركات أمريكية وإيطالية وفرنسية وألمانية طوال عامى ٨٤ ـ ١٩٨٥م، وخلال تلك الفترة تعرضت مصر لضغوط أمريكية لصرفها عن المشروع، حيث أصدر بنك التصدير والاستيراد الأمريكى

بيانًا أوصى فيه الدول بعدم تمويل المشروع بحجة أن مصر دولة ضعيفة اقتصاديًا، كذلك لم يساند صندوق النقد الدولى هذا التمويل، إلا أنه قبل إسبوعين من موعد إعلان نتيجة المناقصة وقع حادث تشير نوبيل فى أوكرانيا فى إبريل ١٩٨٦م، ومن ثم كانت المرة الثالثة التى يتوقف فيها المشروع النووى المصرى[١٩].

ولكن هذه المرة لم يتوقف المشروع لأسباب تتعلق بإجراءات الأمان والتفتيش (حيث إن مصر كانت قد وقعت عام ١٩٨٦م مع الوكالة الدولية اتفاقية تقبل بمقتضاها إجراءات الأمان الدولية). ولكن توقف المشروع بسبب ضغوط أخرى استغلت هذه المرة مشكلة التمويل أحيانًا ومشكلة الأمان أحيانًا أخرى لتجهض المحاولة المصرية للاستخدامات السلمية، وفى هذا السياق يمكن الإشارة إلى جزء من التقرير المهم الذى أصدره مجلس الشورى ١٩٨٧م حول البرنامج النووى المصرى، وهو الجزء المتعلق بأسباب تعثر خطى البرنامج، حيث نفى التقرير أن يكون السبب هو السبب الاقتصادى ولفت النظر إلى قوى خارجية محددة تمنع مصر من الوصول إلى التكنولوجيا النووية حتى لا تصبح قوة قادرة فى المنطقة. ويتساءل التقرير «هل ثمة تفسير لهذا الإصرار على وضع العراقيل أمام توفير المعونات المادية والفنية والعينية فى هذا المجال، إلا أن يكون ذلك وفقًا لمخطط خارجى يستهدفنا بالذات فى الوقت الذى تتاح فيه المساعدات بطرق غريبة لمن لم يتعهد دوليًا بعدم انتشار الأسلحة النووية؟»، ويشير التقرير أيضًا إلى أن هذه القوى تحاول عرقلة هذه البرامج لدرجة قصف المنشآت أمام أعين العالم، ويقصد هنا القصف الإسرائيلى للمفاعل العراقى فى يونيو ١٩٨١م. وهو ما يشير إلى أن إسرائيل لا يمكن أن تترك أية دولة عربية وفى مقدمتها مصر تستحوذ على قدرة نووية حتى ولو للاستخدامات السلمية[٢٠].

وإذا كان قرار التجميد للمشروع النووى المصرى (أواخر ١٩٨٦م) قد جاء مبررًا بشكل رسمى من جانب الحكومة بأمرين أساسيين: التكلفة الاقتصادية وحادث تشير نوبيل، فإن كثيرًا من الأوساط العلمية والسياسية جادلت بشأن هذين الأمرين، فاعتبرت أنه من ناحية هناك مبالغة فى المخاوف الأمنية المثارة على ضوء حادث تشير نوبيل، ومن ناحية أخرى فإنه إذا كان بالفعل من الصعب التقليل من شأن مشكلة التمويل، إلا أنه ينبغى اعتبار أن امتلاك قدرة نووية هى مسألة إستراتيجية لا ينبغى أن

تخضع لحسابات التكلفة نفسها والعائد الذى يمكن أن يحكم مجالات أخرى وأن هذه التكلفة ينبغى مواجهتها بالموارد الذاتية وهنا يمكن أن تثور معضلة الخبز والحرية، ومن ثم يمكن القول إن قرار تجميد المشروع المصرى النووى إنما يأتى للمرة الثالثة نتيجة عدم وجود إستراتيجية ثابتة فى هذا المجال تؤمن من خلالها القيادة المصرية بإمكانات مواجهة القيود المختلفة. ويعتبر البعض ـ وتتفق الدراسة معهم ـ أن القيود الحقيقية على البرنامج المصرى هى ليست تمويلية أو قيود تتعلق بالأمان، ولكنها قيود نابعة من ضعوط خارجية غربية وبصفة خاصة أمريكية ـ إسرائيلية، فسياسة الولايات المتحدة فى مجال منع الانتشار هى كما يسميها البعض سياسة الانتشار المميز أو المختار، التى تقوم على ازدواجية فى المعايير تضمن من خلالها تفوقًا وتفردًا نوويًا إسرائيليًا فى المنطقة، ومن ثم تعمل على تكريس جميع أدوات الضغط السياسى والاقتصادى (والعسكرى إن لزم الأمر) من أجل ضمان هذا التفوق والتفرد الإسرائيلى. أما إسرائيل فلا يمكن أن نستبعد الرسالة الضمنية التى أرادت توجيهها لمصر بضربها المفاعل النووى العراقى، وذلك بعد أقل من أربعة أشهر على تصديقها على معاهدة منع الانتشار وفى غمار عملية عقد اتفاقيات للتعاون الدول مع فرنسا والولايات المتحدة.. إلخ فأرادت بذلك أن تؤكد وضع الاحتكار النووى فى منطقة الشرق الأوسط وتعمل على تعطيل البرنامج النووى المصرى(٢١).

وعلى أية حال وأيًا كانت التفسيرات للقرار المصرى بتجميد المشروع النووى، فإنه يبقى أن عدم وجود إرادة مصرية ثابتة والتزام إستراتيجى واضح تجاه الخيار النووى جعل مصر غير قادرة على توفير القاعدة الاقتصادية العلمية والتكنولوجية والصناعية والعسكرية اللازمة لتطوير القدرات النووية ولمواجهة التهديدات الخارجية على نحو يساعد على التخلص من آثار الضغوط الخارجية، والواقع ـ وكما أشار البعض ـ فإن هناك معضلة خطأ استمرار التوجه نحو الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين من أجل دعم البرنامج النووى المصرى حتى فى أشد لحظات الصدام مع تلك الدول (فى الستينيات على سبيل المثال) وهو ما مكن هذه الدول باستمرار من إجهاض البرنامج النووى المصرى.

١ـ أولية الدبلوماسية :

شهدت مرحلة التسعينيات وبدايات الألفية الثانية تركيزاً كبيراً من قبل مصر على الأداة الدبلوماسية، بحيث كان هناك تكثيف واضح للنشاط الدبلوماسى المصرى على مختلف الأصعدة من أجل الضغط على إسرائيل للانضمام لمعاهدة منع الانتشار، ومحاولة الوصول إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، دون أن تكون هناك أية محاولات جادة لإعادة إحياء المشروع النووى المصرى، وفى هذا الإطار يمكن الإشارة إلى عدة محطات أساسية على النحو التالى :

١ ـ مبادرة الرئيس مبارك لإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل :

جاءت هذه المبادرة من جانب الرئيس مبارك لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل فى ١٨/ ٤/ ١٩٩٠م، وقد تضمنت المبادئ التالية :

(أ) ضرورة تحريم أسلحة الدمار الشامل بدون استثناء سواء كانت نووية أو كيماوية أو بيولوجية فى منطقة الشرق الأوسط .

(ب) تقوم جميع الدول بدون استثناء بتقديم تعهدات متساوية ومتبادلة فى هذا الشأن .

(جـ) ضرورة وضع إجراءات وأساليب من أجل ضمان التزام جميع دول المنطقة دون استثناء بالنطاق الكامل للتحريم .

وقد استمر العمل على دعم مبادرة الرئيس مبارك بإعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل فى إطار الأمم المتحدة من خلال قرارين تطرحهما الجمعية العامة سنويّا : الأول : خاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط .

والثانى : يطالب إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار وكذلك فى إطار جامعة الدول العربية من خلال اللجنة الفنية المعنية بصياغة مشروع لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط والتى تم تشكيلها

عام ١٩٩٤م بناء على قرار مجلس الجامعة العربية وتجتمع مرتين سنويًا بمقر الجامعة. كما تشارك مصر باستمرار فى أعمال لجنة متابعة النشاط النووى الإسرائيلى المخالف لمعاهدة منع الانتشار والتى تم إنشاؤها عام ١٩٩٦م بناء على قرار من مجلس الجامعة العربية وتجتمع مرتين سنويًا[٢٢].

٢ ـ مؤتمر التمديد والمراجعة لمعاهدة منع الانتشار مايو ١٩٩٥م:

وفقًا لما نصت عليه معاهدة منع الانتشار فى مادة ٨ فقرة ٣، فإنه يتم عقد مؤتمر للمراجعة لاستعراض سيرها وتحقيقها لأهدافها، وذلك كل خمس سنوات. كذلك فإنه وفقًا للمادة ١ فقرة ٢ فإنه يتم عقد مؤتمر للبحث فى استمرار نفاذ المعاهدة يعقد بعد مرور ٢٥ عامًا على دخولها حيز التنفيذ.

ومن ثم، فقد تحدد موعد هذا المؤتمر فى مايو ١٩٩٥م، وكان قد سبقه عقد عدة مؤتمرات للمراجعة ٧٥، ٨٠، ٨٥، ٩٠، ولم ينجح منها سوى مؤتمر واحد وهو مؤتمر ١٩٨٥م فى إصدار وثيقة نهائية تعبر عن آراء الدول الأعضاء فى المعاهدة، وكان ذلك يعود لجهود مصر التى رأست هذا المؤتمر، وعبر هذه المؤتمرات المختلفة فإن مصر بلورت موقفها من قضية المراجعة فى النقاط التالية:

ـ المطالبة بتوفير ضمانات أمن سلبية وإيجابية كافية وغير مشروطة؛ لأنه لا سبيل لضمان أمن الدول غير النووية ومن بينها مصر ضد استخدام السلاح النووى والتهديد باستخدامه سوى تلك الضمانات.

ـ تحقيق عالمية المعاهدة وتنظر مصر فى ذلك لانضمام إسرائيل كخطوة رئيسية لتحقيق هذا الهدف، كما تتمسك مصر فى الإطار نفسه بمبادرة مبارك لإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

ـ ضرورة توصل الدول النووية إلى اتفاقية للحظر الشامل للتجارب النووية[٢٣].

وجدير بالذكر أنه قد تم بالفعل التوصل لهذه الاتفاقية وقامت مصر بالتوقيع عليها عام ١٩٩٦م[٢٤].

ـ إجراء مزيد من التخفيضات للمخزون من الأسلحة النووية لدى الدول النووية الخمس الأعضاء فى المعاهدة، وأن يتم هذا التخفيض تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وصولاً لنزع السلاح العام والكامل وخاصة السلاح النووى.

ـ ضرورة التزام جميع الدول الأعضاء فى المعاهدة بعدم تقديم أية مساعدات فى المجال النووى، إلا للدول الأعضاء فى تلك المعاهدة والتى وقعت اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ـ أهمية تدعيم دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحقيق هذا الهدف.

ـ ضرورة إصلاح العيوب التى ولدتها المعاهدة فى المسئوليات والحقوق بين الأطراف، وبالتالى تطالب الدول النووية ببذل مزيد من الجهد لنزع السلام النووى وإبرام الاتفاقات الجديدة بهذا الشأن فى إطار زمنى محدد.

ـ ضرورة دعم التعاون بين الدول النووية والدول اللانووية فى مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تحقيقًا للمادة الرابعة من المعاهدة التى لم تستفد منها الدول اللانووية، حيث استطاعت بعض الدول غير الأطراف الحصول على التكنولوجيا النووية وبالتالى طالبت مصر بضرورة إنشاء سجل أو نظام متابعة لعمل تقارير دورية يكون تابعًا للأمم المتحدة، وذلك لمتابعة أنشطة الدول فى مجال التسلح النووى[٢٥].

وقد استمرت تلك الرؤية المصرية لقضية المراجعة على مدى مؤتمرات المراجعة التالية أيضًا، وفى ضوء ذلك تبلور أيضًا موقف مصر من تمديد سريان العمل بالمعاهدة، والذى لم يخرج على التصور السابق الإشارة إليه.

وقد كان هناك ثلاثة احتمالات للقرار الذى يمكن أن يسفر عنه المؤتمر:

١ ـ إما أن يتم مد العمل بالمعاهدة إلى أجل مطلق أى إلى الأبد.

٢ ـ أو أن يتم مد العمل بالمعاهدة فترة واحدة محددة.

٣ ـ أو أن يتم مد العمل بالمعاهدة عددًا محددًا من الفترات.

وقد أعلنت مصر أكثر من مرة فى الفترة السابقة على المؤتمر أن موقفها النهائى من قضية تمديد سريان العمل بالمعاهدة سيتحدد بشكل نهائى وفقًا لما تتخذه إسرائيل فى هذا الشأن. وبناء على ذلك ونظرًا لعدم تغير موقف إسرائيل الرافض الانضمام للمعاهدة عارضت مصر التمديد الأبدى للمعاهدة بوضعها الذى هى عليه، فالمعاهدة ـ وفقًا لمصر ـ لم تكن غاية فى ذاتها فقط دون اتخاذ إجراءات دولية وإقليمية أخرى تحافظ على

حقوق الدول التى تخلت عن الخيار النووى العسكرى. فالتصور المصرى للمعاهدة يتمثل فى أن أطراف المعاهدة اتفقوا على أنه نظام ينتهى إلى نزع السلاح النووى العالمى ويوفر مزيداً من الأمن لجميع الأطراف على المستويين الإقليمى والدولى، كما أنه نظام يمكن أطرافه من الاستفادة السلمية من التكنولوچيا النووية لجميع الأطراف.

ومن ثم وحيث إن هذه الأهداف لم تتحقق، فقد أعلنت مصر رفضها التمديد اللانهائى للمعاهدة وأثارت بقوة موضوع انضمام إسرائيل إلى المعاهدة، لأنه إذا كانت دول المنطقة تريد إنهاء الصراع القائم وإقامة نظام إقليمى جديد فلا بد من مناقشة قضايا الأمن ونزع السلاح وضبطه لكى يصبح السلام شاملا كل القضايا: السياسية والاقتصادية والأمنية. ولا يمكن الحديث عن استقرار السلام فى المنطقة بينما يبقى سباق التسلح قائمًا. وقد استندت مصر فى دعوتها أثناء المؤتمر إلى رصيد ضخم من الجهود الدبلوماسية والقرارات التى تدعو جميع دول المنطقة للالتزام بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية[٢٦].

ولكن رغم هذه الجهود الدبلوماسية المصرية وكذلك العربية إلا أنها جميعًا لم تنجح فى النهاية، وتم تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى دون أن تنضم إسرائيل، وبالتالى فإن هذا التمديد اللانهائى والذى تم بتدخل أمريكى مباشر إنما أطلق يد إسرائيل فى تطوير قدرتها النووية دون تحمل أى مسئولية أمام أى قانون أو هيئة دولية فى حين غل أيدى الآخرين الذين تقيدوا بالتزامات تفرضها عليهم تلك المعاهدة فى مجال امتلاك القدرات النووية[٢٧].

وقد أثار تصاعد الخلاف المصرى (العربى) الإسرائيلى حول الموقف من تمديد معاهدة حظر الانتشار النووى إحدى أهم القضايا وثيقة الصلة بمستقبل عملية السلام فى الشرق الأوسط والتى بدأت منذ مؤتمر مدريد ١٩٩١م، وقد اعتبر الكثيرون أن هذه العملية إن لم تؤد إلى توفير الأمن المتبادل فإنه لن تتوافر لها فرص النجاح، فهذه العملية ينبغى أن تقوم على إجراءات والتزامات وضمانات متبادلة، لا أن تقوم على ضمان من طرف واحد فقط، فذلك لا يمكن أن يسهم فى دعم فرص التوصل إلى سلام حقيقى قابل للاستمرار، ومن ثم فإن تمسك إسرائيل بالاحتفاظ بقدرتها النووية كرادع

فعال يحول دون تعرضها لتهديد عربى عندما تتخلى عن الأراضى الفلسطينية والسورية المحتلة هى مقولة لا تنسجم ولا تتفق والسلام الذى كانت المنطقة تسعى لتحقيقه فى التسعينيات.

وفى الواقع، فإن الولايات المتحدة قد تبنت هذه المقولة منذ بدأ البحث عن حل سلمى للصراع العربى الإسرائيلى بدعوى أن ضمان التفوق العسكرى لإسرائيل يشجعها على الدخول فى عملية سلام وإبداء مرونة بشأن الأراضى المحتلة ١٩٦٧م. ولكن التجربة أثبتت أن هذا التفوق قد دفع إسرائيل دائمًا لمزيد من التشدد، وأدى فى النهاية إلى وضع مأساوى على المسار الإسرائيلى ـ الفلسطينى، ووضع من الركود أو الجمود على المسار الإسرائيلى ـ السورى وهما المساران الرئيسيان لمستقبل عملية السلام.

وعلى الرغم من ذلك فقد استمر تمسك إسرائيل والولايات المتحدة بتلك المقولة فى تبرير عدم انضمام إسرائيل لمعاهدة حظر الانتشار النووى على أساس أنه لا ضمان للسلام بدون تفوق نوعى لإسرائيل يحقق لها امتلاك عنصر الردع بالقوة النووية عندما تنسحب من الأراضى العربية التى تحتلها. والواقع فإن هذه المقولة إنما تعنى نسف عملية السلام من أساسها وهو ما حدث بالفعل[٢٨]. فلم تتوان إسرائيل عن تطوير قدراتها النووية خلال تلك الفترة (التسعينيات) ورفضت الحديث عن المسألة النووية فى مفاوضات السلام بأية صورة[٢٩]. أما فيما يتعلق بمباحثات السيطرة على التسلح والأمن الإقليمى والتى عقدت فى الشرق الأوسط فى إطار عملية مدريد بهدف مواجهة العديد من القضايا الأمنية، فإن أجندتها تركزت بصفة شبه كلية ـ وفقًا للسفير نبيل فهمى ـ على مناقشة إجراءات بناء الثقة ولم تتطرق تلك المحادثات لمواجهة قضايا السيطرة على التسلح المتعلقة بأى من الأسلحة التقليدية أو النووية. ومن ثم فإن القول بأن عملية السيطرة على التسلح والأمن الإقليمى قد تعثرت بسبب عدم الاتفاق على القضية النووية هو قول ليس دقيقًا ولكن بدلاً من ذلك فإن رفض إسرائيل أن تناقش أى شكل من أشكال الحد من التسلح خلال تلك المحادثات قبل تحقيق السلام مع كل جيرانها هو الذى أدى لذلك التعثر وهو الموقف الذى أدى فى النهاية إلى تعليق المحادثات، حيث استمرت إسرائيل على مواقفها من أن يتم حل الصراع أولاً ثم يأتى الحديث بعد ذلك عن نزع السلاح[٣٠].

وهو أمر أيضًا ليس بالمؤكد نظرًا لبقاء المقولة القديمة الإسرائيلية الأمريكية من أن احتفاظ إسرائيل برادع نوى سيضمن أمن إسرائيل بعد تحقق السلام.

وهكذا ظلت الدائرة مفرغة كما هو واضح وظل التعنت الإسرائيلى والتمسك بالخيار النووى وعدم الانضمام لمعاهدة منع الانتشار النووى رغم كل الجهد الدبلوماسى المصرى والعربى المبذول، وهو ما دعا مصر منذ ذلك الحين (منذ التسعينيات) إلى الإفصاح بشكل علنى وصريح عن ضرورة انضمام إسرائيل للمعاهدة، بعد أن كانت تتحدث من قبل بشكل متوار عن عالمية المعاهدة وضرورة ضم جميع الأطراف إليها، حيث إن مصر قد رأت أنه إذا كانت دول المنطقة تريد إنهاء الصراع وإقامة نظام إقليمى جديد بالفعل فلا بد من مناقشة قضايا الأمن ونزع السلام وضبطه لكى يصبح السلام شاملاً كل القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية، واعتبرت أن استقرار السلام لن يتحقق طالما بقى سباق التسلح قائمًا.

وجدير بالذكر أنه قد أثيرت فى منتصف التسعينيات وعلى أثر التعنت الإسرائيلى الواضح قضية الانسحاب من المعاهدة على المستوى غير الرسمى، إلا أن مصر آثرت عدم الانسحاب وذلك لعدة أسباب أهمها:

١ ـ أن الانسحاب يعنى خروج مصر من مظلة المعاهدة كدولة غير نووية من مواجهة إسرائيل النووية، وذلك دون أى فرصة متاحة لمصر للوصول إلى أسلحة نووية تحقق التوازن بين الدولتين.

٢ ـ لا يعطى الانسحاب لمصر أى فرصة لتغيير الوضع القائم، ورأت أن العمل على انضمام الدول التى لم تنضم للمعاهدة هو الأنسب من الخروج منها.

٣ ـ أن الانسحاب سيحرم مصر من إمكانية الاستفاده من الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. والمنصوص عليها فى الفقرة الرابعة من المعاهدة.

٤ ـ أن مصر لن تستفيد من إعلان انسحابها الفردى وفى الوقت نفسه فليس من المتصور أن يؤثر على مجريات الأمور، ومن ثم فإنه سيؤدى إلى عزل مصر والإضرار بمصالحها دون تحقيق أية فائدة أخرى.

٥ ـ الانسحاب يفقد مصر مصداقيتها فى مطالبة إسرائيل بالانضمام للمعاهدة وسيضعف من قدراتها على الضغط على إسرائيل[٣١].

٣ ـ موقف مصر من معاهدة حظر الأسلحة الكيمائية:

فى ضوء ما وصلت إليه الدبلوماسية المصرية من طريق مسدود على صعيد محاولاتها دفع إسرائيل للتخلى عن رفضها الانضمام لمعاهدة منع الانتشار، وعلى أثر تعثر المفاوضات المصرية مع الولايات المتحدة لإجبار إسرائيل على توقيع اتفاقية حظر الانتشار مقابل توقيع الدول العربية على معاهدة الأسلحة الكيمائية، جاء قرار مصر والدول العربية معها بعدم الاشتراك فى مؤتمر باريس، فمصر التى كانت دائماً سباقة فى المبادرات للحد من التسلح وجدت أنه من غير المعقول أن يتم تجريدها والدول العربية من الأسلحة الكيمائية فى حين تحتفظ إسرائيل بأسلحة نووية أشد دماراً برفضها الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار[٣٢].

فعلى الرغم من أن مصر قد شاركت بإيجابية خلال مراحل المفاوضات الخاصة بالتوصل إلى نص واضح للمعاهدة يهدف للقضاء التام على إحدى فئات أسلحة الدمار الشامل وعلى الرغم من أنها أعلنت أنها تؤمن بأن الأسلحة الكيمائية فى شتى صورها تعد من أبشع أدوات الحرب فى ضوء قدرتها وامتداد آثارها بدون تمييز الأمر الذى يفرض على الجميع السعى الحثيث من أجل التخلص النهائى من كل أشكال هذا السلاح وغيره من أسلحة الدمار الشامل، إلا أنها أوضحت بشكل تام أنها على استعداد للتعامل مع اتفاقية حظر الأسلحة الكيمائية بقدر تعاون إسرائيل مع معاهدة منع الانتشار النووى وإخضاع جميع منشآتها وبرامجها النووية لنظام ضمان الوكالة، وأكدت أن تحرك المجتمع الدولى للضغط على الدول العربية لا بد أن يصاحبه تحرك مماثل ومقابل للضغط على إسرائيل حتى تنضم لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ومن ثم تبلور موقف مصر الذى أعلنته عند فتح باب التوقيع على اتفاقية حظر الأسلحة الكميائية عام ١٩٩٣م فى الآتى:

ـ تجنب الأسلوب الانتقائى فى التعامل مع أسلحة الدمار الشامل.

ـ ضرورة الربط بين توقيع اتفاقية حظر الأسلحة الكيمائية وبين إزالة السلاح النووى من منطقة الشرق الأوسط والسعى لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وفى هذا الإطار أكد الرئيس مبارك أثناء مؤتمر صحفى مشترك عقده مع الرئيس السورى فى ١٢/ ١/ ١٩٩٣م «أننا عندما نوقع على حظر الأسلحة الكيماوية دون النووية فإننا لا نستطيع أن نواجه شعوبنا» وألقى السيد عمرو موسى وزير خارجية مصر آنذاك بيانًا عام ١٩٩٣م أمام مؤتمر نزع السلاح بجنيف أكد فيه أن «موقف مصر ثابت من اتفاقية نزع السلاح الكيمائى والتى رفضت التوقيع عليها؛ لأنه من غير المقبول أن تظل دولة تتمتع بقدرات الأسلحة التدميرية بما فيها النووية بينما تطالب الدول الأخرى فى المنطقة بالتوقيع على اتفاقية الأسلحة الكيماوية».

وهكذا، فإن مصر ربطت بشكل واضح وجلى توقيعها على معاهدة حظر الأسلحة الكيمائية بتوقيع إسرائيل على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، إلا أن إسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل آنذاك رفض مبدأ التوقيع على معاهدة منع الانتشار. وقد دخلت المعاهدة الدولية لحظر الأسلحة الكيمائية حيز التنفيذ حين صدقت عليها ٧٥ دولة من إجمالى ١٦٤ وقعت عليها، وتحظر هذه المعاهدة استخدام أو تطوير أو إنتاج أو تخزين أو نقل الأسلحة الكيمائية التى تمتلكها الدول الموقعة عليها فى غضون ١٠ سنوات أى حتى عام ٢٠٠٧م، وإلى الآن لم توقع أو تصدق عليها مصر للأسباب السابق توضيحها[٣٣].

وجدير بالذكر أيضًا أن مصر قد اكتفت بتوقيع اتفاقية الأسلحة البيولوجية ولم تصدق عليها[٣٤].

ومن ثم يمكن القول إن مصر قد أدركت ولو مؤخرًا أهمية امتلاك سلاح فوق تقليدى (كيمائى وبيولوچى) فى مواجهة القوة النووية الإسرائيلية.

٢ ـ التطور على صعيد البرنامج النووى المصرى فى التسعينيات:

طوال التسعينيات لم يكن هناك أى إنجاز حقيقى على صعيد البرنامج النووى المصرى سوى قيام مصر فى سبتمبر ١٩٩٢م بتوقيع عقد مفاعل بحثى مع الأرجنتين بقدرة ٢٢ ميجاوات وبمبلغ قدره ٣٥٠ مليون جنيه مصرى، وتم افتتاحه فى عام ١٩٩٨م وهو يخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة[٣٥].

إضافة إلى ذلك قامت هيئة المحطات النووية لبعض الدراسات من أجل توفير المعلومات الدقيقة والبدائل المختلفة لاستئناف البرنامج النووى المصرى وإمكانية تنفيده بأعلى درجة من الأمان[٣٦].

سادساً: البرنامج النووى المصرى فى الألفية الثانية هل من أمل لإحيائه؟

استمرت الجهود الدبلوماسية منذ بداية الألفية الثانية للضغط على إسرائيل من أجل الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووى، ومن ثم فإنه عندما عقد مؤتمر المراجعة عام ٢٠٠٠م، واستمراراً لمواقفها خلال مؤتمرات المراجعة السابقة، ركزت مصر اهتمامها على إسرائيل وأكدت أن معاهدة منع الانتشار لا يمكن أن يكون لها أى مصداقية بالنسبة لدول المنطقة طالما استمرت هناك دولة معفاة ومستثناة من تدابيرها، وإسرائيل باعتبارها دولة غير موقعة فإنها ليس عليها الالتزام بفتح منشآتها للتفتيش الدولى فى إطار أنظمة الوكالة الدولية للطاقة وهذا يمنع الخبراء الدوليين من توضيح مدى وتأثير البحث النووى الإسرائيلى وقدراتها الدفاعية[٣٧].

وفى أكتوبر ٢٠٠٢م، تقدم وفد مصر الدائم فى الأمم المتحدة بثلاثة مشاريع قرارات إلى «لجنة الأمم المتحدة المعنية بقضايا نزع السلاح وعلاقتها بالأمن والسلام الدوليين» دعت خلالها لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط مع الأخذ فى الاعتبار عدم انضمام إسرائيل لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية إلى جانب المطالبة بوقف سباق التسلح فى الفضاء الخارجى وهذه المشاريع هى كالآتى:

أ ـ مشروع القرار الأول ويأتى فى إطار دعوة الرئيس مبارك لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط ومطالبة الدول المعنية بالمنطقة باتخاذ الخطوات الضرورية لتنفيذ هذا الاقتراح ووضع منشآتها النووية تحت إشراف نظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية الطاقة الذرية.

ب ـ مشروع القرار الثانى: يطالب بسرعة انضمام إسرائيل لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ذلك لأنها الدولة الوحيدة بالمنطقة التى لم تنضم إلى الآن للمعاهدة كما يدعو المشروع السكرتير العام للأمم المتحدة إلى رفع تقرير الجمعية العامة حول تنفيذ هذا القرار.

جـ- مشروع القرار الثالث: يطالب بوقف التسلح فى الفضاء الخارجى. واستمرت الجهود المصرية الدبلوماسية بصورة قوية ولم تترك مصر فرصة إلا وعرضت وجهة نظر مصر بشأن ضرورة إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية وتجريد إسرائيل من أسلحتها النووية. فعلى سبيل المثال، ففى ٢٣/ ١/ ٢٠٠٣م تحدث أحمد ماهر وزير الخارجية آنذاك إلى صحيفة لوفيجارو الفرنسية وأكد فى حواره ضرورة تجريد إسرائيل من أسلحة الدمار الشامل وأن يتم نزع أسلحة إسرائيل استنادًا إلى قرار بمجلس الأمن رقم ٦٧٨ والذى ينص على «أن نزع أسلحة العراق يعد خطوة أولى نحو إخلاء الشرق الأوسط من هذا النوع من الأسلحة».

وفى ١٠/ ٤/ ٢٠٠٤م أعلن المجلس المصرى للشئون الخارجية أنه قد بدأ إعداد حملة موسعة لحشد الرأى العام العالمى والمحلى قبل اجتماع أطراف معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية فى العام التالى، وذلك لتفعيل شروط إخلاء منطقة الشرق. الأوسط من أسلحة الدمار الشامل[٣٨].

وتوالت الجهود المصرية وكذلك العربية فى هذا الصدد وكانت آخرها تلك المحاولة التى قامت بها مصر والدول العربية (١٥ دولة) وبدعم إيرانى فى ٢٤/ ٩/ ٢٠٠٦م لتقديم مشروع للوكالة الدولية للطاقة حول قدرات إسرائيل النووية يقضى بمطالبة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية من أجل تحقيق عالمية هذه المعاهدة فى الشرق الأوسط وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ولكن فشل العرب فى إدراج المشروع للتصويت وأرجئ إلى أجل غير مسمى.

وفى ضوء هذه الحملة الدبلوماسية المصرية على جميع الأصعدة والمستويات جوبهت مصر بحملة عدائية دعائية مضادة، عامى ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥م، ففى عام ٢٠٠٤م اتهمت صحيفة واشنطن بوست القاهرة على لسان المخابرات الأمريكية بأنها تمتلك برنامجًا نوويًا سريًا، وأن علماء مصر يعملون على إقامة برنامج نووى يستهدف إنتاج أسلحة نووية[٣٩].

كذلك نشرت صحيفة ليبراسيون الفرنسية فى نوفمبر ٢٠٠٤م أنباء عن أن ليبيا كانت تعمل لحسابها الخاص ولحساب المصريين عندما طورت برنامجًا نوويًا سريًا تخلت عنه عام ٢٠٠٣م، ونقلت عن دبلوماسيين غربيين لم تحددهم اتهامات للمدير العام للوكالة

الدولية للطاقة محمد البرادعى باستغلال موقعه كمصرى لوضع حد لتدخل فعلى للوكالة فى الملف النووى المصرى.

وكذلك ثارت شائعات نقلت عن دبلوماسيين غربيين بشأن امتلاك مصر برنامجًا نوويًا سريًا وأنه تم العثور على آثار لمادة البلوتونيوم تحديدًا قرب مفاعل مصرى.

والغريب أن تأتى هذه التصريحات بعد شهر واحد من عملية التفتيش الأخيرة للوكالة الدولية للطاقة فى مصر (أكتوبر ٢٠٠٤م) والتى جاءت لتؤكد أن المنشآت المصرية تعمل فى مجال الأبحاث النووية المدنية، وأنها تستجيب للمعايير التى تنص عليها مشاريع التعاون التقنى مع الوكالة الدولية للطاقة[٤٠]. ومن ثم فقد نفت مصر تمامًا صحة تلك الشائعات وأعلنت أنها ملتزمة بتوقيعها على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والتى لا تتيح لها إجراء أى تجارب نووية فى المجال العسكرى[٤١].

والواقع، فإن الهدف من هذه الحملة ضد مصر كان يتمثل فى محاولة إضعاف الجهد الدبلوماسى المصرى المتواصل ضد إسرائيل، ودفعها فى اتجاه محاولة الدفاع عن نفسها بدلاً من مهاجمة إسرائيل وتحديدًا فقد أرادت تلك الحملة تمييع المطلب المصرى والعربى المقدم لاجتماع الوكالة الدولية للطاقة فى ٢٥/ ١١/ ٢٠٠٤م والداعى إلى تفريغ منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل والضغط على إسرائيل لتدمير أسلحتها النووية. كما أرادت إضعاف الضغط المصرى عليها قبل انعقاد مؤتمر المراجعة فى ٢٠٠٥م.

إضافة إلى ذلك فقد اعتبر البعض أن هذه الحملة الغربية ـ الإسرائيلية قد سعت إلى تبرير رفض التمديد لرئيس الوكالة الدولية للطاقة محمد البرادعى المصرى الجنسية، وإعطاء إسرائيل مبرر رفض التخلى عن أسلحتها النووية فى ظل احتمالات امتلاك إيران (وربما مصر كما أشاعوا) لسلاح نووى[٤٢].

ولم تكن تهدأ تلك الحملة الموجهة إلى مصر حتى عادت لتنشط من جديد وبقوة فى بداية ٢٠٠٥م، وعلى لسان المصادر الدبلوماسية المجهولة نفسها، حيث أشيع أن مصر نفذت برنامجًا نوويًا سريًا، وشنت صحف إسرائيلية وأمريكية وبريطانية ووكالة أسوشيتد برس الأمريكية يوم ٥ يناير ٢٠٠٥م حملة ضد ما أسمته برنامجًا نوويًا سريًا

لمصر ملخصه أن علماء مصريين قاموا خلال العام الماضى بصناعة كمية صغيرة من مركبات اليورانيوم التى يمكن استخدامها لإنتاج أسلحة نووية. وذكر دبلوماسى أمريكى أن معظم الأنشطة النووية تمت فى الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى، وأن الوكالة الدولية للطاقة حصلت على أدلة تفيد قيام مصر ببرنامج نووى انتهى فى أوائل ٢٠٠٤ م. وقالت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن عدة كيلوجرامات من عنصر اليورانيوم وترافلوريد اليورانيوم الذى ينتج عنه غاز هكسافلوريد اليورانيوم من بين المنتجات التى تقوم مصر بتصنيعها بينما ذكرت صحيفة يو إس إيه تودای الأمريكية الصادرة ٤/ ١/ ٢٠٠٥م أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجدت أدلة على قيام مصر بتجارب نووية سرية يمكن أن تشكل برنامج أسلحة نووية وقالت إن الوكالة بحثت فى أدلة مفادها قيام مصر ببعض الأنشطة ذات الطابع النووى فى العام الماضى[٤٣].

وقد تعرضت مصر لضغوط من جانب الدول الغربية التى طالبتها بتوقيع بروتوكول التفتيش النووى الإضافى[٤٤].

وقد نفت مصر تلك الاتهامات على لسان مسئوليها، فقد نفى د. نظيف الأمر، وقال «إن مصر لديها برنامج سلمى للطاقة النووية موجه بشكل أساسى إلى توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه فى إطار هيئة مصرية للطاقة النووية، وأوضح أن مصر ويبلغ تعداد سكانها ٧٠ مليونًا لها الحق فى بناء محطات نووية باعتبارها بديلا يمكن اللجوء إليه إذا ثبتت جدواه الاقتصادية وحاجة المحطات إليه».

وقال مجدى راضى المتحدث باسم الحكومة المصرية: إن مصر لا تسعى لحيازة برنامج نووى لأغراض عسكرية وقال «إن مصر نفت ذلك منذ بضعة أشهر وتنفيه مجددًا وأضاف أنه لا يوجد سرية حول برنامجنا النووى وليس هناك ما لا تعرفه الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أنشطتنا».

كذلك نفى الدكتور على إسلام رئيس هيئة الطاقة الذرية المصرية هذه الاتهامات قائلاً إن الهيئة تقوم بإجراء أبحاث تهدف إلى تنمية القدرات العلمية وخدمة المجتمع فى مختلف مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية منذ أكثر من أربعين عامًا، وإنها لا تقوم بأى نشاط نووى محظور، وتتعامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى إطار تبادل الثقة وتأكيد الشفافية[٤٥].

أما فيما يتعلق بمطالبة الدول الغربية مصر بالتوقيع على البروتوكول الإضافى فقد أعربت مصر عن انزعاجها الشديد من هذه المطالبة فى الوقت الذى لا تخضع فيه إسرائيل لنظام الضمانات الذى تطبقه الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى منطقة الشرق الأوسط. وقال السفير رمزى عز الدين مندوب مصر لدى الوكالة فى رده على هذه المطالبة فى كلمة ألقاها أمام مجلس محافظى الوكالة بأنه يتعين التركيز على إسرائيل الرافضة للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووى وإخضاع منشآتها للرقابة الدولية بدلا من مطالبة مصر بالتوقيع على بروتوكول التفتيش الإضافى[٤٦].

وواقع الأمر فإنه مع قيام الوكالة الدولية للطاقة للتحقق حول مدى طبيعة البرنامج المصرى فى ضوء ما أثير بشأن أنشطة مصر النووية، فقد تبين وجود بعض حالات الإخفاق المتكرر من جانب مصر وفقًا لالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الخاص بها فى إبلاغها بالمواد والمرافق النووية فى التوقيت المناسب، مما أثار قلق الوكالة. غير أن مصر أوضحت أن إخفاقها فى الإبلاغ إنما يعود إلى انعدام الوضوح بشأن التزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الخاص بها، لاسيما فيما يتعلق بالكميات الصغيرة من المواد النووية المستخدمة فى أنشطة البحوث التطويرية، وإشارت مصر فى هذا الصدد إلى أنها ستبلغ مستقبلاً عن تلك المواد والأنشطة أيًا كانت طبيعتها. وفى محاولة لتعزيز الثقة مع الوكالة وتلافى تبعات هذا الإغفال قدمت مصر معلومات تصميمية جديدة تخص المحطة التجريبية للتعدين الرطب ومرفق إنتاج النظائر المشعة فضلاً عن موافقتها على إعادة تصنيف مختبر بحوث الوقود النووى بأنشاص فى عداد المرافق التى تعهدت مصر بتقديم معلومات تصميمية بشأنه. وقد رحبت الوكالة بتعاون مصر فى البحث عن الوثائق ذات الصلة والسماح بمعاينتها مطالبة مصر بالاستمرار فى تقديم مثل هذا التعاون[٤٧].

والغريب أن هذه الأقاويل والمزاعم المختلفة الموجهة ضد مصر كانت تأتى فى وقت تسعى فيه الحكومة المصرية لتحويل موقع مشروع المحطات النووية بالضبعة لمنتجع سياحى وهدم البرنامج النووى السلمى المصرى كليًا، حيث قام وزير السياحة المصرى أحمد المغربى بصحبة وفد من المستثمرين الأجانب إلى موقع المفاعل النووى المصرى فى منطقة الضبعة مما أثار الأنباء عن نية الحكومة فى إقامة منتجع سياحى على أرض

الموقع وقد جوبهت تلك الزيارة برفض واسع من جانب علماء الذرة المصريين، وكتاب وسياسيين ومثقفين الذين نددوا بتلك الزيارة وأعربوا عن انزعاجهم الشديد ورفضهم لتوجهات الحكومة المصرية ووصفوها بأنها غير مبررة وغير منطقية وقال مدير مشروع المحطة النووية بالضبعة د. منير مجاهد: إن التخطيط للاستيلاء على موقع المحطة يعتبر مؤامرة على مستقبل الأجيال المقبلة، حيث إن إنشاء هذا المفاعل سيؤدى إلى إحداث انقلاب فى وضع الصناعة المصرية، ويوفر لمصر مصدراً دائماً للاعتماد على الطاقة، واتهم الولايات المتحدة وإسرائيل بممارسة ضغوطها على مصر للتخلص من هذا الموقع الوحيد الصالح لإنشاء مفاعلات نووية حتى لا يتسنى لمصر إدخال التكنولوجيا الحديثة إلى صناعتها وطالب الرئيس المصرى حسنى مبارك بعقد لقاء موسع مع علماء الطاقة فى مصر لتحديد الخطوات المستقبلية للبرنامج النووى المصرى.

وفى مواجهة هذه الحملة الرافضة أكدت هيئة تنشيط السياحة أن زيارة وزير السياحة والوفد الأجنبى لا تعبر عن قرار حكومى تم اتخاذه بالفعل[٤٨].

ورغم هذه الحملة المضادة الموجهة لمصر فقد استمرت مصر فى ممارسة ضغوطها على إسرائيل على مختلف الأصعدة، وكان آخرها تقدم مصر بمشروع قرار للوكالة الدولية للطاقة الذرية فى سبتمبر ٢٠٠٦م أعربت خلاله عن قلق دول المنطقة بسبب العواقب الهائلة التى تهدد الأمن والسلم لوجود أنشطة نووية ليست مكرسة للأغراض السلمية، وقد أكد المشروع الحاجة الملحة لقبول دول الشرق الأوسط تطبيق ضمانات الوكالة كأداة لبناء الثقة وخطوة أولى لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. كما تضمن قرار آخر تقدمت به ١٧ دولة عربية مطالبة إسرائيل بإخضاع منشآتها النووية للرقابة الدولية والانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووى[٤٩].

كذلك فإن مصر قد أرادت استغلال الأزمة الإيرانية لتؤكد رفضها لوجود قوة نووية عسكرية فى إقليم الشرق الأوسط، وطالبت فى هذا الصدد بانضمام جميع دول المنطقة بما فيها إسرائيل إلى معاهدة حظر الانتشار النووى. وأكدت أن هدفها لايزال هو السعى إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووى[٥٠].

على أية حال فقد تعالت فى الآونة الأخيرة الأصوات الداعية المثقفة والحريصة على المصلحة القومية لمصر تنادى بالعودة لإحياء البرنامج النووى المصرى والشروع فى بناء

المحطة النووية التى تأخر إنشاؤها ٢٣ عامًا منذ تحديد الموقع، وطالبت بوقف أى محاولة للسطو على الحلم المصرى، والواقع فإن هذا الحلم يحمل فى طياته العديد من المزايا التى يمكن أن تستفيد منها مصر[٥١].

- فالاستخدام السلمى للطاقة النووية يوفر لمصر مصدرا دائمًا للطاقة.

- إن القدرة النووية تعد الآن رمزًا لمدى التقدم الحضارى بمجالاته المختلفة، فهى تمثل خيارًا تكنولوجيًا لا غنى عنه فى بناء قوة الدولة المعاصرة.

- إن أى برنامج نووى سلمى يعتمد فى بنائه وتجهيزه وتشغيله على تكنولوجيات أخرى مصاحبة تؤدى إلى تطوير نظم الضبط والقياس والجودة، ومن ثم فالتكنولوجيا النووية هى قاطرة التحديث القادرة على نقل الصناعة المصرية إلى مستويات عالمية من الجودة تزيد من قدرتها التنافسية العالية.

- إذا كان السلاح النووى رمزًا للقوة العسكرية فإن الطاقة النووية (السلمية) هى رمز للقوة الشاملة التى تعد فى حد ذاتها ضرورة مسبقة لتحقيق الفعالية العسكرية فى مواجهة إسرائيل.

فى ضوء ذلك ومع تعالى الأصوات الواعية المثقفة المنادية بضرورة استئناف البرنامج النووى المصرى والبدء فى إنشاء المحطات النووية ذلك المشروع الذى تجمد منذ سنوات، جاءت دعوة السيد جمال مبارك رئيس لجنة السياسات بالحزب الوطنى خلال انعقاد المؤتمر الرابع للحزب بضرورة العمل على إحياء البرنامج النووى المصرى وقال إن من الضرورى وضع الطاقة النووية على رأس بدائل الطاقة فى المرحلة المقبلة[٥٢].

وهذه الدعوة أثارت ردود فعل متباينة من الداخل والخارج، وعندما سئل جمال مبارك حول احتمال تعرض مصر لمضايقات نتيجة ما أثير خلال المؤتمر بشأن استخدامات الطاقة النووية السلمية، أوضح أن مصر موقعة بالفعل على معاهدة حظر الانتشار النووى التى تضمن قيام الدول الأعضاء باستخدام الطاقة النووية بشكل سلمى، كما أنها ليست الدولة الوحيدة التى تفكر فى هذا الخيار لتوفير مصادر الطاقة[٥٣].

والسؤال الآن هل هذه الدعوة بالفعل جادة وحقيقية وتستهدف المصلحة القومية المصرية؟ أم أن هناك أبعادًا أخرى وراءها؟

وإذا كانت بالفعل دعوة جادة وحقيقية فهل وفرت القيادة المصرية لها عوامل النجاح التى تكفل وصولها إلى هدفها؟

بمعنى هل هناك قرار سياسى إستراتيجى نووى حقيقى؟ هل تم التخطيط لكيفية التغلب على الصعوبات المالية والفنية إلى سبق وأعاقت البرنامج النووى المصرى؟ هل تم الوصول إلى اتفاق مع أو على الأقل تصور للشريك النووى لمصر؟

هل سيكون هناك مرة أخرى لجوء إلى الدول الغربية والولايات المتحدة تحديداً؟ أم ستتجه مصر نحو قوى أخرى ممكنة مثل الصين، والهند، وروسيا.. إلخ؟

وإذا لم تكن دعوة حقيقية وصادقة وجادة ومستهدفة المصلحة القومية المصرية فماذا عساها أن تكون؟

والواقع فإن فى الآونة الأخيرة طرحت عدة سيناريوهات لتفسير تلك الدعوة والتى يمكن إيجازها فى الآتى:

١ ـ هناك اتجاه لتفسير تلك الدعوة بربطها بقضية «التوريث» المثارة فى مصر بقوة الآن، فقد اعتبر البعض أن تلك الدعوة جاءت من أجل «تلميع جمال مبارك» المرشح المحتمل المقبل للرئاسة فى مصر، ولرفع أسهمه وأسهم الحزب الوطنى عامة لدى الشعب المصرى خاصة النخبة المثقفة.

٢ ـ الاتجاه الثانى اعتبر أن هذه الدعوة لتفعيل البرنامج النووى المصرى وإعادة إحيائه إنما تكمن وراءها رغبة الدولة فى صرف الأنظار عن الديمقراطية وتضليل الناس والترويج لأفكار لا تحل مشاكل الشعب الأساسية.

كما أنه يعد تعبيراً عن إفلاس نظام لم يفلح مشروع توشكى فى إبهامه بالرخاء فجاء المشروع النووى لتقديم وعد آخر لن يتحقق، فهى بمثابة رسالة للداخل تحكمها عقدة غياب مشروع قومى(٥٤).

٣ ـ إن هذه الدعوة ليست منزهة على الإطلاق عن الأغراض السياسية وعن الرغبة العميقة فى إظهار «مشروع الفكر الجديد» الساعى إلى الرضا والدعم الأمريكى فى مظهر المتحدى لأمريكا فى ظل غياب أى قدرة حقيقية على تنفيذ محطات نووية من

هذا النوع مأمونة السلامة، إلا إذا سلمت بالكامل للخارج أى تنفيذ المفاعل بنظام تسليم المفتاح مما يفقد مصر السيطرة على المشروع[٥٥].

٤ ـ إلا أن السيناريو ربما الأهم والأكثر واقعية وقربًا إلى الحقيقة هو ذلك الذى يرى أن المشروع النووى المصرى قد تم بالاتفاق مع الولايات المتحدة التى ستضع شروط إنشائه وقواعد إدارته للتصدى للتصاعد الشيعى فى إيران ولبنان وللموازنة الشعبية المتزايدة للشيعة بفعل ما جسده النظام الإيرانى من تحد للإرادة الغربية عمومًا والأمريكية خصوصًا وبفعل ما حققه الشيعة فى جنوب لبنان ضد إسرائيل[٥٦] أو ربما ـ وهو التحليل الأرجح والأخطر فى الوقت نفسه ـ أن الولايات المتحدة تريد فى هذا التوقيت بالذات أن تدفع النظام المصرى للإعلان عن هذا المشروع لتتمكن من حشد رأى عام دولى يمكنها من مهاجمة إيران تحت دعوى أن مضى إيران فى برنامجها النووى دفع دولاً أخرى إلى الشروع فى برامج مشابهة مما سيؤدى إلى بدء سباق نووى فى منطقة الشرق الأوسط[٥٧] ومما يؤكد ذلك السيناريو الأخير هو ما بدأت تروج له الصحف الإسرائيلية، حيث ذكرت صحيفة هاآرتس الإسرائيلية مؤخرًا أن «ترك الحبل على الغارب لطموحات إيران سيكون له ردود أفعال متعاقبة فى منطقة الشرق الأوسط وبخاصة مصر والسعودية وتركيا التى تحاول جاهدة موازنة التهديد الإيرانى بالإقدام على امتلاك أسلحة نووى»[٥٨].

والخطورة هنا تكمن فى أن النظام المصرى ـ إذا صح هذا التحليل ـ سيصبح أداة فى يد الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها الخاصة، وسيصبح المشروع النووى المصرى مجرد تكتيك تمارسه الولايات المتحدة ـ ومؤقتًا ـ لخدمة هدف إستراتيجى وهو جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، باستثناء إسرائيل. ومن ثم الإبقاء على الخلل النووى فى المنطقة لصالح التفوق الإسرائيلى الإستراتيجى والاحتكار الإسرائيلى النووى.

والحقيقة التى يجب إدراكها تمامًا أن النظام المصرى لو أراد تنفيذ برنامج نووى جاد فإن الولايات المتحدة لن تسمح بذلك مهما كلفها الأمر وإلا لكانت سمحت به منذ عشرات السنين، فإذا أضفنا إلى ذلك حقيقة هامة وهى أن إحدى حالات أربع يحددها الكثير من الكتاب باعتبارها تشكل وضع الملاذ الأخير الذى قد يدفع الإسرائيليين إلى

قرار استخدام القنبلة النووية هو تحول مصر إلى دولة نووية (والذى قد يبدأ ببناء وتشغيل مفاعلات نووية ولو لأغراض سلمية قد تتحول لأخرى عسكرية) فإنه يبدو واضحًا حقيقة النوايا الأمريكية، وبالتالى حقيقة ما سيؤول إليه وضع البرنامج النووى المصرى تحت الرعاية الأمريكية، أضف لذلك حقيقة هامة أخرى وهى أن الاتفاقية التى كانت مصر قد وقعتها مع الولايات المتحدة فى أوائل الثمانينيات للتعاون فى المجال النووى كانت تنص على أن مصر لن تقوم بعمليات تخصيب اليورانيوم وستحصل عليه من الخارج، ومن ثم فإنه فى حال تم تفعيل التعاون النووى مع واشنطن وحصلت مصر منها على مفاعلات نووية فلن تقوم بتخصيب اليورانيوم (فى حين أنه لو حصلت على هذه المفاعلات من دولة أخرى فإنها لن تكون ملزمة بذلك)[٥٩] إذن ما سينتهى إليه الأمر على أحسن تقدير هو امتلاك مصر لمفاعل نووى «تسليم مفتاح» أى أن الخبراء الأمريكيين هم من سيقومون بكل شىء، ومن ثم سيتحول العلماء المصريين إلى فنيين مساعدين لهم ولن تملك بذلك مصر وضع أية بنية علمية تكنولوچية نووية، وهنا سيكمن الفرق بين البرنامج النووى المصرى والإيرانى، فما يحدث فى إيران هو ثورة علمية شاملة فى جميع مجالات العلم، وعندما أعلن أحمدى نجاد عن تخصيب اليورانيوم، فإنه أعلن عن أن إيران تمكنت من السيطرة على دورة الوقود النووى كاملة وأنها تستطيع أن تدخل النادى النووى الدولى للتكنولوچيا النووية وأقرت إيران أن من حقها أن تعلم وتطور برنامجها، ومن حقها أن تكتسب المزيد من المعرفة فى هذا المجال، فى حين أن مصر تبدأ مشروعها بالكلام والأحاديث والحملات الإعلامية الضخمة قبل أن نعرف ما هى طبيعة البرنامج النووى الجديد[٦٠].

ومن ثم وفى ضوء ذلك، فإن على مصر أن تعى تمامًا أنها قد باتت مطالبة بأن تمتلك برنامجًا نوويًا سلميًا حقيقيًا وليس شكليًا أو مؤقتًا، برنامجًا يعطى لمصر حق امتلاك الدورة الكاملة لتخصيب اليورانيوم وحق امتلاك وتصنيع أجهزة التخصيب، وهذا حق من حقوقها التى اكتسبتها بالتوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية كما هو حق من حقوق كل الدول الموقعة (وفقًا للمادة الرابعة). وبالتالى لا يجب أن تكتفى مصر بشراء محطات نووية من الخارج وينتهى دورها عند مجرد تشغيل تلك المحطات حتى لا تظل خارج إطار امتلاك كل الخبرات والقدرات النووية على نحو ما تسعى إيران الآن، فإذا أردنا حقيقة أن نكون دولة نووية متقدمة فعلينا ـ كما يقول د. على الصعيدى

عالم الذرة المصرى ووزير الكهرباء السابق ـ أن نكون مشاركين بحق فى برنامج الطاقة النووية وليس مجرد مستوردين لعدد من المفاعلات، فالمحطة النووية هى صناعة وعلم وتكنولوجيا وإنتاج وثقافة لم يعد أمامنا ترف العزوف عن امتلاكها، لقد باتت مصر فى أمس الحاجة لامتلاك برنامج نووى سلمى حقيقى ليس فقط لأسباب اقتصادية ولكن لأسباب إستراتيجية تتعلق بالتوازن الإستراتيجى الإقليمى وبالمكانة والدور[٦١] فهل يمكن أن نأمل فى أن يكون هذا البرنامج المزمع استئنافه وتفعيله جادًا وحقيقيًا وليس مجرد وهم أو خديعة حكومية أو فخ تريدنا الولايات المتحدة أن نقع فيه؟

والواقع فإن هناك بعض المؤشرات التى تجعل هذا الأمل يبدو ضئيلاً ويأتى فى مقدمتها:

١ ـ قيام الحكومة المصرية قبل عدة أسابيع من إعلان جمال مبارك أمين عام لجنة السياسات بالحزب الوطنى عن الدعوة لإحياء برنامج مصر النووى، بالإعلان عن نيتها وخططها لتنمية الساحل الشمالى، وأعلن د. محمود محيى الدين عضو أمانة السياسات ووزير الاستثمار فى الحكومة الحالية خلال المؤتمر الصحفى الخاص ببيع أرض منطقة سيدى عبدالرحمن عن وجود خطة لتنمية المنطقة بطول ٣٠ كيلومترًا غربًا وبعمق ٧ كيلو مترات، الأمر الذى يؤكد استقطاع أجزاء من الأراضى الواقعة فى حرم محطة الضبعة النووية مما ينتج عنه تخريب شروط الأمان اللازمة لإقامة المحطة النووية فى المنطقة، والبحث عن مواقع جديدة واختيار صلاحيتها لإنشاء محطة نووية لتوليد الكهرباء والتى يرجح الكثيرون أن تكون على سواحل سيناء الشمالية، وهو الموقع الذى يفضله الأمريكيون والإسرائيليون لسهولة مراقبته والإشراف عليه والتعامل معه وقت اللزوم[٦٢]. ولقد حذر الكثير من المراقبين من أن استبدال موقع الضبعة بمواقع فى سيناء يعنى ببساطة عدم جدية البرنامج النووى المصرى وأنه بذلك سيؤكد التحليل الذى يرى فى هذا البرنامج تكتيكًا أمريكيًا بموافقة إسرائيلية وأنه سيكون تحت السيطرة تمامًا.

٢ ـ إنه من التحليل المتقدم يتبين أنه كانت هناك ثلاث محاولات جادة لإنشاء محطات توليد طاقة نووية الأولى فى الستينيات وتوقفت بسبب حرب ١٩٦٧م، وتلتها محاولة أخرى فى منتصف السبعينيات وكانت فى شكل اتفاقية للتعاون بين مصر

والولايات المتحدة ولكن رفضها السادات بسبب شروط تمس سيادة مصر ثم أعقبها محاولة عام ١٩٨٥م ولكن تم إيقاف المشروع بسبب حادث تشرنوبيل من ناحية ومشاكل التمويل من ناحية أخرى، وفى جميع هذه الحالات الثلاث كانت الولايات المتحدة طرفًا فاعلاً سواء فى إنشائها أو توقفها وذلك كعامل تأمينى لإسرائيل وبما يضمن الاحتكار النووى الإسرائيلى، والسؤال الآن كيف يمكن مرة رابعة أن نأمن على مشروع مصر النووى بين يدى الولايات المتحدة وإسرائيل؟ ولماذا ـ إذا كانت المسألة إرادة سياسية حقيقية مستقلة ـ لانلجأ إلى دول أخرى كالصين وروسيا مثلاً؟

٣ ـ إن عدم إنتاج الوقود النووى والاكتفاء باستيراده من الولايات المتحدة، وإخضاعه للرقابة الأمريكية يجعل الأمر كله تحت السيطرة الأمريكية، وبالتالى فإن من المطلوب سيطرة مصر على دورة الوقود النووى وليس مجرد استيراد الوقود النووى وحتى الآن لا توجد مؤشرات على السماح لمصر بامتلاك الدورة الكاملة لتخصيب اليورانيوم لإنتاج الوقود النووى.

الهوامش

١ ـ عادل محمد أحمد، فعالية سياسات منع الانتشار النووى منطقة الشرق الأوسط كحالة دراسة، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩م)، ص١٦١ .

ـ الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، مصر وأسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط، ص١١ .

٢ ـ المرجع السابق ص١٢ .

٣ ـ مكرم محمد أحمد، ماذا بعد انتهاء أسباب تعليق مصر لبرنامجها النووى؟، الأهرام، ١٧/٦/٢٠٠٦م.

٤ ـ نادية محمود مصطفى، السياسة المصرية والخيار النووى دراسة فى الرؤية والسلوك والمحددات، الفكر الإستراتيجى العربى، عدد ٣٠ (أكتوبر، ١٩٨٩م)، ص ص٢٠ ـ ٢١ .

٥ ـ عادل محمد أحمد، مرجع سابق، ص١٦١ .

٦ ـ نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص ص٥٩ ـ ٦٠ .

٧ ـ المرجع السابق، ص٦٠ .

ـ مكرم محمد أحمد، مرجع سابق.

٨ ـ محمود كارم، أضواء على الموقف المصرى من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، السياسة الدولية عدد ١٢٠ (إبريل، ١٩٩٥م)، ص٧٧ .

٩ ـ د. نادية مصطفى، مرجع سابق ص ص٣٦ ـ ٣٧ .

١٠ ـ لمزيد من التفاصيل انظر، منير محمود بدوى، إسرائيل وقضايا نزع السلاح (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٨١م)، ص٤٢ ـ ٤٥ .

١١ ـ مكرم محمد أحمد، مرجع سابق.

١٢ ـ نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص٦١ .

١٣ ـ مكرم محمد أمين، مرجع سابق.

١٤ ـ عادل محمد أحمد، مرجع سابق، ص١٧٤ .

١٥ ـ الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، مرجع سابق، ص٤ .

١٦ ـ منير محمد بدوى، مرجع سابق، ص٩٧ .

١٧ ـ المرجع السابق، ص ص١٠١ ـ ١٠٢ .

١٨ ـ محمود كارم، مرجع سابق، ص٧٦ .

١٩ ـ عاطف خليل، البرنامج المصرى وداعًا، ١٥/٩/٢٠٠٦م (نت).

٢٠ ـ نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص ص٦١ ـ ٦٢ .

٢١ ـ المرجع السابق.

٢٢ ـ الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سابق ص٥ .

٢٣ ـ محمود كارم مرجع سابق، ص ص٨٣ ـ ٨٤ .

٢٤ ـ الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سابق ص٦ .

٢٥ ـ محمود كارم، مرجع سابق، ص٨٤ .

٢٦ ـ عادل محمد أحمد، مرجع سابق، ص ص١٦٦ ـ ١٦٧ .

٢٧ ـ محمد سليمان مفلح الزيود، الردع العربى فى مواجهة الخيار النووى الإسرائيلى (١٩٩١ ـ ٢٠٠١م) رسالة دكتوراه (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤م) ص٢٢٥ .

٢٨ ـ وحيد عبد المجيد، عملية السلام ومعضلة القوة النووية الإسرائيلية، السياسة الدولية، عدد ١٢٠ (إبريل، ١٩٩٥م)، ص١٠٣ .

٢٩ ـ محمد سليمان مفلح الزيود، مرجع سابق، ص١٥٦ .

٣٠ ـ Nabil Fahmy, Prospects for Arms Control and Proliferation in the Middle East, The Non proliferation Review/ Summer 2001, p. 4.

٣١ ـ عادل محمد أحمد، مرجع سابق، ص ص١٦٨ ـ ١٦٩ .

٣٢ ـ محمد بهاء الدين الغمرى، المبادرة المصرية لنزع أسلحة الدمار الشامل من الشرق الأوسط وإفريقيا، إبراهيم محمد العنانى وآخرون، الخيار النووى فى الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص١٢٥ .

٣٣ ـ هيئة الاستعلامات، مرجع سابق، ص ص١٠ ـ ١١ .

٣٤ ـ محمود كارم، مرجع سابق، ص٧٨ .

٣٥ ـ هيئة الاستعلامات، مرجع سابق، ص١٣ .

٣٦ ـ البرنامج المصرى وداعًا، مرجع سابق، ص٢ .

٣٧ ـ Arms Control and Regional Security in the Middle East (ACRS). Center for non proliferation studies. pp. 1 - 2.

٣٨ ـ لمزيد من التفاصيل انظر هيئة الاستعلامات، مرجع سابق، ص ص٦ ـ ٧ .

٣٩ ـ محمد عصمت، البرنامج النووى العربى، غروب قبل الأوان، جريدة الشبيبة، ٥/٤/٢٠٠٦م.

٤٠ ـ محمد جمال عرفة، هل تنتج مصر سلاحًا نوويًا، المسلم، ١١/ ١٢/ ١٤٢٥، 2 - pp.1.
٤١ ـ محمد عصمت، مرجع سابق، ص٢ .
٤٢ ـ محمد جمال عرفة، مرجع سابق، ص٢ .
٤٣ ـ المرجع السابق، ص ص٢ ـ ٣ .
٤٤ ـ مصر منزعجة من المطالبة بإبرام بروتوكول التفتيش النووى الإضافى، ميدإيست أونلاين، ٢/ ٣/ ٢٠٠٥م.
٤٥ ـ محمد جمال عرفة، المرجع السابق، ص ص٣ ـ ٤ .
٤٦ ـ مصر منزعجة من المطالبة . . . مرجع سابق.
٤٧ ـ المرجع السابق.
٤٨ ـ علماء مصر يرفضون التخلى عن مفاعل الضبعة النووى، الجزيرة نت، ٢٤/ ١٠/ ٢٠٠٤م.
٤٩ ـ الأهرام، ٢١/ ٩/ ٢٠٠٦م.
٥٠ ـ هيئة الاستعلامات، مرجع سابق، ص ص٧ ـ ٨ .
٥١ ـ مكرم محمد أحمد، مرجع سابق.
ـ نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص ص٧٣ ـ ٧٤ .
٥٢ ـ الأهرام، ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٦م.
٥٣ ـ الأهرام ٢١/ ٩/ ٢٠٠٦م.
٥٤ ـ الأهرام ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦م.
٥٥ ـ المصرى اليوم، ٥/ ١٠/ ٢٠٠٦م.
٥٦ ـ الوفد ٥/ ١٠/ ٢٠٠٦م.
٥٧ ـ الكرامة ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٦م.
٥٨ ـ نقلا عن النبأ ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٦م.
٥٩ ـ المصرى ٥/ ١٠/ ٢٠٠٦م.
٦٠ ـ الوفد، ٥/ ١٠/ ٢٠٠٦م، مرجع سابق.
٦١ ـ محمد السعيد إدريس، الخيارات النووية المصرية والسيناريو الشبح، الأهرام، ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٦م.
٦٢ ـ الأهالى، ١١/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

الخـاتمة

فى نهاية الدراسة، يمكن التأكيد على عدد من النقاط الأساسية وذلك على النحو التالى:

١ ـ مع كتابة السطور الأخيرة من هذه الدراسة يأتى تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت الذى اعترف فيه ضمنيا بامتلاك إسرائيل أسلحة نووية وذلك فى مقابلة له مع محطة تليفزيونية ألمانية، حيث قال «أن إسرائيل لا تهدد أى بلد بأى شىء ولم تفعل ذلك قط وأقصى ما حاولنا الحصول عليه لأنفسنا هو أن نكون قادرين على العيش دون إرهاب لكننا لم نهدد أى شعب بالإبادة».

وأضاف «أما إيران فهى تهدد صراحة وبوضوح وعلنا بمحو إسرائيل من الخريطة فهل يمكنكم إن تقولوا أن الأمرين متساويان عندما يتطلعون لامتلاك أسلحة نووية مثل أمريكا وفرنسا وإسرائيل وروسيا».

وإذا كان بعض الإسرائيليين قد اعتبر أن تصريح أولمرت هو زلة لسان وأنه يشير إلى انعدام الحذر وتشير الشكوك حول صلاحية هذا الرجل لهذا المنصب؛ لأنه ألحق ضررا بسياسة الغموض النووى الإسرائيلى، فإن البعض الآخر رآها تمثل تغييرا فى سياسة توخى الغموض التى تتبعها إسرائيل بخصوص المسألة النووية، وفى هذا الإطار اعتبرت حركة حماس هذه التصريحات بأنها تلويح بالقوة الإسرائيلية فى مواجهة الدول العربية والإسلامية وخاصة إيران التى تسعى إلى تطوير برنامجها النووى.

وجدير بالذكر أن هذا التصريح قد جاء بعد أسبوع واحد من إعلان وزير الدفاع الأمريكى المعين روبرت جيتس خلال جلسة استماع فى مجلس الشيوخ أن إيران تسعى إلى الحصول على قدرات نووية؛ لأن إسرائيل تمتلك سلاحًا نوويًا.

إذن أيًا كان تفسير هذا التصريح لأولمرت باعتباره زلة لسان أو عدولا عن سياسة الغموض النووى، فإن ما يثبته هذا التصريح بما لا يدع مجالا للشك هو واقع امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية والسؤال الذى يطرح نفسه ما هو موقف المجتمع الدولى إزاء هذه الحقيقة؟ وهل ستستمر سياسة المعايير المزدوجة فى التعامل الغربى مع قضية منع الانتشار النووى فى المنطقة؟.

وما هو موقف العرب من هذه «الحقيقة» التى باتت واضحة بما لا يدع أى مجال لتجاهلها أو العمل على أساس أنه «احتمال». لقد وضع اعتراف أولمرت العالم العربى أمام «واقع» لا

بد أن توضع إستراتيجية أخرى للتعامل معه بعد أن ظل يتعامل مع الموضوع مثل إسرائيل بنوع من اللاشفافية.

وهكذا فإن استمرار وجود إسرائيل خارج نظام منع الانتشار النووى لم يعد أمرًا مقبولا، خاصة فى ظل الحملة الدولية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران، والتى تأتى بعد الغزو الأمريكى للعراق بزعم امتلاكه لأسلحة دمار شامل، والتى انتقلت معها عملية منع الانتشار إلى مستوى جديد يقوم على استخدام القوة العسكرية لتحقيق هذا الهدف.

٢ ـ إن سياسات منع الانتشار الافقى والتى التزمت بها الدول الغربية المالكة للسلاح النووى وفى مقدمتها الولايات المتحدة لم تفلح فى تحقيق هذا الهدف على نحو كامل فامتلاك الهند وباكستان وإسرائيل ومؤخرا كوريا الشمالية لهذا السلاح إنما يؤكد عدم فعالية هذه السياسات والأطر والمؤسسات والقواعد القانونية التى وضعت لهذا الهدف، ويمكن القول أن الحالة الوحيدة التى تم فيها نزع السلام النووى كانت هى الحالة العراقية، والتى مثلت ـ كما سبقت الإشارة ـ نقلة نوعية فى سياسة منع الانتشار، ومن ثم فإذا لم يتم تفعيل هذه السياسات والأطر، وإذا لم يتم انتهاج معايير واحدة فى مواجهة هذا الخطر، فإن عملية الانتشار النووى ستستمر وستهدد العالم عامة ومنطقة الشرق الأوسط خاصة بأخطار غير محدودة.

٣ ـ إن القول بكون امتلاك إسرائيل للسلاح النووى لا يشكل أى خطورة لأنها دولة ديمقراطية، هو قول لا يمكن أن يصمد أمام حقيقة لجوء الولايات المتحدة وهى الدولة الديمقراطية الأولى فى العالم لاستخدامه ضد اليابان فى الحرب العالمية الثانية، دون أن تعبأ بالخسائر فى الأرواح والأموال والبيئة حينما رأت ـ من منظورها ـ أن استخدامه يحقق مصلحة قومية لأمريكا. وفى ضوء ذلك وفى ضوء ما رصدته الدراسة من حالات تشكل وضع الملاذ الأخير الذى قد يدفع الإسرائيليين إلى قرار استخدام القنبلة النووية، فإنه لم يعد مقبولا التسليم أو الارتكان إلى هذه المقولة لا دوليا ولا إقليميا.

٤ ـ الجهود الدبلوماسية العربية عامة والمصرية خاصة والتى تبذل لإدخال إسرائيل إلى نظام منع الانتشار النووى، هى جهود قوية وبناءة وينبغى أن تستمر حتى وإن كانت لا تلقى حتى الآن أى صدى إيجابى من قبل الغرب ومؤسساته. ولكن على الجانب الآخر فإن بناء رادع عربى على الأقل فوق تقليدى إن لم يكن نوويا هو أمر ضرورى لسد الفجوة الموجودة حاليا فى الرادع النووى، ولردع إسرائيل ـ ولو جزئيا ـ عن اللجوء إلى هذا السلاح.

٥ ـ وعلى المستوى السلمى للطاقة النووية فإن امتلاك الدول العربية عامة ومصر خاصة لبرامج نووية سلمية هو فى حد ذاته ـ وكما ذكرت الدراسة ـ شرط ضرورى مسبق لتحقيق الفعالية العسكرية فى مواجهة إسرائيل، حيث إنه يمثل أساس بناء قوة الدولة المعاصرة.

فالقدرة النووية السلمية هى رمز لنتائج عملية حضارية تراكمية متعددة الأبعاد، ولم يعد الأمر يسمح لنا بترف التفكير فى الدخول إليه من عدمه، لقد أصبح أمرا مفروضًا علينا إذا ما أردنا الحياة للأجيال المقبلة لقد أصبحت بمثابة معركة حضارة وحياة إما أن نكون أو لا نكون.

٦ ـ لقد أدركت إيران هذا الأمر ووعته جيدا وبدأت فيه ويبدو جليا أنها لن تتراجع أمام كل التحديات التى تواجهها. ولكن إيران ـ وكما أشارت الدراسة ـ تتسلح بعدد من مقومات القوة على المستويات المختلفة الداخلية (رأى عام متماسك وإجماع وطنى وديمقراطية بناءة ـ وقوة اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية ضخمة لا يستهان بها) والإقليمية (احتياج الولايات المتحدة لها من ناحية لانتشالها من المستنقع العراقى، ولإعادة ترتيب الأوضاع فى منطقة آسيا الوسطى من ناحية أخرى، ولضبط سلوك حزب الله وحماس من ناحية ثالثة) والدولية (القدره الإيرانية على اللعب على التناقضات فى المصالح بين القوى المختلفة، والدعم الروسى الصينى القوى للموقف الإيرانى ناهيك عن ورقة النفط الإيرانى).

أضف إلى ذلك أن فشل الجيش الإسرائيلى فى القضاء على حزب الله فى الحرب الإسرائيلية اللبنانية الأخيرة قد أكسب إيران ورقة رادعة هامة تواجه بها التهديدات الأمريكية.

كذلك أيضا حرص الدول الإقليمية وفى مقدمتها مصر والسعودية وتركيا على تجنب الحل العسكرى إنما يمنح إيران قوة إضافية، فهذه الدول وإن كانت لا ترغب أن ترى إيران دولة ذات قدرات نووية عسكرية، وتؤكد ضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ووقف أى محاولة للسباق النووى فى المنطقة، فإنها أيضا، ومن ناحية أخرى تؤكد حق الدول فى امتلاك برنامج نووى سلمى وفقا لما تنص عليه اتفاقية منع الانتشار، ومن ثم تؤكد أهمية الحل الدبلوماسى؛ لأنها تدرك أنها ستكون أول من يدفع ثمن الحل العسكرى.

إن جميع هذه العوامل جعلت إيران قادرة على إدارة «ازمة الملف النووى» بدبلوماسية أقل ما توصف به هو «الحرفية المستندة إلى القوة» وفى ضوء ذلك فإذا كان هناك عدة سيناريوهات تطرح للخروج من أزمة الملف النووى الإيرانى وتتراوح ما بين اللجوء المنفرد الأمريكى أو الإسرائيلى للأداة العسكرية، وخارج إطار التحالف الدولى، إلى الاحتفاظ بالوحدة الشكلية للتحالف الدولى والعودة إلى المفاوضات الممتدة والمطولة، مرورا بتسوية غير مكتملة تؤجل المشكلة ولا تحلها، ووصولا إلى قرار ضعيف وغير مؤثر بفرض عقوبات محدودة على إيران، فإن يصعب تصور سيادة السيناريو الأول فى ضوء المعطيات الإقليمية والدولية السائدة، ويبقى أن خيار العودة لطاولة المفاوضات أو الوصول إلى قرار ضعيف بفرض عقوبات محدودة وغير مؤثرة فى مجلس الأمن حفظا لماء وجه الولايات المتحدة الأمريكية

سيكون هو السيناريو الأرجح. وعلى الرغم من ذلك فإن إيران تحرص دائما على التلويح بردود فعل عنيفة فى حال فرض عقوبات عليها من جانب مجلس الأمن.

٧ ـ وإذا ما حاولنا مقارنة الموقف الإيرانى بالموقف المصرى لنرى إمكانات تفعيل وإحياء برنامج نووى مصرى حقيقى فى ظل الدعوة التى أطلقها الحزب الوطنى على لسان السيد جمال مبارك رئيس لجنة السياسات بالحزب، فإنه يمكن أن نكتشف بسهولة ضآلة تلك الإمكانات، ومن ثم ضآلة احتمال إحياء فعلى للبرنامج النووى يستهدف المصلحة القومية المصرية ويمكن تلخيص عناصر المقارنة فى الآتى:

● فى حين أن هناك قرارًا إستراتيجيا إيرانيا مستمرًا بشأن تطوير البرنامج النووى والوصول إلى دورة الوقود الكاملة وإنتاج اليورانيوم المخصب، فإنه فى المقابل لا يوجد مثل هذا القرار الإستراتيجى بالنسبة لمصر، فقد صادف هذا البرنامج الإخفاق عدة مرات وكان السبب وراء ذلك غياب مثل هذا القرار الإستراتيجى المستمر.

● فى حين يتوفر الإجماع الداخلى بشأن البرنامج النووى الإيرانى فإن هناك افتقارًا لمثل هذا الإجماع على مستوى الشعب المصرى الذى ينقسم بين مؤيد ومناد بأهمية هذا البرنامج وأولويته، ومعارض له استنادا إلى أسس مختلفة: أمنية واقتصادية وبيئية... إلخ.

● فى حين أن البرنامج النووى الإيرانى تدعمه قدرة مالية فائقة بفضل فوائض البترول، فإن الافتقاد إلى مثل هذه القدرة المالية إنما يعرض أى محاولة فعلية لإحياء البرنامج المصرى لتحديات عديدة ويجعله خاضعا لجهات التمويل الخارجية وواقعا تحت التهديد بالتوقف فى أى لحظة قد تتعارض فيها السياسات المصرية مع سياسات تفضلها تلك الجهات.

● فى حين توجد قوى دولية تدعم البرنامج النووى الإيرانى بقوة وفى مقدمتها روسيا والصين، فإن مصر تفتقر إلى مثل هذا الدعم، والواقع أن الموافقة الأمريكية على استثناف مصر للبرنامج النووى ـ كما سبق أن ذكرت الدراسة ـ له العديد من المبررات باستثناء الرغبة الأمريكية الحقيقية فى أن ترى مصر قوة نووية فى مواجهة إسرائيل حتى ولو كانت فى إطار سلمى.

● فى حين تمتلك إيران القاعدة التكنولوجية والصناعية والفنية المتقدمة اللازمة للإبقاء على تطوير برنامجها النووى فإن مصر تفتقر إلى مثل هذه القاعدة وهو الأمر الذى يجعلها فى النهاية أيضا تخضع لقوى خارجية سبق وأن سحبت دعمها الفنى والتكنولوجى (والمالى أيضا) لمثل هذا البرنامج.

وإذا كان ذلك مردودًا عليه بأن إيران قد استعانت بخبرات أجنبية فى فترات سابقة وأن مصر بالمقابل يمكنها أن تفعل الشىء نفسه خاصة وأنها تمتلك من الخبرات والكفاءات البشرية

ما يمكن أن يدعم برنامجها، فإنه يمكن القول إن إيران قد استطاعت استغلال فرص كانت سانحة فى فترات سابقة فى وقت عجزت فيه مصر عن ذلك، وربما أن تلك الفرص لم تعد سانحة بمثل ما كانت من قبل أمام مصر، ولكن تظل الكفاءات والخبرات البشرية المصرية عاملا هاما فى هذا المجال، وإن كان عاملا منقوصا.

● تملك إيران العديد من الأوراق الضاغطة وعناصر الردع فى مواجهة القوى الخارجية المعارضة لبرنامجها النووى، وهو الأمر الذى تفتقر إليه مصر إلى حد بعيد، بل على العكس فإن عليها الكثير من القيود التى ربما تمنعها من العمل قدما فى طريق تطوير القدرات النووية السلمية، وهى فى المقابل لا تملك إستراتيجية واضحة تؤمن إمكانية مواجهة تلك القيود.

ولكن على الرغم من أن هذه المقارنة ربما لا تكون فى صالح البرنامج النووى المصرى المأمول فإنها لا تعنى أبدا تخلى مصر عن هذا البرنامج، ولكن ما تعنيه هو ضرورة العمل الحقيقى والجاد والمخلص من أجل توفير مختلف الأسس والقواعد التى يمكن أن تبنى عليها برنامجا نوويا مصريا، حتى لا يكون الأمر مجرد «فرقعة سياسية» لأهداف معينة أو مجرد استجابة لرغبة أمريكية تريد توريط مصر فى صراعها مع إيران واستخدامها كمجرد أداة للضغط على الدول الأعضاء فى مجلس الأمن من أجل استصدار قرار ضد ايران قبل أن تتحول المنطقة إلى حلبة للصراع والتنافس النووى.

إذن فهذه المقارنة ليس المقصود بها على الإطلاق القول باستحالة تطوير برنامج نووى مصرى، لأنه وكما ذكرت من قبل أصبح مسألة حياة وليس المقصود أيضا الدعوة للاعتماد على الخارج كلياً فى صورة استيراد مفاعلات «تسليم مفتاح»، وإنما المقصود به أن تعمل مصر ومن الآن من أجل أن يكون هناك قرار إستراتيجى مستمر لتطوير البرنامج النووى يستند إلى أسس حقيقية قابلة للحياة والبقاء ولا يخضع لحسابات ومصالح القوى الخارجية التى يمكن أن توقفه فى أى لحظة كما حدث من قبل، فالمطلوب العمل من الآن على كافة الأصعدة الاقتصادية والتكنولوجية والدبلوماسية والمجتمعية، من أجل توفير تلك الأسس الحقيقية التى يمكن أن يقوم عليها برنامج نووى مصرى قوى ومستمر.